



التقرير السنوي  
حول مراقبة مؤسسات الائتمان وأنشطتها ونتائجها

2012



بنك المغرب  
بنك المغرب

بنك المغرب  
بنك المغرب



## ◆ التقرير السنوي ◆

حول مراقبة مؤسسات الائتمان وأنشطتها ونتائجها



بنك المغرب  
بنك المغرب

المحتويات

كلمة السيد الوالي

أبرز الأحداث

أرقام هامة

الجزء الأول

المناخ القانوني والتنظيمي

تقوية الإطار الاحترازي في أفق تطبيق بازل III

الأنشطة المتعلقة بالإشراف البنكي والاستقرار المالي

تعزيز المراقبة الميكرو و الماكرو احترازية

الجزء الثاني

بنية النظام البنكي وأنشطته ونتائجه

محافظة النظام البنكي على متانته رغم الظرفية الصعبة

الجزء الثالث

تطور المخاطر البنكية

تدهور طفيف لجودة مخاطر البنوك على المقاولات

الملحقات

## كلمة السيد الوالي

تميزت سنة 2012 بتباطؤ نمو الاقتصاد الوطني إلى 2,7% بعد نسبة 5% المسجلة في السنة السابقة. ويعزى هذا التراجع إلى التأثير السلبي للركود الاقتصادي العالمي، وخاصة بمنطقة الأورو، وكذلك إلى الظروف المناخية الداخلية غير المواتية.

في هذا السياق وفي ظل غياب ضغوط تضخمية، واصل بنك المغرب نهج سياسة نقدية تيسيرية. فقد قام بخفض سعر الفائدة الرئيسي إلى 3% والاحتياطي النقدي إلى 4%، وتوسيع نطاق الضمانات المعتمدة في عمليات السياسة النقدية مع تبسيط معايير قبولها. كما وضع آلية جديدة لإعادة تمويل البنوك بهدف تحفيزها على زيادة القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

في هذه الظروف، استطاع النظام البنكي أن يحافظ على متانته بفضل تنوع أنشطته وانتشاره بشكل أكبر على المستويين الإقليمي والقاري.

وقد استجابت البنوك للاحتياجات التمويلية للمقاولات والأسر، وإن بوتيرة أقل من السنوات الماضية، إذ لم يرتفع جاري القروض الموزعة من قبل القطاع البنكي سوى بنسبة 5,3% مقابل حوالي 11% في سنة 2011. وهم هذا التباطؤ على الخصوص القروض الممنوحة للمقاولات (+4%)، وذلك بسبب تراجع الطلب ونهج سياسة ائتمانية أكثر حساسية تجاه المخاطر في خضم ظرفية اقتصادية صعبة. وفي المقابل، واصلت القروض الممنوحة للأسر نموها بنفس الوتيرة المسجلة خلال السنوات الثلاث الأخيرة (+9%).

بالموازاة مع ذلك، ارتفع من جديد حجم الديون المعلقة الأداء بواقع 9% من سنة لأخرى. ويعكس هذا التطور الصعوبات التي تواجهها المقاولات، لاسيما العاملة في القطاعات الأكثر تأثرا بالمنافسة الدولية وبتداعيات تراجع الطلب الخارجي. وعلى العكس من ذلك، تحسنت نوعية مخاطر البنوك على الأسر. وإجمالا، ارتفع متوسط معدل الديون المتعثرة بنسبة 5%.

وتمكنت البنوك من المحافظة على مستوى مرض من الربحية، على الرغم من ارتفاع تكلفة المخاطر بنسبة 49%، الذي امتص 28% من النتيجة الإجمالية للاستغلال، وتقلص الهامش الإجمالي للوساطة إلى نسبة 3,21% وتراجع عائدات أنشطة السوق. فقد ارتفع الناتج البنكي الصافي بنسبة 7,5%، بينما استقر صافي الربح الكلي في نفس مستوى السنة السابقة، ليلعب عائد الأصول نسبة 1%.

وعلى أساس مجمع، ارتفع مجموع حصيلة المجموعات البنكية الثمانية بنسبة 8,4%، لتصل إلى 135% من الناتج الداخلي الإجمالي. كما تزايد ربحها الصافي - الحصة التراكمية للمجموعة بنسبة 2%.

وارتفعت مساهمة أنشطة الخارج للمجموعات البنكية الرئيسية الثلاثة إلى 15% و19% على التوالي من حيث القروض والودائع. كما تحسنت الأرباح الناتجة عن هذه الأنشطة، لتمثل 16% من صافي الربح الإجمالي.

على المستوى الاحترازي، قامت البنوك بتعزيز أموالها الذاتية، حيث ارتفع معدل الملاءة ورأس المال الأساسي، على أساس مجمع، إلى 12,9% و10,2% في المتوسط، مقابل 12,4% و9,8% في السنة السابقة. ويندرج تعزيز هذه المعدلات في سياق التقييد بالمتطلبات الاحترازية الجديدة التي يتوقع أن تدخل حيز التنفيذ ابتداء من نهاية شهر يونيو 2013.

وعلى إثر نشر المعايير الجديدة لبازل III، وضع بنك المغرب برنامجاً لتطبيقها، مع إعطاء الأولوية لمراجعة تعريف الأموال الذاتية وإحداث معدل السيولة القصير المدى. ويشكل هذان الإصلاحان موضوع مشاورات واسعة مع مهنيي القطاع وكذا موضوع دراسات تأثير ترمي إلى تقييم قدرة البنوك على تنفيذها دون الإضرار بتمويل الاقتصاد.

وأمام استمرار الضغوط على سيولة البنوك، واصل بنك المغرب مراقبته عن كثب لوضعية السيولة بالمؤسسات البنكية، مع حرصه، بشكل خاص، على تتبع احتياطياتها من السيولة وسياساتها المتعلقة بتنويع الموارد. وفي هذا الصدد، واصل المبلغ الجاري لسندات الاقتراض، المكونة من شهادات الإيداع والديون الثانوية، ارتفاعه ليصل إلى 9% من مجموع الموارد المحصلة.

وتم إيلاء عناية خاصة لجودة محفظة الائتمان لدى البنوك، في سياق اقتصادي غير موات. فقد تمت دعوة العديد من البنوك إلى الرفع من مستوى المون الخاصة بتغطية الديون المعلقة الأداء ومستوى المون ذات الطابع الماكرو احترازي.

وتميزت سنة 2012 كذلك بموافاة البنوك لبنك المغرب بنتائج اختبارات الضغط التنظيمية الأولى برسم مخاطر الائتمان والتركيز والسيولة والسوق وكذا مخاطر البلد. وباعتبارها أداة استشرافية لتقييم متانة البنوك، ستعمل اختبارات الضغط هذه على تعزيز منظومة الإشراف المنجز برسم الركن الثاني لاتفاقية بازل III.

ومن جهة أخرى، واصل البنك المركزي تتبعه عن قرب لاستراتيجية التطور الدولي التي تنتهجها بعض المجموعات البنكية. وفي هذا الإطار، عمل على تقوية مراقبة فروعها عن طريق اعتماد نوع جديد من التقارير وتكثيف تبادل المعلومات مع سلطات الإشراف في دول الاستقبال.

وعلى المستوى الماكرو احترازي، عمل بنك المغرب على مراقبة المخاطر النظامية وضمان استقرار القطاع المالي. ولهذه الغاية، تم إحداث لجنة داخلية للاستقرار المالي. وتعنى هذه اللجنة، على مستوى ما بين القطاعات، بالتنسيق مع لجنة التنسيق بين أجهزة الرقابة على القطاع المالي ومع لجنة إدارة الأزمات التي تم التوقيع بروتوكول بشأنها بين هيئات الإشراف سنة 2012.



وقد أنجزت لجنة الاستقرار المالي خلال سنة 2012 أولى أنشطتها المتعلقة بتقييم مكامن الهشاشة في النظام المالي بالاعتماد على خريطة للمخاطر وعلى نظام للتنقيط وأدوات لاختبار الضغط. وقد تمت دراسة نقاط الهشاشة والتدابير الكفيلة بالحد منها مع السلطات المشرفة الأخرى، في إطار لجنة التنسيق، بهدف بلورة حلول شمولية للمخاطر التي تم تحديدها.

وظل تشجيع الإدماج المالي، الذي أدرجه بنك المغرب ضمن أولوياته الاستراتيجية، في صلب الأنشطة الهادفة إلى تطوير الخدمات المالية. وهكذا، تحسن ولوج المواطنين إلى هذه الخدمات، إذ بلغت نسبة تعميم التعامل البنكي حوالي 57% في نهاية سنة 2012. ومن أجل تقييم أفضل لفعالية سياسة الإدماج المالي، تم وضع مؤشرات جديدة تأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية الحديثة المعمول بها في هذا المجال.

بالموازاة مع ذلك، اتخذ بنك المغرب مبادرة تنسيق أنشطة التربية المالية لفائدة الساكنة في إطار استراتيجية وطنية طويلة الأمد تتولى تنفيذها مؤسسة أحدثت لهذه الغاية في شهر يناير 2013. وتسعى هذه المؤسسة إلى تعزيز المبادئ والممارسات الجيدة ذات الصلة بالتربية المالية وتمكين المواطنين من التعرف بشكل جيد على الخدمات المالية ووسائل الوقاية من المخاطر المرتبطة بها. وتتمثل إحدى المعالم الأولى لهذه الاستراتيجية في النشاط التوعوي السنوي الذي تم الشروع فيه في سنة 2012. وسيتم استكمال لبنات هذا الورش ذي البعد الوطني بأنشطة على المدى القصير تستهدف، فضلا عن المدرسة، كلا من الجامعة والمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، في إطار اتفاقيات شراكة.

وفي نفس السياق، قام بنك المغرب، بالتعاون مع القطاع البنكي وشركاء آخرين، بإنشاء مرصد لمناخ المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وشروط تمويلها. ويرمي هذا المرصد إلى تحديد رؤية شمولية ومشاركة ومتقاسمة على المستوى الوطني حول إشكالية تمويل هذه الفئة من المقاولات ومواكبتها.

وحرص بنك المغرب أيضا على تعزيز آليات حماية زبناء مؤسسات الائتمان، على ضوء الإصلاحات القانونية التي اعتمدها بلادنا لضمان الانسجام مع أفضل المعايير المعمول بها في هذا المجال. وفي هذا الصدد، واكب البنك هذه المؤسسات في تنفيذ مقتضيات القانون القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك وكذا القانون المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي. فضلا عن ذلك، قام بنك المغرب بتتبع تطبيق البنوك لتوصياته الرامية إلى تحسين معالجة شكايات الزبناء، الصادرة في بداية سنة 2012. وبالتعاون مع النظام البنكي، قام البنك بإطلاق تفكير معمق حول منظومة الوساطة البنكية التي أحدثت سنة 2009، وذلك قصد تعزيز الوسائل المتوفرة لها وتوسيع أدوارها، في ضوء التطورات الحاصلة على المستوى التشريعي، مع الاستفادة من نتائج تقييم المنظومة الحالية.

أما في ما يخص مشروع القطب المالي للدار البيضاء، فقد تم إنجاز العديد من التدابير الرامية إلى الرفع من جاذبيته. غير أن نجاحه الكامل يبقى رهينا بتحقيق رؤية شمولية للاندماج والتنمية المشتركة المتبادلين مع دول المنطقة، وبالخصوص مع دول إفريقيا جنوب الصحراء. كما أن نجاحه يتوقف على تطوير سوق الرساميل في المغرب، لاسيما بورصة القيم، حتى تستجيب لأفضل المعايير الدولية بشكل يجعلها فاعلا مهما في عملية الاندماج.

بنك المغرب  
بنك المغرب

## أبرز أحداث سنة 2012

- 20 يناير : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع الأول للجنة الجهوية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابعة لمجلس الاستقرار المالي، المنعقد بأبوظبي.
- 16/21 مارس : تنظيم بنك المغرب بالتعاون مع شركاء آخرين للدورة الأولى من «الأيام المالية للأطفال».
- 20 مارس : اللقاء نصف السنوي لوالي بنك المغرب مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب (GPBM).
- 4 أبريل : انعقاد الاجتماع الأول لمجلس الاستقرار المالي لبنك المغرب.
- 4 أبريل : انعقاد الاجتماع نصف السنوي للجنة التنسيق بين أجهزة الإشراف على القطاع المالي.
- 11 أبريل : انعقاد اجتماع مع مجلس مؤسسات الائتمان.
- 13 أبريل : توقيع بروتوكول اتفاقية لعقد شراكة بين مؤسسة (Luxembourg For Finance (LFF) والهيئة المالية المغربية (Moroccan Financial Board).
- 26 أبريل : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع العام الخامس العاشر لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (GAFIMOAN)، المنعقد بجدة.
- 12 يوليو : انعقاد الندوة السابعة لدول منطقة الأورو بين محافظي البنوك المركزية للضفتين الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، حول موضوع «الاستقرار المالي والرقابة الماكرو احترازية»، بمدينة الدار البيضاء.
- 13/14 شتنبر : مشاركة بنك المغرب في المؤتمر الدولي للمراقبين البنكيين، الذي نظمه البنك المركزي التركي ولجنة بازل في إسطنبول.
- 20 شتنبر : تنظيم ملتقى البنوك الفرانكفونية بمدينة مراكش، من طرف المجموعة المهنية لبنوك المغرب، حول موضوع : «مواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة».
- فاتح أكتوبر : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع الثاني للجنة الجهوية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابعة لمجلس الاستقرار المالي، المنعقد بالكويت.
- 4 أكتوبر : التوقيع بمدينة لندن على بروتوكول اتفاق بعقد شراكة بين القطب المالي بلندن والهيئة المالية المغربية (Moroccan Financial Board).

- 11/12 أكتوبر** : تنظيم الملتقى الدولي الأول للتمويلات الصغرى بالمغرب، بمدينة الصخيرات، من طرف مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية (CMS)، بالشراكة مع الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى (FNAM).
- 17/18 أكتوبر** : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع العاشر لمجموعة المراقبين البنكيين الفرانكفونيين (GSBF)، المنعقد بتونس العاصمة.
- 5/6 نونبر** : مشاركة بنك المغرب في الملتقى المنظم بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء البنك المركزي لدول غرب إفريقيا (BCEAO)، المنعقد بدكار.
- 23 نونبر** : مشاركة بنك المغرب في الملتقى المنظم بمناسبة الذكرى الأربعين لإنشاء بنك دول وسط إفريقيا (BEAC)، المنعقد بمالابو.
- 27 نونبر** : انعقاد الاجتماع الثاني للجنة الاستقرار المالي لبنك المغرب.
- 27 نونبر** : انعقاد الاجتماع نصف السنوي للجنة التنسيق بين أجهزة الرقابة على القطاع المالي.
- 27 نونبر** : انعقاد الاجتماع العام الخامس عشر لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (GAFIMOAN)، بمدينة مراكش.
- 28 نونبر** : اللقاء نصف السنوي لوالي بنك المغرب مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب.

## أرقام رئيسية متعلقة بالنظام البنكي

## 1 - بنية النظام البنكي

- عدد مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها : 86
- البنوك : 19
  - شركات التمويل : 36
  - البنوك الحرة : 6
  - جمعيات القروض الصغرى : 13
  - شركات الوساطة في مجال تحويل الأموال : 10
  - مؤسسات أخرى : 2

## - شبكة البنوك :

- بالمغرب : 5.447 وكالة بنكية، أي بمعدل شبك لكل 5.900 نسمة  
5.476 شباكا بنكيا أليا
- بالخارج : 25 فرعا و10 وكالات و59 مكتب تمثيلي

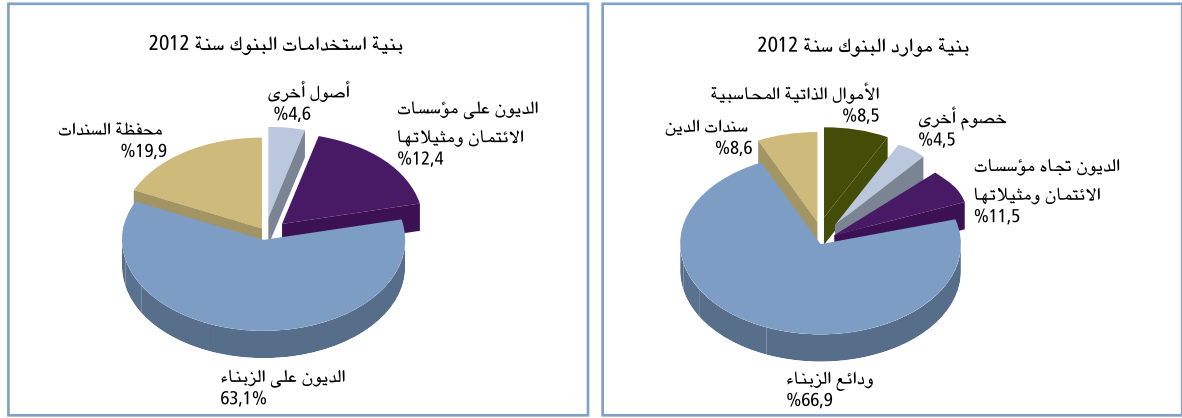
- عدد العاملين في مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها : حوالي 48.600 مستخدما

## 2 - مؤشرات نشاط البنوك ومردوديتها

(بملايير الدراهم)

2012	2011	2010	
1041	971	886	مجموع الحصيلة
704	668	601	قروض بواسطة الدفع من الصندوق (صافية من المون) <sup>(1)</sup>
697	677	648	ودائع الزبناء
88	78	74	الأموال الذاتية (دون احتساب أرباح السنة المالية)
38,6	35,9	32,8	العائد الصافي البنكي
20,4	18,7	17,9	النتيجة الإجمالية للاستغلال
9,9	10,1	9,7	النتيجة الصافية
%5,16	%5,22	%5,18	متوسط مردود الاستخدامات
%1,95	%1,93	%1,93	متوسط كلفة الموارد
%47,5	%48,0	%46,4	متوسط معامل الاستغلال
%1,0	%1,1	%1,2	عائد الأصول (ROA)
%11,8	%13,4	%14,2	عائد رأس المال (ROE)
%5,0	%4,8	%4,8	نسبة الديون المعلقة الأداء
%68,0	%69,0	%70,1	معدل تغطية الديون المعلقة الأداء بالمون

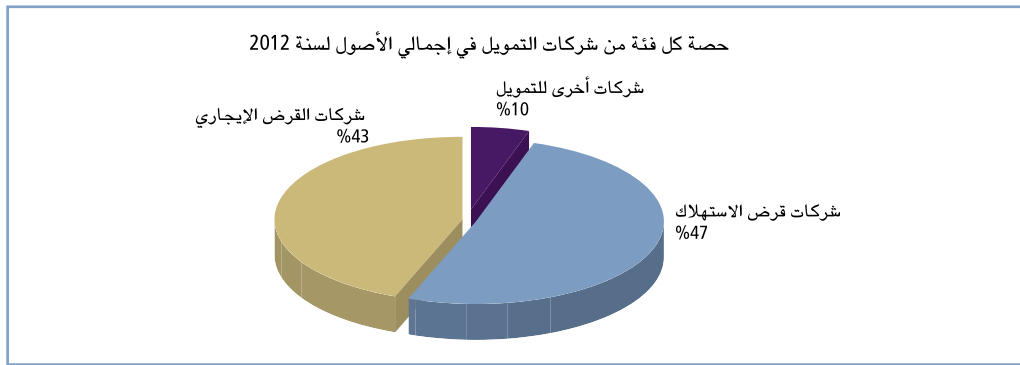
(1) بما فيها القروض الممنوحة لشركات التمويل



### 3 - مؤشرات نشاط شركات التمويل ومردوديتها

(بملايير الدراهم)

2012	2011	2010	
98	90,3	84,6	مجموع الحصيلة
90,3	84,4	78,6	قروض بواسطة الدفع من الصندوق (صافية من المون)
5	4,9	4,6	العائد الصافي البنكي
3,2	3,1	2,9	النتيجة الإجمالية للأستغلال
1,5	1,3	1,1	النتيجة الصافية
9,7%	9,8%	10,1%	نسبة الديون معلقة الأداء
1,5%	1,5%	1,4%	عائد الأصول (ROA)
16,8%	16,4%	14,0%	عائد الرأسمال (ROE)



### 4 - مؤشرات نشاط جمعيات القروض الصغرى ومردوديتها

(بملايير الدراهم)

2012	2011	2010	
5,4	5,6	5,7	مجموع الحصيلة
4,6	4,6	4,7	جاري القروض
6,7%	4,3%	6,2%	نسبة الديون معلقة الأداء
0,17	0,11	0,03	النتيجة الصافية

## 5 - مؤشرات نشاط المجموعات البنكية الثمان ومردوديتها على أساس مجمع

(بملايير الدراهم)

2012	2011	2010	
1 114	1 027	930	مجموع الحصيلة
760	708	625	قروض بواسطة الدفع من الصندوق (صافية من المون)
725	691	652	ودائع الزبناء
97	86	80	الأموال الذاتية - حصة المجموعة
49	45	43	العائد الصافي البنكي
25	23	22	النتيجة الإجمالية للاستغلال
11	11	10,5	النتيجة الصافية - حصة المجموعة
%48,6	%49,1	%47,7	متوسط معامل الاستغلال
%1,0	%1,1	%1,1	عائد الأصول (ROA)
%11,5	%12,7	%13,1	عائد الرأسمال (ROE)



بنك المغرب  
بنك المغرب

الجزء الأول

المحيط القانوني والتنظيمي  
وأنشطة الإشراف البنكي

بنك المغرب

بنك المغرب  
بنك المغرب

## I. المحيط القانوني والتنظيمي

خلال سنة 2012، التي تصادف السنة الأخيرة من مخططة الاستراتيجية الثلاثي، واصل بنك المغرب جهوده الرامية إلى ملاءمة الإطار القانوني والتنظيمي المطبق على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها من أجل تعزيز متانة القطاع البنكي والحفاظ على الاستقرار المالي.

وفي هذا الصدد، عمل بنك المغرب على إتمام إصلاح القانون البنكي، ومواصلة تنفيذ اتفاقية بازل II والاستعداد لتطبيق إصلاح بازل III.

### 1 - إصلاح القانون البنكي

مع ممت سنة 2012، انتهى بنك المغرب، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية، من إعداد مشروع القانون البنكي، الذي تبقى المصادقة عليه رهينة بموافقة البرلمان. وقد خلصت الملاحظات المعبر عنها بعد أن عرضته الأمانة العامة للحكومة على العموم قصد إبداء رأيهم، إلى توضيحات أعلنت عنها السلطات المختصة. وقد أخذت بعض الاقتراحات بعين الاعتبار في الصياغة النهائية لهذا النص.

وتكمن أهم محاور إصلاح القانون البنكي في ما يلي.

#### 1.1 - نطاق الإشراف البنكي

يقضي مشروع القانون البنكي بتوسيع صلاحيات بنك المغرب لتشمل منح وسحب الاعتمادات لجمعيات القروض الصغرى والبنوك الحرة، وإعداد القانون المنظم لها وكذلك معالجة الصعوبات التي تواجهها.

وأمام التطور الذي عرفته وسائل الأداء الإلكتروني (البطاقات مسبقة الدفع، والخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول، والأداء عبر الأنترنت، إلخ.) وتضاعف عدد الفاعلين بهذه السوق، فقد أحدث مشروع هذا النص القانوني «مؤسسة الأداء» بالنسبة للهيئات غير البنكية، التي قد تكون مؤهلة، بعد الحصول على ترخيص، لتقديم خدمات الأداء.

كما أحدث مشروع القانون «التجمع المالي» لمراقبة المخاطر التي قد تؤثر على القطاع المالي، من خلال الشركات القابضة التي تراقب في نفس الوقت البنوك والمؤسسات التابعة لأقسام أخرى من هذا القطاع. وستخضع هذه التجمعات للمقتضيات القانونية المرتبطة بالخصوص بالحكام والقواعد المحاسبية والاحترازية.

وبالنظر إلى التطور المرتقب للقطب المالي للدار البيضاء، ومن أجل سد الفراغ القانوني المتعلق بتقديم خدمات خاصة بالاستثمار (تدبير الأدوات المالية، والاستشارة والمساعدة في مجال تدبير الممتلكات والتدبير المالي، والهندسة المالية، إلخ.)، يحدد النص الجديد الخدمات التي يمكن أن تقدمها الأبنك أو مؤسسات متخصصة تخضع لمراقبة سلطات الأسواق.

## 2.1 - البنوك التشاركية

يرتقب أن تضع المقتضيات المنصوص عليها في مشروع القانون الأسس لصناعة بنكية جديدة تقوم على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر، ومن هنا جاءت تسميتها «بالبنوك التشاركية». ويتعين على هذه المؤسسات احترام أحكام الشريعة. وستقوم هيئات المطابقة بتحديد نطاق حكامتها المستمدة من الشريعة مع أخذ الخصوصيات المغربية في مجال إصدار الفتاوى بعين الاعتبار.

## 3.1 - قواعد خاصة بالحكمة البنكية

ينص مشروع القانون على ضرورة وجود أعضاء مستقلين داخل مجالس الإدارة. كما يتضمن مقتضيات تسمح لبنك المغرب بالاعتراض على تعيين أي شخص ضمن أجهزة الإدارة، أو التسيير أو التدبير لإحدى مؤسسات الائتمان، إذا تبين أن المهام المفوضة إلى هذا الشخص داخل مؤسسات أخرى قد تعوق قيامه بمهامه بشكل عادي.

ويؤكد مشروع القانون على ضرورة إنشاء لجان افتحاص مكلفة بتقييم منظومات المراقبة الداخلية، وكذا لجان مكلفة بتتبع عملية تحديد وتدبير المخاطر. ويجب أن تنبثق هذه اللجان عن مجلس الإدارة أو عن مجلس المراقبة، في حال وجوده، وأن تضم متصرفين مستقلين.

## 4.1 - منظومة الاستقرار الماكرو احترازي

بالنظر إلى الدروس المستخلصة من الأزمة المالية العالمية الأخيرة، تم تعزيز مهام اللجنة الحالية للتنسيق بين أجهزة الرقابة على القطاع المالي، لتشمل مراقبة ومعالجة المخاطر النظامية. ويرتقب أن تصبح هذه اللجنة، في القانون البنكي المقبل، لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية، وأن تظل تحت رئاسة والي بنك المغرب. وستضم مدير الخزينة، بالإضافة إلى هيئات تنظيمية أخرى.

وقصد اعتماد أفضل الممارسات، يرتقب أن تناط مهمة تدبير الصندوق الجماعي لضمان الودائع إلى شركة تسيير خارجية تكون تحت مراقبة بنك المغرب ويتكون مجلس إدارتها، بالإضافة إلى هذه الأخيرة، من مؤسسات الائتمان المنخرطة في الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، تسعى الأحكام الجديدة إلى الرفع من قدرة نظام ضمان الودائع على تعويض المودعين في حال عجز البنك.

ويتضمن مشروع القانون أيضاً أحكاماً جديدة تتعلق بمعالجة خاصة للمشاكل التي تعترض أية مؤسسة تعتبر ذات أهمية نظامية، ولاسيما من خلال تعيين متصرف مؤقت للمؤسسة، وفق مسطرة استعجالية، وتفويت أصولها المتعثرة إلى بنك متخصص في شراء الأصول المتعثرة أو تقسيمها.

## 5.1 - حماية الزبناء

من أجل تسهيل تسوية النزاعات التي قد تنشأ بين مؤسسات الائتمان وزبنائها، وتعزيز حماية مصالح الزبناء، يفرض مشروع القانون على مؤسسات الائتمان الانخراط في منظومة وساطة بنكية. كما يلزمها بإحداث آلية داخلية تمكن من معالجة فعالة وشفافة للشكايات المقدمة من قبل زبنائها، تتلاءم مع حجم المؤسسات المذكورة وبنياتها وطبيعتها.

## 6.1 - العمل على تطابق القانون البنكي مع النصوص التشريعية الأخرى

ينص مشروع القانون على وضع جسور بين سلطات المنافسة وبنك المغرب. وبالفعل، يجب على هذه السلطات، عند اللجوء إليها في حالة تمركز النزاعات التي تهم مؤسسة من مؤسسات الائتمان، بشكل مباشر أو غير مباشر، أن تحصل مسبقاً على الرأي المعلل لبنك المغرب.

وبالمثل، عندما يتضح لبنك المغرب، عند دراسته لطلب اعتماد أو طلب اندماج (fusion-absorption) بين مؤسستي ائتمان أو أكثر، أن هذه العملية المرتقبة قد تشكل خرقاً لأحكام قانون المنافسة، فإنه يؤجل البت في الطلب ويلتمس الرأي المعلل لسلطة المنافسة.

ويحتوي مشروع القانون أيضاً على أحكام ترمي إلى ملاءمة القانون البنكي مع القانون المتعلق بمحاربة غسل الأموال، والقانون المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

## 2 - إصلاح بازل III

شرع البنك المركزي، خلال سنة 2012، في الأشغال الرامية إلى تنفيذ الإصلاح المسمى بازل III الذي يضم التدابير المتخذة من طرف لجنة بازل في مواجهة الأزمة المالية الدولية التي بدأت سنة 2007.

ويهدف هذا الإصلاح إلى تحسين قدرة القطاع البنكي على تحمل الصدمات الناجمة عن الضغوط المالية أو الاقتصادية، والحد من خطر امتدادها إلى الاقتصاد الحقيقي. فالتدابير التي نشرتها لجنة بازل في هذا الإطار متنوعة، وتعزز في نفس الوقت قواعد التتبع الميكرو احترازي للبنوك، والأدوات الماكرو احترازية الرامية إلى تفادي تكون مخاطر نظامية.

ولضمان مطابقة الإطار الاحترازي المغربي مع هذه المعايير، اعتمد بنك المغرب مقاربة تدرجية، مع إعطاء الأولوية للإصلاحين الكبيرين لبازل III المتعلقين بالأموال الذاتية وبنسبة السيولة على المدى القصير.

## 1.2 - الأموال الذاتية

من أجل تعزيز القاعدة المالية للبنوك، عمل بنك المغرب، خلال سنة 2012، على زيادة المتطلبات من الأموال الذاتية، عبر الرفع من المعامل الأدنى للملاءة إلى 12%، وعبر إحداث معامل أدنى للأموال الذاتية الأساسية قدره 9%.

كما أعد بنك المغرب، خلال سنة 2012، مشروع منشور يمكن من تطبيق أحكام لجنة بازل الرامية إلى تحسين جودة وكمية الأموال الذاتية، بالمغرب. وستتم مناقشة هذا المشروع مع البنوك خلال سنة 2013.

### الإطار 1 : الأموال الذاتية - بازل III

تهدف المنظومة الجديدة لبازل III، المعدة لكي تطبق أولاً بالبلدان الأعضاء في لجنة بازل، إلى تحسين جودة وكمية الأموال الذاتية للبنوك من أجل تعزيز قدرتها على امتصاص الخسائر الناجمة عن الضغوط المالية والاقتصادية. وفي ما يلي أهم عناصر هذا الإصلاح الذي تم نشره في شهر دجنبر 2010 ومراجعتة في شهر يونيو 2011 :

- امتلاك أموال ذاتية عالية الجودة بالنظر إلى التعرضات للمخاطر : يجب أن يشكل رأسمال الشركة والاحتياطيات الجزء الأساسي من الأموال الذاتية. وبالمقارنة مع الأصول المرجحة، ينبغي أن يمثل مكون الأسهم العادية وما شابهها نسبة 4,5%، بينما يجب أن يشكل مجموع الأموال الذاتية نسبة 8%.

- إرساء منظومة مخصصة للحفاظ على الأموال الذاتية : يلزم تأمين المحافظة على الأموال الذاتية، الذي يتكون من أسهم عادية في حدود 2,5% من الأصول المرجحة، البنوك بأن تشكل، خارج فترات الضغط، هوامش من الأموال الذاتية يمكنها استعمالها في حال تسجيلها لخسائر. وتطبق بعض التقييدات على التوزيعات التقديرية المقتطعة من الأرباح، مثل الربحيات، في حال عدم مراعاة الاحتياطي الأدنى.

- تبسيط بنية الأموال الذاتية : تتكون الأموال الذاتية من أموال ذاتية أساسية (T1) وأموال ذاتية تكميلية (T2). وتشمل الأموال الذاتية الأساسية الأسهم العادية والمماثلة لها (CET1) بالإضافة إلى عناصر أخرى.

- تعزيز معايير قبول سندات الأموال الذاتية : لكي تدرج السندات ضمن الأسهم العادية والمماثلة لها (CET1)، يجب أن تكون لها نفس صفات الأسهم العادية. وقد تم تحديد أربعة عشر معياراً لقبولها، تمكن بالخصوص من ضمان ديمومة هذه الأموال الذاتية، ومرونة الأداء المرتبطة بها، وقدرتها على امتصاص الخسائر في جميع الظروف. كما حددت معايير القبول بالنسبة لعناصر (T1) و(T2) الأخرى، بالإضافة إلى بنود امتصاص الخسائر المؤدية إلى عدم الاستدامة.

**الإطار 1 : (تتمة)**

- العمل على تحقيق انسجام العناصر الواجب خصمها من الأموال الذاتية، على المستوى الدولي : يتم الجزء الأكبر من عمليات الخصم على مستوى الأموال الذاتية الأساسية (CET1). وتهم هذه العمليات على الخصوص السمعة التجارية وبعض الأصول غير المجسدة الأخرى، وأصول الضرائب المحولة، والأسهم المملوكة بشكل ذاتي، والمساهمات المتقاطعة والمساهمات في مؤسسات الائتمان وشركات التأمين... غير أن هناك قيودا يهتم حقوق الأقلية التي يمكن استردادها من الأموال الذاتية.

- اعتماد إجراءات انتقالية لتبني معايير جديدة : تنص لجنة بازل III على التطبيق التدريجي، من سنة 2013 إلى سنة 2018، للمتطلبات الجديدة المتعلقة بمعدلات الملاءة وذلك بالنسبة للأدوات غير المقبولة ضمن عناصر T1 و T2 الأخرى، وكذلك بالنسبة لعمليات الخصم.

**2.2 - معاميل السيولة لأجل قصير**

أعد بنك المغرب، خلال سنة 2012، مشروع منشور يتعلق بمعاميل السيولة لأجل قصير. ويهدف هذا المشروع إلى تطبيق نسبة تغطية السيولة الذي تنص عليه لجنة بازل بالمغرب، من خلال إدراج التطورات التي تم إدخالها على هذا الإصلاح في شهر يناير 2013. وكما هو الشأن بالنسبة للأموال الذاتية، ستتم مناقشة هذا المشروع مع البنوك خلال سنة 2013.

وسوف يتم العمل بمعاميل السيولة لأجل قصير بشكل تدريجي، من أجل تعويض المعامل الأدنى لسيولة البنوك المعمول به حاليا، عندما يتم تطبيق الإصلاح بشكل كامل.

**الإطار 2 : نسبة تغطية السيولة - بازل III**

يهدف هذا المعيار العالمي الجديد للسيولة، الذي تم نشره في دجنبر 2010 ومراجعته في يناير 2013، إلى إلزام البنوك بالتوفر على حجم أصول سائلة عالية الجودة وغير مرهونة، لموازنة السحوبات الصافية للسيولة التي يمكن أن تواجهها، في حال حدوث أزمة خطيرة على المدى القصير.

- السيناريو المعتمد :

يرتكز على ظروف الأزمة العالمية التي اندلعت سنة 2007 ويشمل الصدمات على مستوى كل من البنوك والنظام. ويتعلق الأمر بسيناريو يرصد حالة وقوع ضغوط هامة و ليس حالة متطرفة ، مع فرضيات تتوقع على الخصوص سحبا جزئيا للودائع، وفقدان التمويلات على بياض، وتفعيل الالتزامات خارج الحصيلة.

- طريقة الحساب :

أصول سائلة عالية الجودة  
تفوق أو تساوي 100%  
السحوبات الصافية من الخزينة خلال شهر واحد



## الإطار 2 : (تتمة)

يجب على البنوك أن تحترم هذا المعدل بشكل دائم. غير أنه يمكن للبنوك، في فترة الضغط، استعمال مخزونها من الأصول السائلة عالية الجودة، والتوفر بالتالي على نسبة تغطية السيولة أقل من الحد الأدنى المطلوب.

- الأصول السائلة عالية الجودة :

يتكون المستوى 1 من :

- محتوى الصندوق

- الموجودات بالبنك المركزي تحت بعض الشروط

- السندات الصادرة أو المضمونة من طرف المؤسسات السيادية، والبنوك المركزية، والهيئات العمومية، وبعض المؤسسات الدولية، والتي تستجيب لعدد من الشروط المتعلقة بجودة الائتمان والسيولة.

ويتكون المستوى 2، الذي يخضع لتخفيضات وأسقف، من :

- السندات الصادرة والمضمونة من طرف المؤسسات السيادية، والبنوك المركزية، والهيئات العمومية، وبعض المؤسسات الدولية؛

- السندات وأسهم الشركات (باستثناء الشركات المالية)، والسندات المؤمنة، وحصص في صناديق تسديد القروض الرهنية السكنية.

وينبغي أن تستجيب الأصول من المستوى 2 لبعض المتطلبات في ما يخص جودة الائتمان والسيولة.

كما يجب أن تستجيب الأصول السائلة عالية الجودة أيضا لمتطلبات عملية. إذ يجب على الخصوص أن تكون غير مثقلة، ومتوفرة وقابلة للتحويل إلى سيولات من أجل تغطية أي اختلال في التوازن بين المداخل والسحوبات في الخزينة أثناء فترة الضغط.

- السحوبات الصافية من الخزينة خلال شهر واحد :

بحسب مجموع السحوبات بضرب أرصدة مختلف فئات الخصوم والتعهدات خارج الحصيلة في النسب المتوقعة لأدائها. وبحسب مجموع المدخولات بضرب أرصدة مختلف فئات الديون التعاقدية في النسب المتوقعة لأدائها إلى غاية بلوغ سقف إجمالي قدره 75% من السحوبات من الخزينة.

- الجدول الزمني للتنفيذ :

توقعت لجنة بازل III تنفيذا تدريجيا لنسبة تغطية السيولة، مع تحديد الشرط الأول في 60% ابتداء من فاتح يناير 2015، وارتفاعا تدريجيا قدره 10% سنويا حتى بلوغ نسبة 100% في أفق فاتح يناير 2019.

### 3 - المنشور الخاص بتقسيم المخاطر

لتسهيل تطبيق البنوك للتدابير الواردة في المنشور الجديد الذي ينظم المعامل الأقصى لتقسيم المخاطر، والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2013، أعد بنك المغرب ورقة تقنية يحدد فيها الكيفيات العملية لتطبيقها، ونموذجا جديدا لإعداد التقارير.

ويتطلب نظام رفع التقارير هذا، فضلا عن المعلومات الاعتيادية، توفير معطيات تتعلق على الخصوص :

- بالتنقيط الداخلي للمستفيدين وبحصة المخاطر الناقصة ؛
- بتقسيم المخاطر الإجمالية إلى مخاطر مباشرة، ومخاطر غير مباشرة بفعل الاستبدال وإلى مخاطر إضافية تهم الأصول الأساسية لأداة ما بفعل الشفافية ؛
- بتقنيات التخفيف من مخاطر الائتمان ؛
- بالمخاطر داخل مجموعات الزبناء المرتبطة ببعضها والتي تم توسيع تعريفها.

## II. أنشطة الإشراف البنكي والاستقرار المالي

خلال سنة 2012 التي اتسمت باستمرار الأزمة الاقتصادية والمالية بمنطقة الأورو، وبتباطؤ الاقتصاد على المستوى الوطني، واصل بنك المغرب سعيه إلى تعزيز متانة القطاع البنكي. ولهذه الغاية، اتخذ البنك مجموعة من التدابير للرفع من الرقابة الميكرو احترازية، من خلال التكتيف من عمليات مراقبة مؤسسات الائتمان، ومن الرقابة الماكرو احترازية عبر إرساء الأسس الأولى لمنظومة مؤسساتية وأخرى عملية ترميان إلى تنظيم المخاطر النظامية، وذلك بالتشاور مع الأطراف المعنية.

ومن جهة أخرى، لازال تشجيع الإدماج المالي يحتل مكانة مركزية داخل استراتيجية تطوير الخدمات المالية. وفي هذا السياق، بادر بنك المغرب إلى تنسيق أنشطة التربية المالية في إطار استراتيجية طويلة الأمد تتولى تنفيذها مؤسسة وطنية. كما حرص على تمكين آليات حماية زبناء مؤسسات الائتمان، على ضوء الإصلاحات القانونية التي اعتمدها بلادنا انسجاماً مع أفضل المعايير المعمول بها في هذا المجال.

### 1 - أنشطة الإشراف البنكي

قام بنك المغرب خلال سنة 2012 بمراقبة 86 مؤسسة ائتمان وهيئة معتبرة في حكمها. وحرص على احترام المؤسسات الخاضعة لمراقبته للقواعد المحاسبية والاحترازية المنظمة للقطاع البنكي، وعاقب على حالات عدم الامتثال التي تم تسجيلها وعالج الصعوبات التي تعترض بعض المؤسسات.

#### 1.1 - الاعتمادات والتراخيص

بعد الاطلاع على رأي لجنة مؤسسات الائتمان، منح بنك المغرب خلال سنة 2012 أربعة اعتمادات من أجل :

- إحداث شركة تمويل متخصصة في تدبير وسائل الأداء ؛
- الاندماج بين مؤسسة بنكية وشركتها الأم ؛
- تغيير هيئة مراقبة مؤسسة بنكية ؛
- الترخيص لشركة متخصصة في قروض الاستهلاك باستلام أموال من العموم لأجل يفوق سنة واحدة.

كما أن البنك، وبعد الاطلاع على رأي لجنة مؤسسات الائتمان، رخص لمجموعة بنكية بفتح فروع لها في سبع دول من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا «UEMOA»<sup>1</sup>.

1 يتكون الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا «UEMOA» من 8 دول وهي السينغال ومالي والنيجر وساحل العاج وبوركينا فاسو والبنين والطوغو وغينيا بيساو.

ومن جهة أخرى، قام بنك المغرب بدراسة 23 ملفا متعلقا بالمصادقة على تعيين مراقبي الحسابات لمزاولة مهامهم داخل 6 بنوك، و6 شركات تمويل، وبنك حر، و3 وسطاء في مجال تحويل الأموال، و7 جمعيات للقروض الصغرى. كما صادق على تعيين 53 متصرفا ومسيرا لما عدده 25 مؤسسة ائتمان.

ورفض البنك، بعد الاطلاع على رأي لجنة مؤسسات الائتمان، طلبين للحصول على الاعتماد، ويتعلق الأول بمزاولة نشاط تحصيل وشراء الديون، والثاني بإحداث بنك حر بالقطب المالي للدار البيضاء.

## 1.2 - أنشطة المراقبة

يمارس بنك المغرب نشاط المراقبة عبر مراقبة مستندية ومراقبة ميدانية. وتُعنى المراقبة المستندية بدراسة البيانات المحاسبية والاحترازية التي ترسلها مؤسسات الائتمان إلى بنك المغرب بشكل دوري، وكذا التقارير السنوية للمراقبة الداخلية ولمراقبي الحسابات. ويتم استكمال هذه المعلومات بالمعطيات المحصلة من خلال مهمات المراقبة الميدانية والاجتماعات المنتظمة مع مسؤولي المؤسسات الخاضعة للمراقبة.

وتمكن مجموع هذه العناصر من تقييم الوضعية المالية والاحترازية للمؤسسات الخاضعة للمراقبة، ومن توفير المعلومات من أجل تنقيط هذه المؤسسات. كما تمكن النتائج المحصل عليها من عمليات المراقبة من توجيه تدخلات المراقبة الميدانية.

وأمام النقص الكبير في السيولة البنكية، أحدثت المراقبة الميدانية، خلال سنة 2012، تتبعاً عن قرب لوضعية البنوك وللتدابير التي اتخذتها هذه الأخيرة من أجل تنويع مصادر تمويلها. وفي هذا الصدد، تمت برمجة اجتماعات توضيحية شهرية مع مسؤولي بعض المؤسسات.

وقد تم الاهتمام بشكل خاص بجودة المحافظ الائتمانية للبنوك نظرا للظرفية الاقتصادية غير الملائمة. هكذا، تمت مطالبة العديد من البنوك برفع مستوى المؤونة لتغطية الديون معلقة الأداء، ومستوى المؤونة ذات الطابع الماكرو احترازي.

وموازة مع ذلك، حرص البنك على ضمان مطابقة التدابير التي اتخذتها البنوك مع معدلات الملاءة الدنيا المحددة في 12% و9% والتي يرتقب دخولها حيز التنفيذ ابتداء من نهاية شهر يونيو 2013.

وفي ظل التوسع الكبير للبنوك المغربية خارج الحدود الوطنية، وخاصة بإفريقيا، عمل بنك المغرب على تعزيز مراقبته لفروع هذه البنوك بالخارج. وحرص على تقوية عملية تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن السلطات التنظيمية ببلد الاستقبال، من خلال إعداد تقارير منتظمة وعقد اجتماعات توضيحية، مع الجمع بين تدبير فروع البنوك وشركاتها الأم. كما وضع، في نهاية هذه السنة، طرقا جديدة لإعداد التقارير من أجل تتبع الوضعية المحاسبية والاحترازية لهذه الفروع. وكثف من تبادل المعلومات مع السلطات التنظيمية ببلدان الاستقبال.

وعلى مستوى مكافحة غسل الأموال، عمل بنك المغرب، في إطار تعديل منهجيات المراقبة الخاصة به، على ملائمة الاستثمار الخاصة بتقييم المنظومة التي وضعتها البنوك لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، بغية إغنائها بمعلومات مفصلة وأكثر دقة حول تدبير هذه المخاطر.

وبتنسيق مع المراقبة الدائمة، ركزت المراقبة الميدانية تدخلاتها على جوانب المخاطر الأكثر حساسية بالنسبة للقطاع البنكي. وهكذا، أنجزت خلال سنة 2012 تسع مهمات ذات طابع عام وثلاث مهمات ذات صبغة موضوعاتية أو متقاطعة. وقد شملت عددا من البنوك، وشركات التمويل، وجمعيات القروض الصغرى، وشركات تحويل الأموال.

وركزت الأبحاث المنجزة في هذا الإطار، بشكل أكبر على دراسة جودة المراقبة الداخلية وتدابير المخاطر، وكذا على طرق مراقبة الديون الحساسة.

وفي ما يتعلق بتطبيق المقاربات المتقدمة لبازل III، تم تنظيم أول مهمة تصديق على نماذج داخلية لمؤسسة بنكية برسم مخاطر السوق.

وعلى مستوى تعزيز حماية الزبناء، انصبت عمليات المراقبة على تنفيذ البنوك للتوصيات الجديدة لبنك المغرب المتعلقة بمعالجة شكايات الزبناء، بعد سنة من دخولها حيز التنفيذ. كما ركزت على تدبير عوارض الأداء وعملية إقفال حسابات الزبناء.

وقد تم إخبار المؤسسات المعنية بنتائج عمليات المراقبة التي أنجزها بنك المغرب سنة 2012، كما شكلت النواقص التي تم تسجيلها موضوع برامج عمل تصحيحية. واتخذت عقوبات في حق بعض المؤسسات، بسبب المخالفات المسجلة ضدها في مجال تدبير المخاطر واحترام القواعد الاحترازية.

كما عمل بنك المغرب على سحب اعتماد مؤسسة تزاوّل نشاط الوساطة في مجال تحويل الأموال، بسبب عدم احترامها لقاعدة الرأسمال الأدنى.

من جهة أخرى، قامت اللجنة التأديبية لمؤسسات الائتمان بالبت خلال هذه السنة في ملف تأديبي يخص شركة قروض للاستهلاك، واقترحت على والي بنك المغرب سحب اعتماد المؤسسة المذكورة، وهو الاقتراح الذي وافق عليه هذا الأخير.

### الإطار 3 : مهمة اللجنة التأديبية لمؤسسات الائتمان وتركيبتها

تتولى اللجنة التأديبية لمؤسسات الائتمان دراسة الملفات التأديبية المتعلقة بمخالفة الأحكام القانونية والتنظيمية، وتبدي رأيها لوالي بنك المغرب بشأن العقوبات التي يمكن اتخاذها في حق المؤسسات المعنية.

وتتكون اللجنة من ممثلين عن بنك المغرب، أحدهما هو المدير العام بصفته رئيسا للجنة، ومن ممثلين للوزارة المكلفة بالمالية ومن قاضيين يعينهما الوزير المكلف بالمالية باقتراح من وزير العدل. ويمكن لرئيس اللجنة أن يستعين بأي شخص يعتبر تعاونه ضروريا لمد اللجنة برأيه حول القضية المرفوعة إليها. وتحدد مقتضيات الفصلين 23 و24 من القانون البنكي، وكذا أحكام نظامها الداخلي طرق عملها.

يتولى بنك المغرب مهام كتابة اللجنة التأديبية.

## 2 - إرساء آلية لرفع تقارير محاسبية واحترافية

شرع بنك المغرب خلال سنة 2012 في العمل بالقاعدة المعلوماتية لجمع البيانات الجديدة للتقارير الاحترافية (COREP)، والمالية طبقا لمعايير IFRS و FINREP (التقارير المالية). وهكذا، وجهت البنوك للبنك المركزي البيانات الأولى من نوع COREP، المحصورة في نهاية يونيو 2011، ومن نوع FINREP الخاصة بالقرار الصادر في دجنبر 2011. وقد مكن هذا التسليم الأول من اختبار الآلية التي تم وضعها ومن كشف بعض المشاكل التقنية فيها.

وبعد هذه التجربة الأولى، سيقوم بنك المغرب، خلال سنة 2013، بتنفيذ آليات رفع التقارير الخاصة بالمقاربات المتقدمة لبازل II وبالمخاطر الكبرى، باستعمال المعيار XBRL (eXtensible Business Reporting Language).

## 3 - تشجيع الإدماج المالي

يشكل تطوير الإدماج المالي، الذي يوليه بنك المغرب اهتماما كبيرا، مكونا هاما لمخطته الاستراتيجية الثلاثي، ويتضمن :

- تمكين أكبر عدد من الساكنة من الحصول على خدمات ومنتجات مالية تتلاءم واحتياجاتهم، عن طريق دعم التجديد؛
- إرساء حماية الزبناء على قواعد متينة ؛
- تطوير التربية المالية.

### 1.3 - تطوير الولوج إلى الخدمات المالية

واصلت البنوك خلال سنة 2012 تعزيز انتشارها على الصعيد الوطني، وتطوير عروضها المتمثلة في منتجات وخدمات تتماشى وكل صنف من الزبناء (الخواص، المقولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغيرة والمتوسطة، المغاربة المقيمون في الخارج...)، وذلك قصد بلوغ نسبة الاستبناك المحددة من قبل بنك المغرب، وهي ثلثي الساكنة في أفق سنة 2014.

وموازية مع تعزيز شبكاتها البنكية، واصلت البنوك نهج سياستها القاضية بخفض أرباح العمليات البنكية (Low Income Banking)، عن طريق عقد علاقات شراكة مع الوسطاء في العمليات البنكية، وخاصة جمعيات القروض الصغرى، وشركات الاتصالات، وشركات تحويل الأموال، بخصوص توزيع الخدمات البنكية.

ولتسريع وتيرة تطوير خدمات الأداء داخل إطار مضبوط، نص إصلاح القانون البنكي على إحداث «مؤسسات الأداء». ويرتقب أن تكون هذه المؤسسات مؤهلة لمسك حسابات الأداء وإصدار العملة الإلكترونية.

واقترنا من بنك المغرب بأن الإدماج المالي لا يجب أن يقتصر على نظرة كمية للساكنة المستهدفة بالاستبناك، ووفقا للمعايير الحديثة المعمول بها في هذا المجال، وضع البنك مؤشرات قياس جديدة، تمكن من الأخذ بعين الاعتبار جودة الخدمات المقدمة والمنتجات المعروضة.

ويتعين على البنوك بالخصوص موافاة بنك المغرب بهذه المؤشرات، على أساس نصف سنوي. ومن شأن هذه المؤشرات أن تحسن تقييم فعالية سياسة الإدماج المالي.

غير أن هذه المعطيات الجديدة لا تكفي لقياس تأثيرات استراتيجية الإدماج المالي، وتحتاج إلى تكميلها بواسطة معطيات خاصة بالطلب ينبغي تحصيلها لدى مستهلكين مؤكدين ومحتملين.

وبناء عليه، قرر بنك المغرب أن ينظم، بالتعاون مع البنك الدولي، استقصاء حول القدرة المالية للسكان. ويرمي هذا الاستقصاء إلى فهم أفضل لتصرفات السكان ودواعيهم ودرجة معرفتهم بالقضايا المالية، وذلك من أجل تحسين مستوى الثقافة المالية، حتى تصبح تدخلات الهيئة المكلفة بالإشراف أكثر فعالية.

### 2.3 - حماية زبناء مؤسسات الائتمان

لقد أصبح تطوير الإدماج المالي ممكنا أيضا بفضل الإجراءات المتخذة لتحسين المنظومة القانونية الرامية إلى إرساء علاقة أكثر توازنا وشفافية بين مؤسسات الائتمان وزبنائها.

وفي هذا السياق، حرص بنك المغرب خلال سنة 2012 على تعزيز آليات حماية زبناء مؤسسات الائتمان، على ضوء الإصلاحات القانونية التي سنتها بلادنا انسجاما مع أفضل المعايير المعمول بها في هذا المجال. وفي هذا الصدد، واکب بنك المغرب هذه المؤسسات من أجل تنفيذ أحكام القانون التي تنص على تدابير لحماية المستهلك، وأحكام القانون المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية.

بالإضافة إلى ذلك، عمل البنك على تتبع تطبيق البنوك لتوصياته القاضية بتحسين معالجة شكايات الزبناء، الصادرة في بداية سنة 2012.

#### الإطار 4 : تذكير بأهم التوصيات المتعلقة بمعالجة شكايات الزبناء

تشكل التوصيات الصادرة عن بنك المغرب مرجعية لأفضل الممارسات في مجال تدبير وتتبع وقيادة عملية معالجة شكايات الزبناء. وتعرض مجموعة من المبادئ، تدور حول المحاور التالية.

- تنظيم معالجة الشكايات : لضمان تدبير فعال وشفاف للشكايات، يجب على مؤسسات الائتمان أن ترسي نظاما ملائما يضم هيئة مركزية لمعالجة الشكايات وتتبعها، ومسارات محددة جيدا، ونظام معلومات خاص، ومساطر تمكن من تحديد مجموع الشكايات ومعالجتها داخل آجال معقولة.

- إعلام الزبناء بخصوص معالجة الشكايات : يتعين على المؤسسات أن تخبر الزبناء بشكل منتظم بخصوص الآليات الداخلية (المخاطبين وقنوات التواصل) والخارجية (بنك المغرب والوساطة) لمعالجة الشكايات، وكذا بشأن عملية المعالجة من حيث الأجل والمسطرة.

- مراقبة عملية معالجة الشكايات وتتبعها : تشكل المؤسسات لجنة «علاقات الزبناء» مكلفة بالسهر على فعالية آلية معالجة الشكايات وتحسين العمليات التي كانت سببا في الشكايات. ويجب أن تخضع هذه الآلية لعمليات مراقبة مستمرة ومنتظمة، ولتقييم من قبل لجنة الافتحاص، مرة في السنة على الأقل.

- تكوين المستخدمين وتوعيتهم : تحرص مؤسسات الائتمان على أن يستفيد مستخدموها، المعنيون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بمعالجة الشكايات، من تكوين ملائم حول الأدوات والمساطر المحددة لهذا الغرض.

موازاة مع ذلك، عمل بنك المغرب، مع النظام البنكي، على التفكير بشكل معمق حول آلية الوساطة البنكية التي أحدثت سنة 2009، بغية تعزيز الوسائل المخولة لها وتوسيع صلاحياتها، على ضوء التطورات الجارية على المستوى القانوني، مع الاستفادة من تقييم العملية المعمول بها حاليا.



### 3.3 - وضع استراتيجية للتربية المالية

من أجل تشجيع الإدماج المالي، تم تحقيق تقدم كبير من خلال إنشاء جمعية للتربية المالية بشراكة مع عدة مؤسسات عمومية وخاصة معنية.

وقد عقدت الجمعية أول اجتماع لمجلس إدارتها في شهر مارس 2013 من أجل اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتربية المالية. وتهدف إلى تشجيع المبادئ والممارسات الجيدة الخاصة بالتربية المالية، وإلى تعريف المواطنين بشكل أفضل بالخدمات المالية ووسائل الوقاية من المخاطر المرتبطة بها. وتشكل عملية التحسيس السنوية لفائدة الأطفال والشباب، التي انطلقت سنة 2012، أحد الركائز الأولى لهذه الاستراتيجية. وستمثل أنشطة أخرى على المدى القصير سيتم تنظيمها في إطار علاقات شراكة وتستهدف، فضلا عن المدرسة، الجامعة، والمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، أساس هذا الورش الذي يكتسي أهمية وطنية.

#### الإطار 5 : مؤسسة التربية المالية

الصفة : تكونت مؤسسة التربية المالية على شكل جمعية لا تهدف إلى الربح المادي، تحمل اسم «الجمعية المغربية للتربية المالية».

يتكون أعضاؤها المؤسسين من : بنك المغرب، ووزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة التربية الوطنية، ووزارة التعليم العالي، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، والسلطة المكلفة بسوق الرساميل، والسلطة المكلفة بمراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، والشركة المكلفة بتسيير بورصة الدار البيضاء، والكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب، والمجموعة المهنية لبنوك المغرب، والفدرالية المغربية لشركات التأمين وإعادة التأمين، والجمعية المهنية لشركات التمويل، والفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى.

الهدف : يتمثل هدف المؤسسة في التنسيق بين الأعمال التي يقوم بها أعضاؤها في مجال التربية المالية، واتخاذ أي مبادرة في هذا المجال، وخاصة :

- تشجيع المبادئ والممارسات الجيدة المرتبطة بالتربية المالية ؛
- اعتماد التربية المالية كمبدأ من مبادئ الإدماج المالي ؛
- تشجيع الحملات الوطنية لتحسيس الساكنة وتمكينهم من فهم أفضل للمخاطر المالية ولوسائل الوقاية منها.

هيئات الحكامة :

- 1 - مجلس الإدارة : يرأسه والي بنك المغرب ويتكون من ممثلي الأعضاء المؤسسين.
- 2 - اللجنة المديرية : يمكن تشكيلها من طرف مجلس الإدارة لكي تفوض لها جميع الصلاحيات أو بعض منها.

الموارد : تتكون موارد المؤسسة بالخصوص من اشتراكات بعض أعضائها، والهبات أو المساعدات العمومية أو الخاصة، ومن القروض التي تحصل عليها، ومن العائدات الناتجة عن توظيف أموالها.

نظم بنك المغرب الدورة الأولى من «الأيام المالية للأطفال»، بالتعاون مع بعض الإدارات وبشراكة مع المنظمة المالية للأطفال (CYFI)، وهي منظمة غير حكومية تتخذ أمستردام مقرا لها وتعمل من أجل توفير التربية المالية للأطفال والشباب.

وقد استفاد من هذه التظاهرة حوالي 30.000 طفل من مختلف أنحاء المملكة، تتراوح أعمارهم ما بين 11 و 18 سنة، بمساعدة الشبكة البنكية وشبكة شركات التأمين.

وتضمن برنامج هذه التظاهرة، التي امتدت لأسبوع، زيارات للوكالات البنكية ولمقرات بنك المغرب لفائدة تلامذة الإعدادي، ودورات تكوينية بالثانويات يوطرها مستخدمو البنوك. كما شملت الزيارات بورصة الدار البيضاء، ومتحف بنك المغرب بالرباط، ودار السكة.

وقد كانت أصداء هذه الدورة الأولى إيجابية، مما يشجع على تنظيم التظاهرة مجددا مع تحديد أهداف أكثر طموحا.

في هذا الصدد، منحت منظمة CYFI المغرب، من خلال بنك المغرب، الجائزة الشرفية باعتباره أنجح بلد في تنظيم يوم التربية المالية للأطفال، في دورته الأولى.

ويجري حاليا إعداد موقع إلكتروني مخصص للتربية المالية للأطفال. وسيتم تشغيل الموقع مع انطلاق فعاليات الدورة الثانية من أيام التربية المالية.

### 4.3 - العلاقات مع التحالف من أجل الإدماج المالي

أصبح بنك المغرب، منذ سنة 2011، عضوا في التحالف من أجل الإدماج المالي، مما مكنه من تبادل وتقاسم خبرته ومعارفه مع باقي الأعضاء، من أجل تحسين استفادة الفئات المعوزة من الخدمات المالية.

### الإطار 6 : التحالف من أجل الإدماج المالي

يعتبر التحالف من أجل الإدماج المالي أول شبكة عالمية مستقلة لتقاسم المعلومات تختص حصريا بالإدماج المالي. يضم هذا التحالف صناعات القرار في الدول الصاعدة أو النامية التي تعمل من أجل تحسين ولوج الفئات الأكثر فقرا إلى الخدمات المالية.

ويدعم التحالف من أجل الإدماج المالي السياسات المبنية على دلائل، وذلك حسب المحاور الستة الآتية:

- تمكين أعوان غير بنكيين من توفير خدمات مالية؛
- تشجيع الولوج إلى الخدمات المالية عبر تكنولوجيا الهاتف المحمول؛
- تسهيل إحداث واستعمال هويات مالية مخصصة للزبناء المحتاجين؛
- تسهيل اعتماد حسابات توفير صغيرة وتأمينات صغرى؛
- دعم الإطار القانوني من أجل فعالية أكبر للخدمات المالية التجارية؛
- تشجيع السياسات التي تضمن حماية مناسبة للمستهلك في إطار الخدمات المالية.

ويسعى هذا التحالف، الذي يضم أكثر من 95 مؤسسة تنتمي إلى 81 بلدا عضوا، بالأساس إلى تسهيل الولوج إلى الخدمات المالية لأزيد من 2,5 مليار شخص يعيشون في ظروف مادية هشة عبر العالم.

يستفيد التحالف من أجل الإدماج المالي من تمويل مؤسسة بيل و ميليندا غيتس (Bill & Melinda Gates)، التي يوجد مقرها ببانكوك. وتسيرها، باسم أعضائها، التعاونية الدولية الألمانية (GIZ)، وتعمل بشكل مشترك مع شبكة واسعة من الشركاء في مجال الإدماج المالي: الهيئات الحكومية الدولية والمعيارية رفيعة المستوى، والبنوك ووكالات التنمية، وهيئات البحث، والجمعيات الصناعية والقطاع الخاص.

وقد قررت اللجنة الإدارية للتحالف من أجل الإدماج المالي تطوير بنيتها لتصبح منظمة دولية أو حكومية دولية، تتخذ شكل جمعية دولية للقانون المدني.

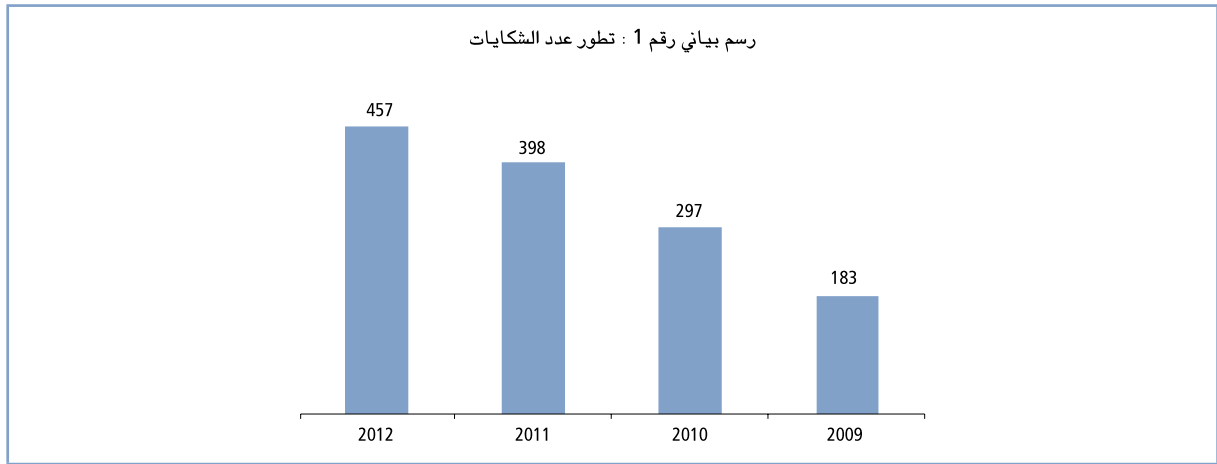
عمل التحالف من أجل الإدماج المالي على تشكيل أربع مجموعات عمل تعنى بمعطيات الإدماج المالي، والنزاهة المالية، وحماية المستهلك، والتعلم من النظراء. كما يعتزم تشكيل مجموعة خامسة تتولى تحسين حصول المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة على التمويل.

ويشارك بنك المغرب في مجموعتي عمل، ويتعلق الأمر بالمجموعة الخاصة بمعطيات الإدماج المالي، ومجموعة النزاهة المالية. وينوي البنك تعزيز حضوره، بالنظر إلى الفوائد التي يجنيها من هذه الشراكة.

## 4 - معالجة شكايات الزبناء

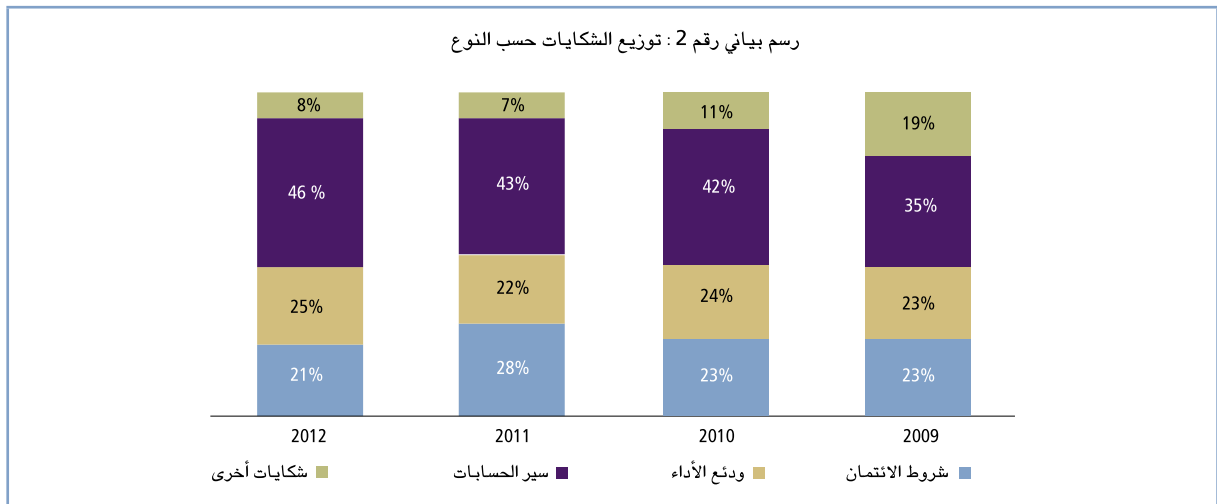
إلى غاية نهاية سنة 2012، توصلت مديرية الإشراف البنكي وعالجت 675 شكاية وطلب معلومات، مقابل 577 سنة 2011، مما يؤكد المنحى التصاعدي الذي تمت ملاحظته خلال السنوات الأخيرة.

وإذا ما أخذ بشكل منفصل، فإن عدد الشكايات المقدمة من طرف زبناء مؤسسات الائتمان قد ارتفع، من سنة لأخرى، من 398 إلى 457 شكاية، منها 63% تم حسمها لفائدة الزبناء.



بتوزيع هذه الشكايات حسب الموضوع، يتبين أن عدد الشكايات الخاصة بفتح الحسابات البنكية وسيرها وإقبالها انتقل من 172 إلى 208، فيما بلغ عدد الشكايات المتعلقة بوسائل الأداء 112، مقابل 86 في السنة السابقة.

وبخصوص الطلبات المرتبطة بشروط البنوك، وخاصة في مجال القرض، فقد انخفض عددها إلى 95 طلبا، مقابل 110 سنة 2011.



كما توصل بنك المغرب وعالج 356 طلبا للبحث عن حسابات بنكية.

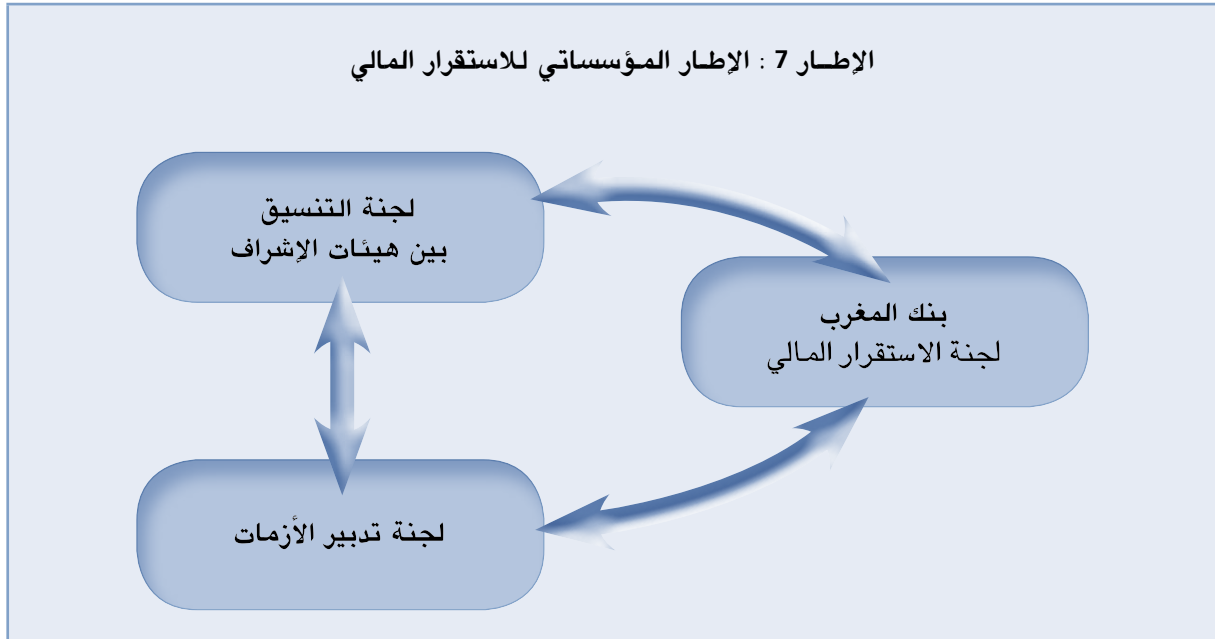
## 5 - أنشطة الاستقرار المالي

تبين من خلال الأزمة العالمية أن الاستقرار المالي يعتبر أساسيا بالنسبة للنظام المالي وللاقتصاد بمجمله. وعلى المستوى العالمي، أصبح الاستقرار المالي يكتسي أهمية أكبر بالنظر إلى العدد المتزايد للمؤسسات المالية النشيطة في عدة بلدان أو عدة قارات.

وفي المغرب، تواصلت خلال سنة 2012 الأشغال الرامية إلى إرساء إطار الإشراف الماكرو احترازي، على مستوى النظام المالي، وإلى توقع الأزمات المالية وتدبيرها، وذلك بالتعاون مع الجهات المنظمة الأخرى للقطاع المالي. ومكنت هذه الأشغال من استكمال بناء منظومة تدعم هذه المهمة الجديدة على مستوى بنك المغرب.

### 1.5 - الإطار الماكرو احترازي

على المستوى المؤسسي، تستند المنظومة الماكرو احترازية إلى لجنة للاستقرار المالي الداخلية لبنك المغرب التي تضمن التنسيق، على مستوى مختلف القطاعات، مع لجنة التنسيق بين هيئات الإشراف على القطاع المالي ولجنة إدارة الأزمات، التي تشكل موضوع البروتوكول المبرم في شهر يونيو 2012 بين السلطات المنظمة. وتهدف هذه الاتفاقية إلى التنسيق بين أشغال السلطات في مجال تدبير الأزمات المالية.



وأنجزت لجنة الاستقرار المالي خلال سنة 2012 أول أشغالها المتعلقة بتقييم مكامن الهشاشة في النظام المالي، باعتماد خريطة لتوزيع المخاطر، ونظام تنقيط وأدوات لاختبار الضغط.

## الإطار 8 : خريطة المخاطر النظامية

تشكل خريطة المخاطر النظامية مكوناً أساسياً لإطار تحليل استقرار النظام المالي. وهي عبارة عن لوحة تحكم تطلعية شاملة لأهم مصادر المخاطر بالنسبة للنظام المالي. ويمثل الرسم البياني أدناه المخاطر الثمانية التي اختار بنك المغرب تتبعها في هذا الإطار.



وتقوم خريطة المخاطر على اختيار مؤشرات إنذار مبكر قادرة على تحديد تطور المخاطر المؤكدة أو المحتملة بالنسبة للنظام. وتهدف هذه المؤشرات، ذات الصبغة الماكرواقتصادية، إلى تقييم المخاطر سواء على مستوى المؤسسات والأسواق المالية نفسها، أو تلك التي قد تنجم عن الاقتصاد الحقيقي، خاصة في قطاعات المقاولات، والعقار والأسر.

يتم تقييم المؤشرات الماكرواقتصادية بالنظر إلى تطور قيمها التاريخية على مدى فترة طويلة، وعلى أساس إجراء مقارنات، على المستوى الدولي، مع بعض البلدان المتقدمة والصاعدة. وتتم أيضاً دراسة التطور المتوقع لبعض هذه المؤشرات، التي تعتبر رائدة، من أجل إضفاء بعد تطلعي على التحليل. وينتج عن هذه الدراسة منح نقط من 1 إلى 5، وترتفع النقطة الممنوحة حسب مستوى المخاطر.

وكتكملة لخريطة المخاطر، تمكّن آلية اختبار الضغط من تقييم قدرة البنوك على مقاومة تحقق المخاطر المحددة وتقييم مدى ملاءمة احتياطات الأموال الذاتية، والمؤونة والسيولة التي ينبغي أن تتوفر عليها البنوك من أجل امتصاص الخسائر.

وقد تمت أيضا دراسة مكامن الضعف والإجراءات المتخذة للتخفيف منها مع باقي الهيئات المشرفة على القطاع، وذلك في إطار لجنة التنسيق، قصد تقديم حلول شاملة للمخاطر التي تم تحديدها.

وواصلت هذه اللجنة تتبع تقدم أشغال إرساء إطار للمراقبة الماكرو احترازية يغطي مختلف أقسام النظام المالي. وفي هذا الصدد، شرع البنك المركزي والسلطة المكلفة بمراقبة التأمينات في إعداد أول خريطة لمؤشرات المتانة المالية خاصة بقطاع التأمين.

وبالموازاة مع ذلك، فتح ورش عمل آخر من أجل تقييم مخاطر العدوى داخل القطاع المالي. وقد انصبت الأشغال الأولى حول تحديد العلاقات بين المؤسسات المالية التابعة للقطاع البنكي وقطاع التأمين. ومن المرتقب توسيع هذه الأشغال لتشمل، في مرحلة لاحقة، مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.

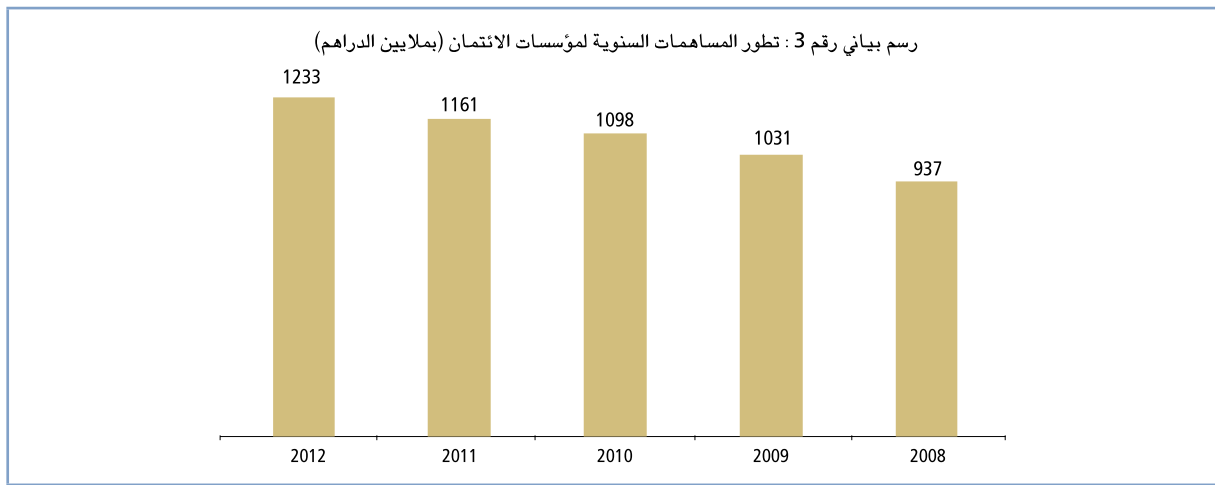
#### الإطار 9 : مؤشرات المتانة المالية المرتبطة بالبنوك - الأساس الاجتماعي (%)

2012	2011	2010	
			<b>ملاءمة الأموال الذاتية</b>
12,3	11,7	12,3	معامل الملاءمة
10,1	9,6	9,7	الأموال الذاتية الأساسية / مجموع المخاطر المرجحة
13,6	12,9	12,2	الديون المعلقة الأداء الصافية من المون(بالحصص من الأموال الذاتية)
			<b>جودة الأصول</b>
5,0	4,8	4,8	نسبة الديون المعلقة الأداء (الديون المعلقة الأداء / مجموع القروض الإجمالية)
			<b>توزيع القروض حسب القطاعات</b>
5,5	5,8	6,1	القروض الممنوحة للقطاع الأولي
12,6	13,9	13,3	القروض الممنوحة لقطاع البناء والأشغال العمومية
16,7	16,8	16,4	القروض الممنوحة لقطاع الصناعة التحويلية
5,0	4,8	5,0	القروض الممنوحة للإدارة العمومية والجماعات المحلية
7,0	6,6	6,7	القروض الممنوحة لقطاع التجارة
2,9	2,8	2,9	القروض الممنوحة لقطاع السياحة
28,9	27,6	28,1	الأسر
21,4	21,7	21,5	القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى
			<b>النتيجة و المردودية</b>
1,0	1,1	1,2	متوسط عائد الأصول
11,8	13,4	14,2	متوسط عائد الأموال الذاتية
76,6	75,8	76,3	هامش الفائدة/الناتج الصافي البنكي
47,5	47,9	46,4	النفقات العامة للاستغلال / الناتج الصافي البنكي
			<b>السيولة</b>
10,5	11,4	12,0	الأصول السائلة/مجموع الأصول
14,7	16,1	16,0	الأصول السائلة/ الخصوم قصيرة الأجل
7,4	7,3	10,3	الوضعيات المفتوحة الصافية بالعملات/الأموال الذاتية

## 2.5 - نظام ضمان الودائع

تعتبر أنظمة ضمان الودائع إحدى العوامل الرئيسية التي تساهم في المحافظة على الاستقرار المالي. وهي جزء من منظومات الحماية المالية التي ترمي إلى تأمين أموال المودعين.

واصلت وضعية الصندوق الجماعي لضمان الودائع تحسنها خلال سنة 2012. فقد نمت مواردها بنسبة 13,5% لتصل إلى 13 مليار درهم، 82% منها ناتجة عن مساهمات مؤسسات الائتمان. بينما يوظف حوالي 97% من هذه الموارد في سندات الخزينة.



بلغت نسبة موارد الصندوق إلى مجموع الإيداعات المقبولة للضمان 2,1% في نهاية سنة 2012، أي بزيادة قدرها 10 نقط أساس مقارنة مع السنة الماضية.

وقد حقق الصندوق الجماعي لضمان الودائع، في نهاية سنة 2012، أرباحا صافية بلغت 332 مليون درهم، مقابل 296 مليون سنة 2011.

## 3.5 - أشغال المجموعة الجهوية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابعة لمجلس الاستقرار المالي

عقدت المجموعة الجهوية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابعة لمجلس الاستقرار المالي، التي ينتمي إليها بنك المغرب في شهر أكتوبر 2012، اجتماعها الثاني الذي خصص لمراجعة مكامن الضعف التي تهدد استقرار النظام المالي على المستوى الجهوي.

كما بحثت المجموعة نقط ارتكاز تنفيذ الإصلاحات المالية على مستوى الجهة. وفي هذا الإطار، انصبت المناقشات على الإشكاليات العملية التي تواجهها البلدان الأعضاء في تطبيق المعايير الجديدة في مجال السيولة وفي معالجة البنوك التي تكتسي أهمية نظامية على الصعيد الوطني.



وفي السياق نفسه، أجاز بنك المغرب على الاستقصاء الذي أجراه مجلس الاستقرار المالي لدى البلدان الصاعدة حول الآثار غير المرغوب فيها للإصلاحات المالية الدولية. كما تتبع البنك أشغال هذه المؤسسة ودرس عن كثب التوصيات الموجهة للبلدان الصاعدة.

### الإطار 10 : أشغال مجلس الاستقرار المالي الخاصة بالبلدان الصاعدة وبالبلدان النامية

يقوم المجلس، بإيعاز من مجموعة 20 وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بدراسات تهم البلدان الصاعدة والنامية، وفي هذا الإطار، أصدر المجلس:

- تقريراً حول قضايا الاستقرار المالي الخاصة بالبلدان الصاعدة والنامية، في شهر أكتوبر 2011. ويأتي هذا التقرير نتيجة للنقاش حول الإصلاحات المالية بعد وقوع الأزمة، والذي همّ بالأساس حلّ المشاكل التي ظهرت في الأنظمة المالية للاقتصادات المتقدمة. يصوغ هذا التقرير مجموعة من التوصيات من أجل تعزيز الاستقرار المالي بالبلدان الصاعدة والنامية. وتهمّ هذه التوصيات على الخصوص دعم قدرات السلطات المكلفة بالإشراف على النظام المالي وتشجيع التعاون العابر للحدود بينها، وتطوير أسواق الرساميل المنزلية وسيولتها، وكذا تعزيز البنية التحتية المالية. ويوصي التقرير كذلك باعتماد أحكام بازل II وIII من طرف البلدان الصاعدة والنامية بوتيرة ثلاث مدّى تعقيد الأنظمة المالية ودرجة اندماجها في النظام العالمي.

- دراسة حول النتائج غير المتوقعة للإصلاحات المالية الدولية على البلدان الصاعدة والنامية، في شهر يونيو 2012. أنجزت هذه الدراسة لدى 35 من البلدان الصاعدة الأعضاء بمجلس الاستقرار المالي، ولدى مجموعات جهوية تابعة له. وتظهر الدراسة أن أهمّ انشغالات الدول الصاعدة تتعلق بما يلي:

- التأثير المحتمل على قدرة البنوك على منح القروض، الناتج عن كون الأصول السائلة العالية الجودة والمعايير المستعملة في حساب معدلات السيولة بازل III لا تعكس بشكل دقيق خصائص الأسواق المالية للبلدان الصاعدة والنامية.
- الآثار على مستوى سوق الائتمان والسوق المالية التي قد تنجم عن تخفيف مديونية البنوك الدولية العاملة بالبلدان الصاعدة والنامية، نتيجة لتعزيز المتطلبات من الأموال الذاتية المنصوص عليها في بازل III، والتي تخضع لها البنوك المذكورة.

## 6 - التشاور مع الجمعيات المهنية

عقد بنك المغرب خلال سنة 2012 عدة لقاءات مع الجمعيات المهنية للبنوك، بغية دراسة تنفيذ خارطات الطريق التي تم إعدادها في إطار عملية التشاور وتبادل وجهات النظر بشأن الإصلاحات والقضايا التي تهم القطاع البنكي بشكل مباشر أو غير مباشر.

وقد همتّ المواضيع التي تمت معالجتها مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب (GPBM) بالأساس القضايا المرتبطة بتطبيق الأحكام القانونية المتعلقة بحماية المستهلك وحماية المعطيات الشخصية، وآليات مواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، ومشاريع إصلاح القواعد الاحترازية (معامل تقسيم المخاطر، معامل الملاءة، بازل III، واجب اليقظة...)، والتربية المالية، وتحسين علاقة البنوك/الزبناء، والوساطة البنكية وأنظمة الأداء وخاصة المسألة المتعلقة بفتح سوق اقتناء الأدوات بواسطة البطاقة أمام فاعلين جدد.

وقد تمحور تبادل الخبرات مع الجمعية المهنية لشركات التمويل (APSF) حول شروط الرسوم الجمركية لعمليات قروض-الإيجار، وعرض شراء الفواتير، ومستقبل قطاع قروض الاستهلاك، وكذا تنفيذ القانون عدد 31-08 الذي ينص على تدابير لحماية المستهلك.

## 7 - التعاون الدولي

شهدت سنة 2012 عقد العديد من الشراكات التي تهدف إلى تعزيز الروابط مع المراكز المالية الدولية والجهوية. كما تم ربط عدة اتصالات وعقد لقاءات بين بنك المغرب والبنوك المركزية الأجنبية وكذلك مع مؤسسات مالية دولية و جهوية.

ففي ما يتعلق بمشروع القطب المالي للدار البيضاء، وبعد الاتفاق الموقع مع المركز المالي لسنغافورة، تم خلال سنة 2012 إبرام اتفاقي شراكة جديدين. ويربط الاتفاق الأول بين القطب المالي للدار البيضاء وبين بورصة لوكسمبورغ المتخصصة في صناديق الاستثمار وفي البنوك الخاصة. أما الاتفاق الثاني، المبرم مع City UK<sup>1</sup>، فتنص على جانب هام من التعاون في مجالات أكثر عملية وأكثر خصوصية، أبرزها سوق المشتقات، والتكوين والتأهيل المهني وقطاع التأمين.

وفي إطار علاقاته الوثيقة مع البنوك المركزية الأخرى، شارك بنك المغرب في ندوتين رفيعتي المستوى نظمهما على التوالي البنك المركزي لدول غرب إفريقيا (BCEAO) بمناسبة الذكرى الخمسين لإحداث هذا البنك، وبنك دول وسط إفريقيا (BEAC) في إطار الاحتفال بالذكرى الأربعين لتأسيسه. وشارك بنك المغرب أيضا في المؤتمر المنظم من طرف بنك الجزائر تخليدا للذكرى الخمسين لإحداثه.

ومن جهة أخرى، نظم بنك المغرب بمدينة الدار البيضاء، بالتعاون مع البنك المركزي الأوروبي، الدورة السابعة من المؤتمر الرفيع المستوى لمنظومة الأورو للبنوك المركزية لدول البحر الأبيض المتوسط. وقد تطرق هذا اللقاء الذي عرف مشاركة محافظي البنوك المركزية ومسؤولين سامين من منطقة منظومة الأورو، واللجنة الأوروبية، والبنك الأوروبي للاستثمار، والبنوك المركزية بدول البحر الأبيض المتوسط، من ضمن ما تطرق إليه، إلى السياسات الماكرو احترازية والاستقرار المالي من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط.

1 City UK مؤسسة مستقلة مكلفة بإنعاش الخدمات المالية ببريطانيا وبالخارج.

وفي إطار تبادل الخبرات، قام بعض المشرفين على الأنظمة البنكية بعدة دول إفريقية بزيارات عمل إلى مديرية الإشراف البنكي. وتمحورت هذه الزيارات حول مواضيع ترتبط، على الخصوص، بالتنظيم الاحترازي، وبآليات الاستقرار المالي وبالقروض الصغرى. وموازة مع ذلك، تمت دعوة أطر من نفس المديرية من قبل مؤسستين مسؤولتين عن تنظيم القطاع المال ببلدان أجنبية إلى عرض تجربة المغرب في مجال الإشراف البنكي،

وأجرى بنك المغرب مناقشات، كما نظم لقاءات مع ممثلين لعدة مؤسسات مالية، وخاصة منها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والبنك الإفريقي للتنمية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير. وتمحورت هذه النقاشات بشكل خاص حول القطاع البنكي، والقضايا المتعلقة بالاستقرار المالي، وتمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، والإدماج المالي، والإصلاحات المرتبطة بمناخ الأعمال.

كما تم عقد نقاشات عديدة مع ممثلي أهم وكالات التنقيط في إطار التقييم الشامل للقطاع البنكي أو في إطار التنقيط الفردي لمؤسسات الائتمان.

## 8 - الموارد البشرية

بقي عدد مستخدمي مديرية الإشراف البنكي سنة 2012، 85 موظفا نصفهم تقريبا يزاول مهام المراقبة. وواصل بنك المغرب خلال هذه السنة استراتيجيته المتعلقة بتطوير الموارد البشرية من أجل تمكين هذا المديرية من الكفاءات المؤهلة، حتى تقوم بمهمتها بشكل أفضل.

واستفاد مستخدمو مديرية الإشراف البنكي من عدة دورات تكوينية سواء بالمغرب أو بالخارج، خاصة في مجال التنظيم الجديد بازل III، والسياسات الماكرو احترازية، والمعايير المحاسبية الدولية.

وعلى غرار السنوات الماضية، قامت مديرية الإشراف البنكي بتأطير حوالي ثلاثين طالبا جامعييا في مواضيع تتصل بالمجال البنكي والمالي.

الجزء الثاني

بنية النظام البنكي وأنشطته ونتائجه

بنك المغرب

بنك المغرب  
بنك المغرب

## I. بنية النظام البنكي

بالرغم من استمرار آثار الركود الناجم عن الأزمة الاقتصادية العالمية، واصل القطاع البنكي خلال سنة 2012 سياسته الرامية إلى تكثيف شبكته وتعزيز الإدماج المالي، مع المحافظة على مستوى جيد من النشاط ومن المردودية.

### 1 - تعزز القطاع البنكي بشركة لتدبير وسائل الأداء

عرف المشهد البنكي الوطني، خلال سنة 2012، اعتماد شركة لتدبير وسائل الأداء. وهكذا، شمل مجال مراقبة بنك المغرب 86 مؤسسة، موزعة ما بين 19 بنكا، و36 شركة تمويل و6 بنوك حرة و13 جمعية للقروض الصغرى و10 شركات متخصصة في تحويل الأموال إضافة إلى صندوق الضمان المركزي وصندوق الإيداع والتدبير.

تطور عدد مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها

2012	2011	2010	2009	2008	
19	19	19	19	18	البنوك
					بما فيها :
7	7	7	7	7	البنوك التي يمتلك الأجانب غالبية رأسمالها
5	5	6	6	5	البنوك التي يمتلك القطاع العمومي غالبية رأسمالها
36	35	36	36	37	شركات التمويل
18	18	19	19	20	شركات قروض الاستهلاك
6	6	6	6	7	شركات قروض الإيجار
2	2	2	2	2	شركات قروض العقار
2	2	2	2	2	شركات الكفالة
2	2	2	2	2	شركات شراء وتحصيل الديون
3	2	2	3	3	شركات تدبير وسائل الأداء
3	3	3	2	1	شركات أخرى
55	54	55	55	55	مجموع مؤسسات الائتمان
6	6	6	6	6	البنوك الحرة
13	13	12	12	13	جمعيات القروض الصغرى
10	10	8	9	7	شركات تحويل الأموال
2	2	2	2	3	مؤسسات أخرى
86	85	83	84	84	المجموع

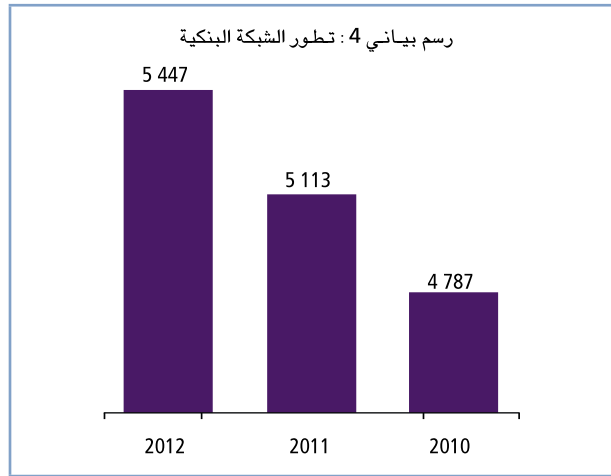
ومن حيث بنية الرأسمال، ما يزال النظام البنكي يتميز بتنوع المساهمين وبانفتاحه الكبير على الصعيد الدولي، بالنظر إلى العدد الهام من المؤسسات الأجنبية المستقرة بالمغرب ولحضور البنوك المغربية بالخارج. وفي نهاية 2012، كانت 7 بنوك و9 شركات تمويل تخضع لمساهمة مهيمنة لمصالح أجنبية، فرنسية في معظمها.

وموازاة مع ذلك، واصلت الدولة انسحابها من رأسمال القطاع البنكي عن طريق تفويت جزء من مساهمتها في البنك المركزي الشعبي. غير أن القطاع العمومي يحتفظ بمساهمة مهيمنة في 5 بنوك و4 شركات تمويل.

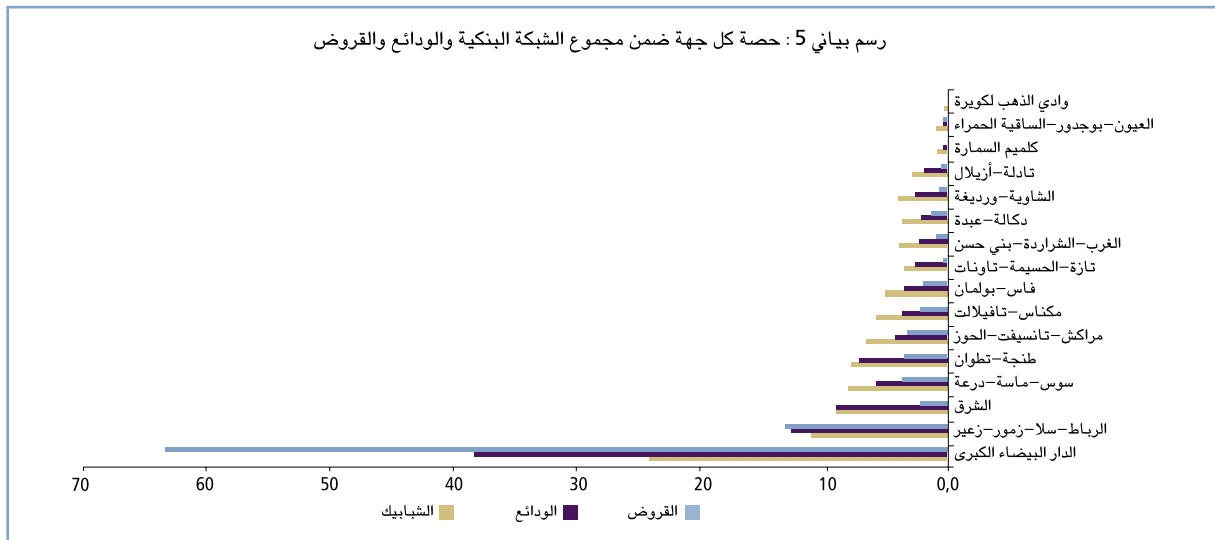
وفي نهاية سنة 2012، كانت أربع عشرة مؤسسة ائتمان مدرجة بالبورصة، منها ستة بنوك، أي دون أي تغيير مقارنة بالسنوات الماضية.

## 2 - تواصل توسع الشبكة البنكية

فتحت البنوك، خلال سنة 2012، 334 شباكا بنكيا إضافيا، مما رفع عددها الإجمالي إلى 5.447 وكالة بنكية، أي بارتفاع قدره 6,5% مقارنة مع سنة 2011. وقد كانت 86% من هذه الشبايك تتمركز بالتجمعات الحضرية.



ونتيجة لذلك، بلغت الكثافة البنكية، التي تقاس بعدد الشبايك لكل 10.000 نسمة، 1,7 شباكا مقابل 1,6 في السنة السابقة.

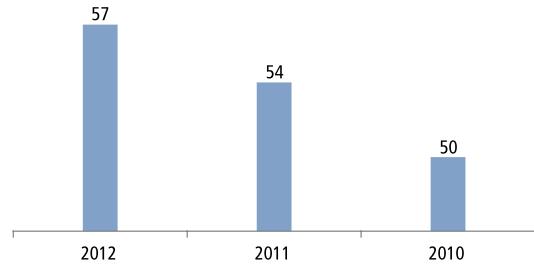


لم تطرأ أية تغييرات مهمة على التوزيع الجهوي للشبكة البنكية مقارنة بالسنة الفارطة. فقد كانت جهة الدار البيضاء الكبرى تمتلك 24% من الشبابيك و38% من الودائع و63% من القروض، متبوعة بجهة الرباط - سلا - زمور- زعير التي توجد بها 11% من الشبابيك و13% من الودائع و13% من القروض. واحتلت جهة الشرق المرتبة الثالثة بنسبة 9% من الشبابيك والودائع و2% من القروض.

وبالموازاة مع تعزيز الشبكة البنكية، واصلت مؤسسات الائتمان تطوير الإدماج المالي عن طريق اقتراح منتجات تتلاءم واحتياجات الزبناء، مع استعمال حلول تكنولوجية مبتكرة وتنويع الخدمات المقترحة.

ارتفعت نسبة تعميم الاستفادة من الخدمات البنكية، التي تمثل نسبة مجموع الحسابات المفتوحة لدى البنوك إلى عدد السكان، من سنة لأخرى، بواقع ثلاث نقاط إذ بلغت 57%. وتشمل هذه النسبة وضعيات متباينة. فبالرغم من التحسن المستمر لنسبة الاستفادة من الخدمات البنكية، فإنها تبقى ضعيفة في المناطق القروية وشبه الحضرية.

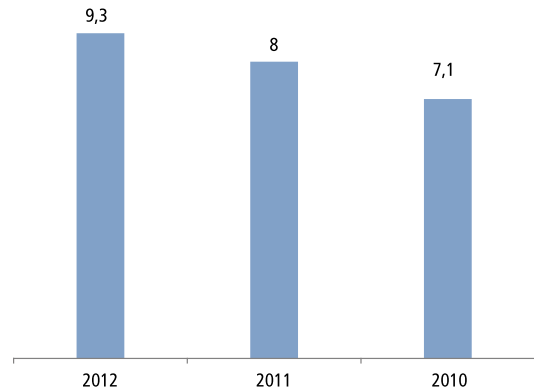
رسم بياني 6 : تطور نسبة العدد الإجمالي للحسابات البنكية إلى مجموع السكان (%)



وتعزز عدد الشبابيك الآلية البنكية بإحداث 452 شباكاً جديداً، ليصل عددها الإجمالي إلى 5.476 وحدة.

أما استعمال البطاقات البنكية في العمليات، سواء منها عمليات السحب أو الأداء، فقد عرف إقبالا كبيرا. وهكذا، ارتفع عدد البطاقات مجدداً من 1,3 مليون إلى 9,3 مليون بطاقة متداولة؛ بينما سجلت عمليات سحب النقود من الشبابيك الآلية البنكية والأداء بواسطة البطاقات البنكية لدى التجار، إلى غاية نهاية شهر دجنبر 2012، ما مجموعه 211,2 مليون عملية، وهو ما يمثل قيمة قدرها 180 مليار درهم، أي بارتفاع بواقع 16,3% مقارنة مع سنة 2011.

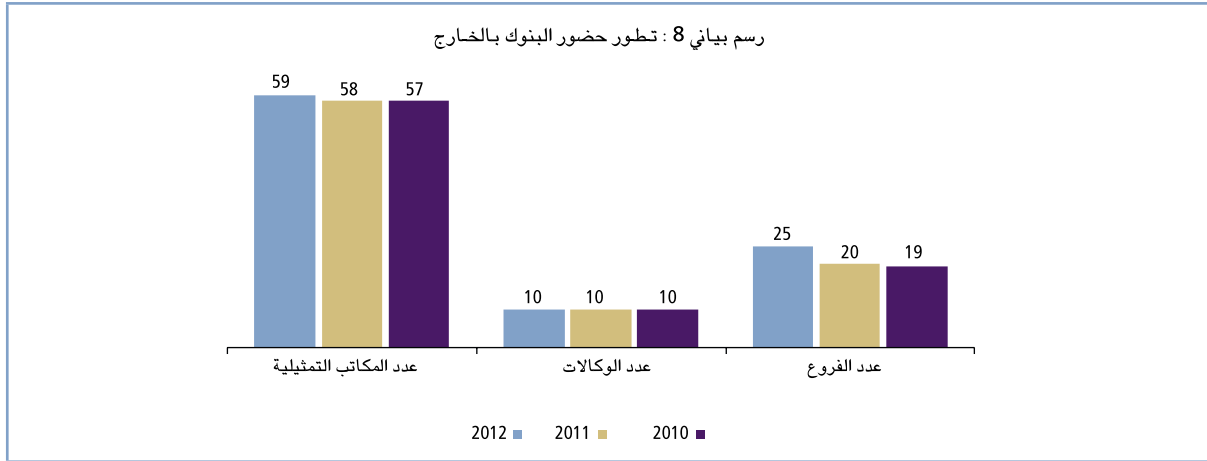
رسم بياني 7 : تطور عدد البطاقات البنكية المتداولة (بالملايين)





### 3 - تعزز حضور البنوك بالخارج مجددا

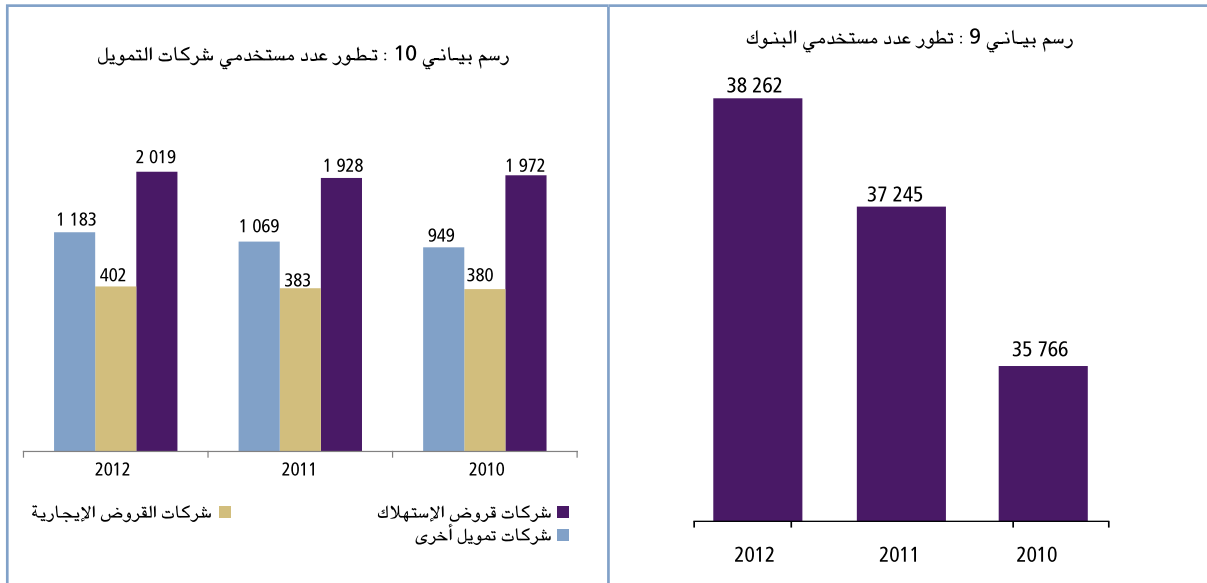
عززت أهم المجموعات البنكية حضورها خارج الحدود الوطنية، وخاصة ببلدان إفريقيا جنوب الصحراء، مما أضاف على نشاطها وعلى نتائجها صبغة دولية أكثر وضوحا. وقد مكنت هذه الحركية البنوك من توسيع قاعدة تحصيلها للودائع وتنويع زبائنها المقترضين، كما سمحت لها بأن تكون متواجدة بشكل مباشر في أسواق جديدة.



وفي نهاية سنة 2012، انتقل عدد الفروع البنكية المتواجدة خارج الحدود الوطنية من 20 إلى 25 فرعا. وكانت هذه المؤسسات تتوفر على شبكة تفوق 1.200 شبك، يوجد معظمها في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. وتضم هذه الشبكة أيضا 10 وكالات و59 مكتبا تمثيلية، يوجد أغلبها بمنطقة الأورو.

### 4 - ارتفع عدد مستخدمي مؤسسات الائتمان والهيئات الاعتبارية في حكمها مجددا

ارتفع عدد مستخدمي مؤسسات الائتمان والهيئات الاعتبارية في حكمها، في نهاية سنة 2012، بنسبة 3,5%، ليبلغ حوالي 48.600 مستخدما.



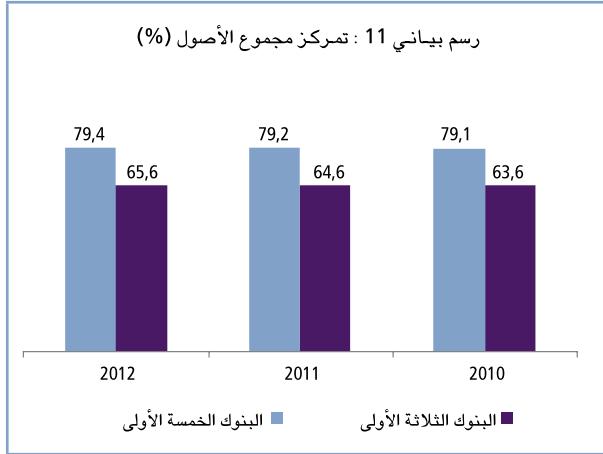
بلغ عدد مستخدمي البنوك 38.262 مستخدما، أي بزيادة أكثر من 1.000 مستخدم إضافي مقارنة مع سنة 2011، بدل حوالي 1.500 مستخدم خلال السنة الماضية.

كما زادت شركات التمويل عدد مستخدميها بمقدار 224 عنصرا، مما يرفع العدد الإجمالي لمستخدميها إلى أكثر من 3.600، يعمل 56% منهم في شركات قروض الإستهلاك و11% في شركات القروض الإيجارية.

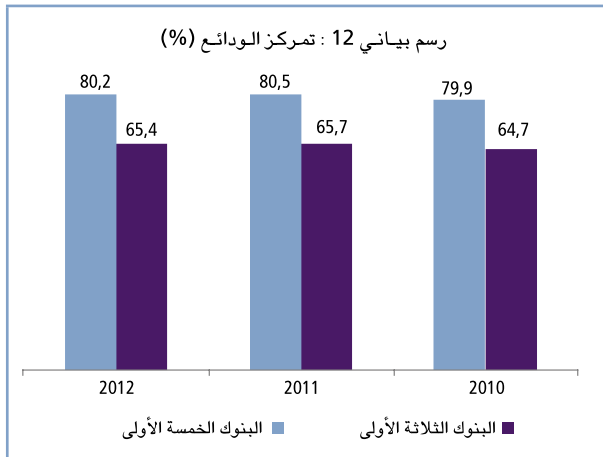
## 5 - تركز نشاط البنوك

لم يظهر تحليل حصص أهم القطاعات المؤسساتية في مجموع الأصول والودائع والقروض أي تغييرات هامة. وكما يبين ذلك مؤشر هرفيندال-هيرشمان برسم سنة 2012، فالقطاع البنكي لا يزال متمركزا نسبيا.

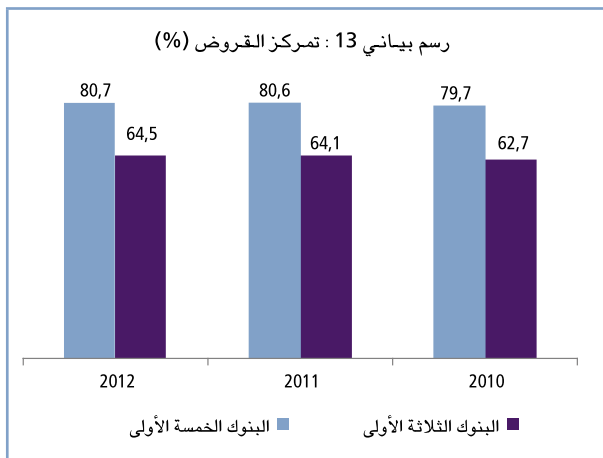
## 1.5 - تركز نشاط البنوك على أساس فردي



تملك البنوك الثلاثة الأولى 65,6% من مجموع الأصول، أي بارتفاع قدره نقطة واحدة مقارنة مع سنة 2011. أما حصة المؤسسات الخمس الأولى، فقد شهدت ارتفاعا بواقع 0,2 نقطة أي 79,4%.

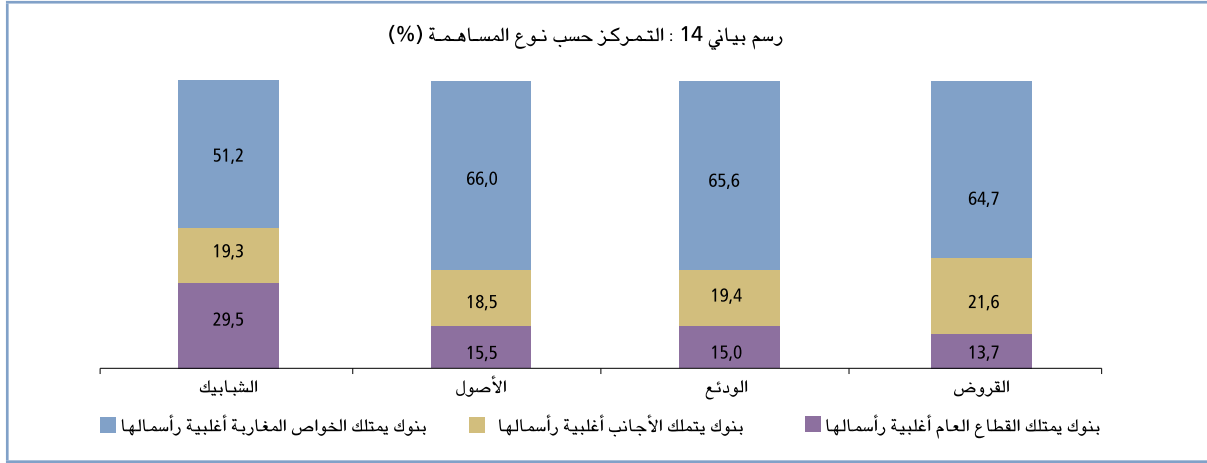


وبالنسبة للودائع، انخفض مستوى التركز بشكل طفيف. فقد بلغت حصة البنوك الثلاثة الأولى 65,4% وحصة البنوك الخمسة الأولى 80,2%، مقابل 65,7% و 80,5% على التوالي سنة 2011.

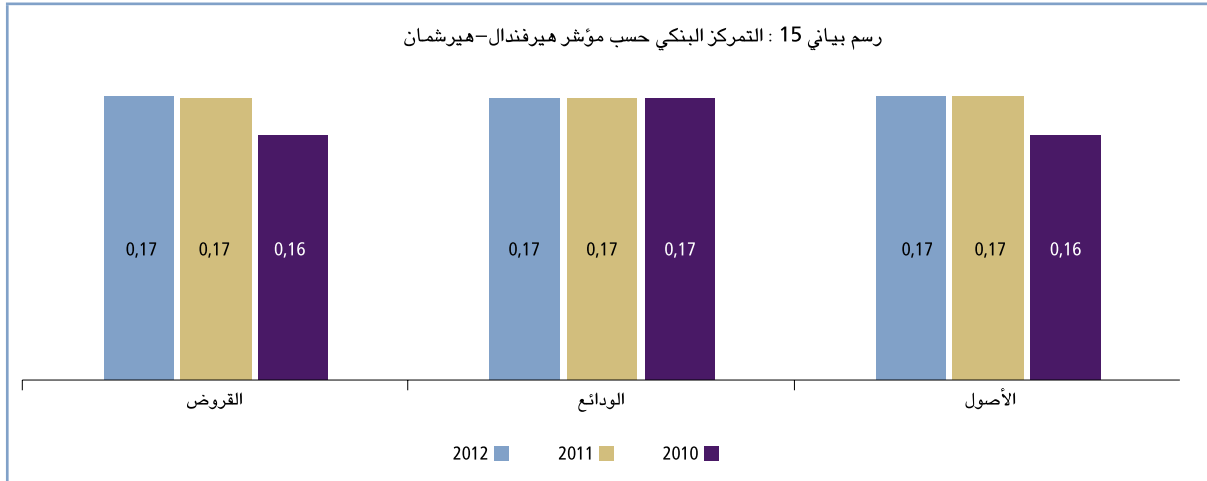


وفي ما يتعلق بالقروض، عززت البنوك الثلاثة الأولى موقعها، بما قدره 0,4 نقطة، حيث بلغت حصتها 64,5%؛ بينما بقيت حصة البنوك الخمسة الأولى مستقرة في 80,7%، دون تسجيل أي تغيير كبير مقارنة مع السنة الماضية.

وكانت البنوك ذات الرأسمال الخاص والتي يشكل المغاربة غالبية رأسمالها، إلى نهاية سنة 2012، تتوفر على 51,2% من الشبابيك و66% من الأصول و64,7% من القروض و65,6% من الودائع. أما البنوك التي يشكل الأجانب غالبية رأسمالها، فقد كانت تملك 19,3% من الشبابيك، و18,5% من الأصول، و21,6% من القروض و19,4% من الودائع. وبالنسبة للبنوك التي يشكل القطاع العمومي غالبية رأسمالها، فقد بلغت حصتها 29,5% من الشبابيك، و15,5% من الأصول، و13,7% من القروض و15% من الودائع.



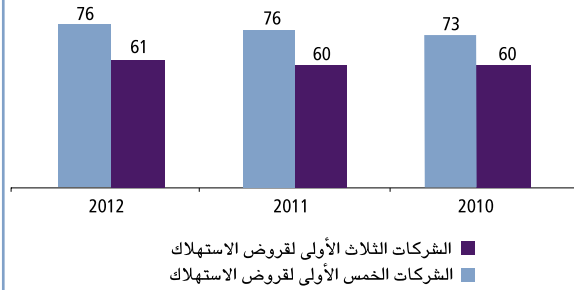
وحسب مؤشر هيرفندال-هيرشمان، ظل تمرکز مجموع الأصول والودائع والقروض في مستوى مماثل للمستوى المسجل سنة 2011.



## 2.5 - تمرکز نشاط شركات التمويل

استقرت درجة التمرکز إجمالاً في نفس المستوى المسجل سنة 2011 بالنسبة لشركات قروض الاستهلاك، بينما ارتفعت بالنسبة لشركات القروض الإيجارية.

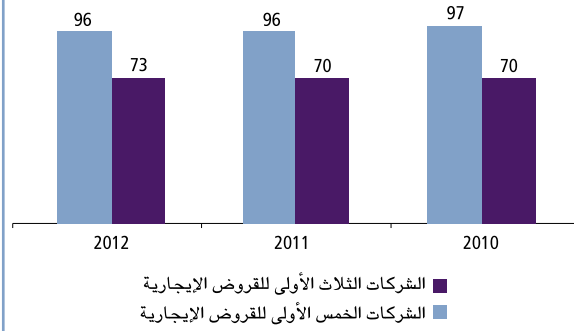
رسم بياني 16 : تركز مجموع أصول شركات قروض الاستهلاك (%)



وارتفعت حصة الشركات الثلاث الأولى لقروض الاستهلاك ضمن مجموع أصول القطاع بواقع نقطة واحدة، إذ بلغت 61%، بينما بقيت حصة المؤسسات الخمس الأولى مستقرة في 76%.

وتعززت حصة الشركات الإحدى عشر التابعة لمؤسسات مالية بنقطة واحدة، مسجلة 98%.

رسم بياني 17 : تركز مجموع أصول شركات القروض الإيجارية (%)



ونتيجة لتعزيز حصة الشركات الكبرى في السوق، ارتفعت أهمية الشركات الثلاث الأولى للقروض الإيجارية في مجموع الأصول بمقدار 3 نقط، لتبلغ 73%، فيما بقيت حصة الشركات الخمس الأولى مستقرة في 96%.

### 3.5 - تركز نشاط الائتمان على أساس مجمع

لم يطرأ أي تغيير على مستوى تركز النشاط الائتماني على أساس مجمع، حيث بلغت حصة البنوك الثلاثة الأولى 64% وحصة البنوك الخمسة الأولى 81%.

#### تطور تركز القروض على أساس مجمع (%)

مجموع القروض			قروض الاستهلاك			القروض العقارية			قروض التجهيز وتسهيلات الخزينة الممنوحة للمقاولات			
2012	2011	2010	2012	2011	2010	2012	2011	2010	2012	2011	2010	
64	64	62	64	66	65	64	64	64	64	63	62	البنوك الثلاثة الأولى
81	81	81	82	84	84	82	82	81	82	82	81	البنوك الخمسة الأولى

يتبين من خلال دراسة التمرکز حسب نوع عمليات الائتمان انخفاض التمرکز بالنسبة لقروض الاستهلاك، واستقراره بالنسبة لتسهيلات الخزينة وقروض التجهيز الممنوحة للمقاولات، وكذلك بالنسبة للقروض العقارية.

فقد أنجزت المجموعات البنكية الثلاث الأولى 64% من تسهيلات الخزينة، أي نفس الحصة المسجلة بالنسبة للقروض العقارية وقروض الاستهلاك. وفي ما يتعلق بالمجموعات الخمس الأولى، فقد منحت 82% من تسهيلات الخزينة وقروض التجهيز، والقروض العقارية وقروض الاستهلاك.

## II. نشاط البنوك ونتائجها

استمر تأثير الأزمات الأخيرة على الاقتصاد العالمي خلال سنة 2012، خاصة على مستوى منطقة الأورو. فضلاً عن ذلك، تظل عودة النمو داخل البلدان المتقدمة الشريكة للمغرب محاطة بالعديد من الشكوك. وبناء عليه، تراجع معدل النمو الاقتصادي المغربي إلى 2,7% بعد أن سجل 5% في السنة السابقة، وذلك بسبب تأثيره عبر القنوات الحقيقية للانتقال، وخاصة صادرات السلع والخدمات والتحويلات الجارية.

وفي هذا السياق، واصل القطاع البنكي المغربي إثبات متانته، حيث كانت مؤشرات نشاطه ومردوديته مرضية على العموم.

### 1 - سجل النشاط البنكي تراجعاً في النمو مقارنة بسنة 2011

في سياق صعب اتسم بتدني الطلب على القروض من جانب المقاولات، وبسياسة عرض أكثر حساسية للمخاطر، تباطأ نمو الديون على الاقتصاد. وبالموازاة مع ذلك، تعززت محفظة السندات. ومن حيث الموارد، أدى لجوء البنوك بشكل مستمر إلى القروض الخاصة وإلى إعادة التمويل لدى البنك المركزي إلى التخفيف من تأثير تناقص الودائع.

وسيتم التطرق في ما يلي إلى تطور نشاط البنوك انطلاقاً من حصيلة عملياتها على أساس فردي.

#### 1.1 - تميز تطور استخدامات البنوك بتباطؤ القروض

تواصل نمو نشاط البنوك خلال سنة 2012، بوتيرة أدنى من تلك المسجلة في السنة السابقة. فقد ارتفع مجموع الأصول بنسبة 7,2% ليبلغ 1.041 مليار درهم، بعد أن كان قد تراجع بنسبة 9,6% سنة 2011. وقد ساهمت أنشطة منح القروض والأنشطة الخاصة بالسندات بشكل إيجابي في هذا التطور، بينما واصلت الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها انخفاضها. وضمن هذا المجموع، شكلت الأصول المحررة بالعملات الأجنبية والمنجزة بواسطة أطراف مقابلة غير مقيمة 2,6% عوض 1,9% سنة 2011.

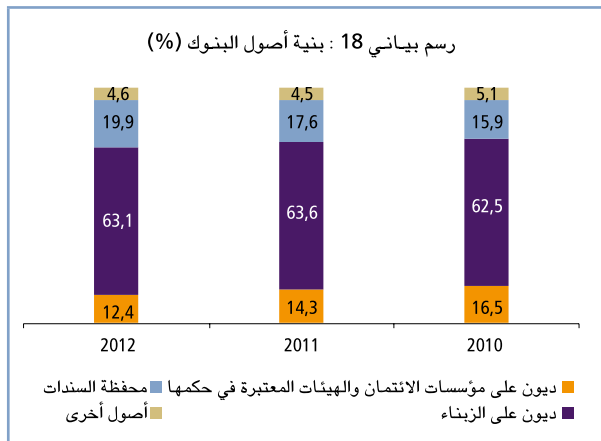
وبلغت نسبة مجموع أصول البنوك إلى الناتج الداخلي الإجمالي 126% مقابل 121% سنة 2011.

## تطور استخدامات البنوك (نشاط البنوك في المغرب)

(بملايين الدراهم)

التغير 2011/2012 (%)	2012	2011	2010	
-7,1	129 398	139 271	146 057	ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
6,3	656 371	617 391	553 432	ديون على الزبناء
20,9	206 789	171 098	140 539	محفظة السندات
22,0	105 309	86 288	69 290	بما في ذلك سندات الخزينة
6,3	21 013	19 776	18 431	قيم مستعقرة
15,7	27 077	23 399	27 157	أصول أخرى
7,2	1 040 648	970 935	885 616	المجموع

ملاحظة: بنود لا تشمل الاستخدامات والمؤن



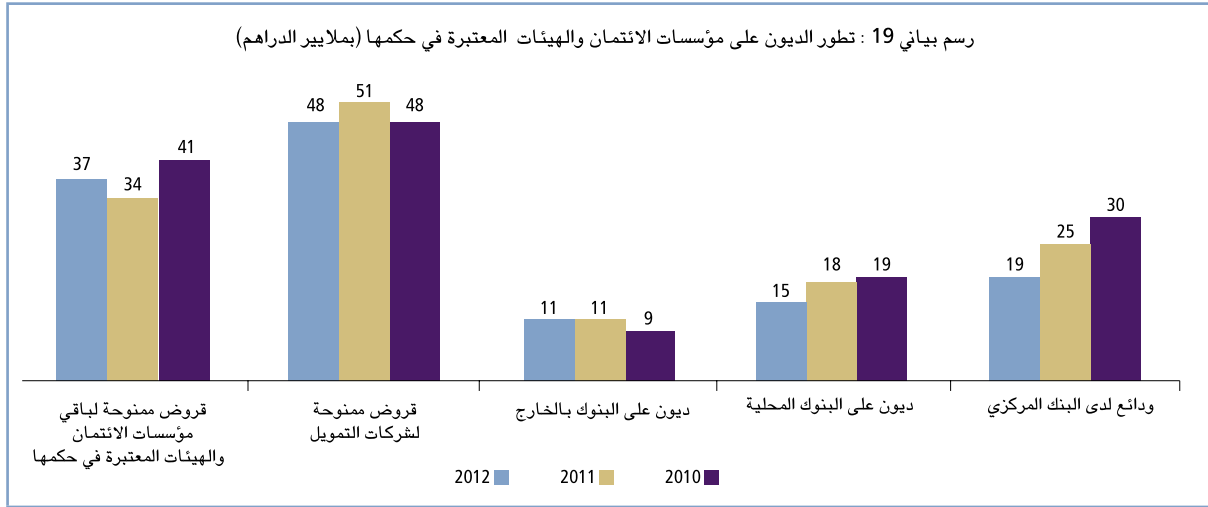
وتبقى الديون على الزبناء مهيمنة على بنية استخدامات البنوك. إلا أن حصتها تراجعت بنسبة 0,5 نقطة لتصل إلى 63,1%. كما تقلصت حصة الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها بواقع 1,9 نقطة لتبلغ 12,4% من سنة إلى أخرى. وفي المقابل، تعززت حصة محفظة السندات بما قدره 2,3 نقطة لتصل إلى 19,9%.

### 1.1.1.1. واصلت الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها منحها التنافلي

سجلت الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها انخفاضا جديدا بنسبة 7,1% في نهاية سنة 2012، لتبلغ 129,4 مليار درهم، وذلك بسبب تراجع الودائع لدى البنك المركزي وتقلص القروض الممنوحة لشركات التمويل.

وشهدت الديون بالعملات الأجنبية على هذه المؤسسات، والتي تمثل 21,6% من مجموع الديون، انخفاضا بنسبة 5,6% مقابل 3,4% قبل سنة.





وأمام استمرار الضغوط على السيولة البنكية، خفض بنك المغرب مجدداً، في سنة 2012، نسبة الاحتياطي الإلزامي بنقطتين إلى 4%. ونتيجة لذلك، تراجع ودائع البنوك لدى البنك المركزي بنسبة 25,4% لتصل إلى 19 مليار درهم في نهاية سنة 2012.

وبدورها، تقلصت الديون على البنوك المحلية، التي بلغت 14,5 مليار درهم، بواقع 21% بسبب انخفاض تسهيلات الخزينة بنسبة 29,5% لتصل إلى 7,8 مليار، وتراجعت القروض التمويلية بواقع 2% لتبلغ 4,2 مليار، وانخفاض القيم المستحقة بمقدار 17% لتبلغ 2,5 مليار درهم.

وبقيت الديون على البنوك الموجودة بالخارج مستقرة في حوالي 11 مليار درهم، بينما كانت قد ارتفعت بنسبة 23,7% في السنة السابقة.

أما القروض الممنوحة لشركات التمويل، فقد تقلصت بنسبة 6,2%، حيث عادت إلى المستوى الذي سجلته سنة 2010، أي 47,6 ملياراً، منها 33,2 ملياراً في شكل قروض تمويلية و14,4 ملياراً في شكل تسهيلات الخزينة. ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى تباطؤ نشاط كل من شركات قروض الاستهلاك وشركات القروض الإيجارية.

وعلى العكس، نمت القروض الممنوحة من طرف البنوك إلى المؤسسات المماثلة بواقع 9,4% لتصل إلى 35,9 مليار درهم، بعد أن انخفضت بنسبة 15% سنة 2011.

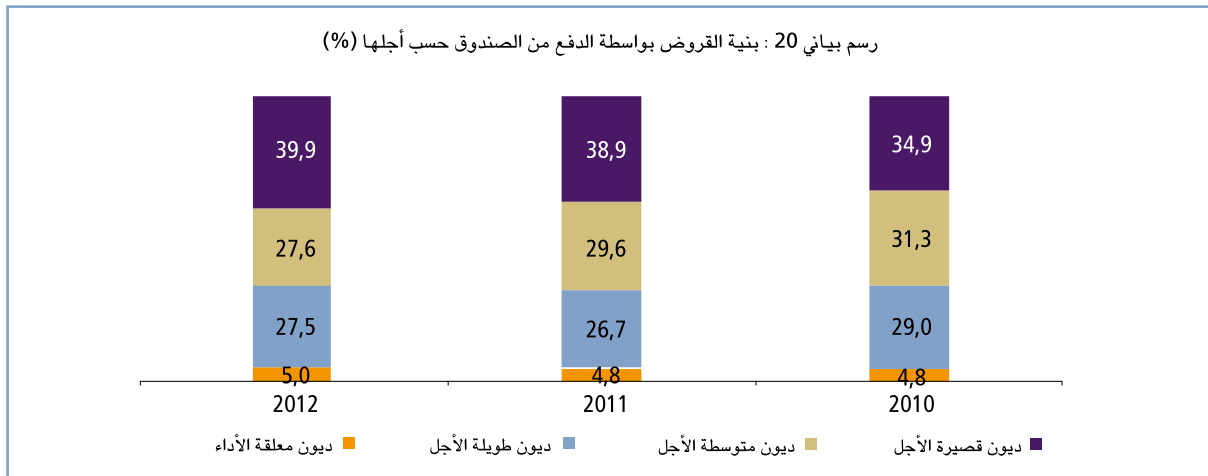
## 2.1.1. شمل تطور القروض الممنوحة للزبناء وضعيات متباينة

خلال سنة 2012، واصلت البنوك تلبية حاجيات المؤسسات والأسر من حيث التمويل، وإن بوتيرة أقل من تلك المسجلة خلال السنوات السابقة<sup>1</sup>. وبالفعل، لم يرتفع المبلغ الجاري للقروض الممنوحة، الذي بلغ 722 مليار درهم<sup>2</sup>، سوى بنسبة 5,3% مقابل قرابة 11,2% سنة 2011. وهم هذا التباطؤ على الخصوص القروض الممنوحة للمقاولات، مما يعكس فتور النشاط الاقتصادي وحساسية أكبر للبنوك تجاه المخاطر. وبالمقابل، واصلت القروض الممنوحة للأسر نموها بنفس الوتيرة المسجلة خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

لكن، إذا اعتبرنا معدل التطور الشهري للقروض، فقد بلغت نسبة النمو 7,8%، مقابل 8% سنة 2011.

وتراجعت القروض الممنوحة للزبناء بالعملة الأجنبية، والتي تمثل أقل من 3% من القيمة الجارية الإجمالية للقروض، بنسبة 12,6% لتصل إلى 18,8 مليار درهم.

وباعتبار الناتج الداخلي الإجمالي، سجل المبلغ الجاري للقروض نسبة 87%، مقابل 86% سنة من قبل.

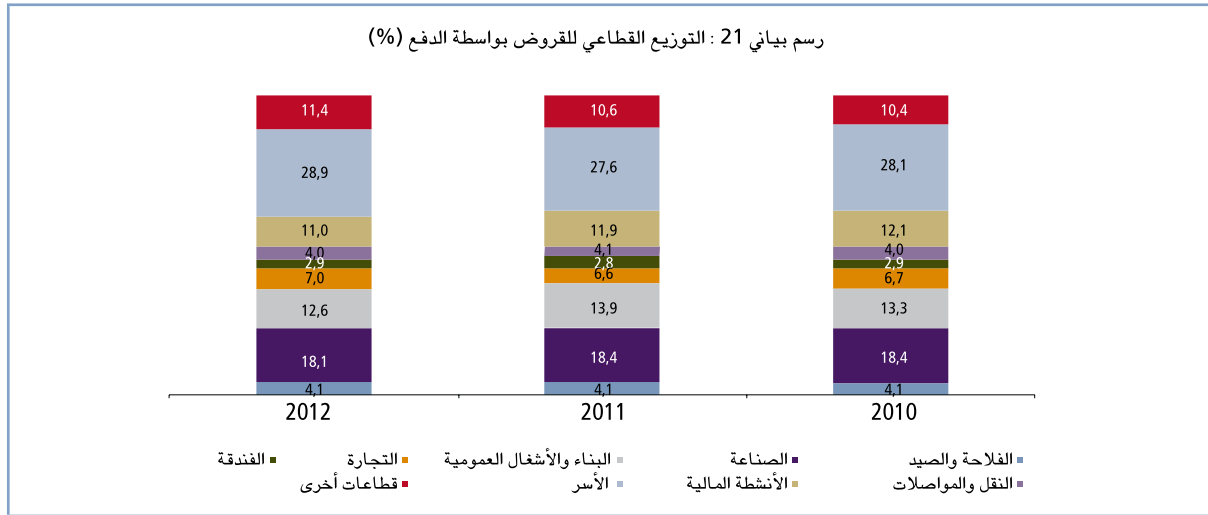


وأدى انخفاض قروض التجهيز والقروض الممنوحة للمنعشين العقاريين إلى تراجع القروض لأجل متوسط بنسبة 1,6% لتبلغ 199,5 مليار درهم، مما يمثل حصة قدرها 27,6% أي بانخفاض بواقع نقطتين مقارنة مع سنة 2011. وبالمقابل، نمت القروض لأجل قصير بنسبة 7,8% لتصل إلى 287,8 مليار درهم، وهو ما يمثل حصة قدرها 39,9% مقابل 38,9% سنة من قبل، وذلك بفعل تأثير ارتفاع أسرع لتسهيلات الخزينة وقروض الاستهلاك. كما شهد المبلغ الجاري للقروض لأجل طويل، التي تتكون بالأساس من قروض السكن، ارتفاعا قدره 8,4% إذ وصل إلى 198,5 مليار درهم، أي بحصة 27,5% مقابل 26,7% سنة 2011.

1 معدل نمو سنوي قدره 9,7% ما بين سنة 2008 وسنة 2011، و20,5% ما بين 2005 و2008.

2 تحسب المعطيات الخاصة بالائتمان من وجهة نظر احترازية. وهي مختلفة عن تلك المعتمدة في إطار الإحصائيات النقدية.

ولم يعرف التوزيع القطاعي للقروض بواسطة الدفع أي تطور مهم خلال سنة 2012، باستثناء القروض الممنوحة للأسر التي ارتفعت حصتها نتيجة للأداء الجيد لقروض الاستهلاك وقروض السكن.



وهكذا، تبقى الأسر أحد أهم المستفيدين من القروض البنكية، حيث استحوذت على 29% منها، بقيمة جارية تقارب 209 مليار درهم، أي بارتفاع بواقع 10,6%. بينما تبلغ حصة قروض السكن 75% من تلك القيمة الجارية.

واستفاد قطاع الصناعات من قروض بمبلغ جار قيمته 130,5 مليار درهم، أي بزيادة بواقع 3,3% مقابل 11,2% سنة 2011. وبلغت حصة هذا القطاع في إجمالي القروض 18,1%. وقد استفادت من هذا التطور بالأساس قطاعات الطاقة والماء، وبدرجة أقل، قطاع الصناعات التحويلية.

وارتباطا بتباطؤ القروض الممنوحة للمنعشين العقاريين، استفاد قطاع البناء والأشغال العمومية من قروض وصل مبلغها الجاري إلى 91 مليار درهم، أي بانخفاض قدره 4,3%. وبذلك تراجعت حصتها في إجمالي القروض بواقع 1,3 نقطة ليصل إلى 12,6%.

وبالمثل، تراجعت القروض الممنوحة للأنشطة المالية بنسبة 2,4% بمبلغ جار قدره 79,7 مليار درهم، مما يعني انخفاض حصتها بما قدره 0,9 نقطة لتبلغ 11%.

وبالمقابل، سجلت القروض الممنوحة للقطاع التجاري ارتفاعا قدره 12% لتصل إلى 50,5 مليار درهم. وبذلك نمت حصة هذا القطاع في إجمالي القروض بمقدار 0,4 نقطة، إذ بلغت 7%.

واستفاد قطاع النقل والاتصالات من قروض بمبلغ جار قدره 28,7 مليار درهم، أي بارتفاع بواقع 2,3%، حيث شكل 4% من إجمالي القروض، وهو مستوى شبه مماثل للمستوى المسجل في السنة السابقة. أما قطاع الفنادق، فقد استفاد من قروض يصل مبلغها الجاري إلى 20,7 مليار درهم، وبذلك ظلت حصته في إجمالي القروض مستقرة في حوالي 3%.

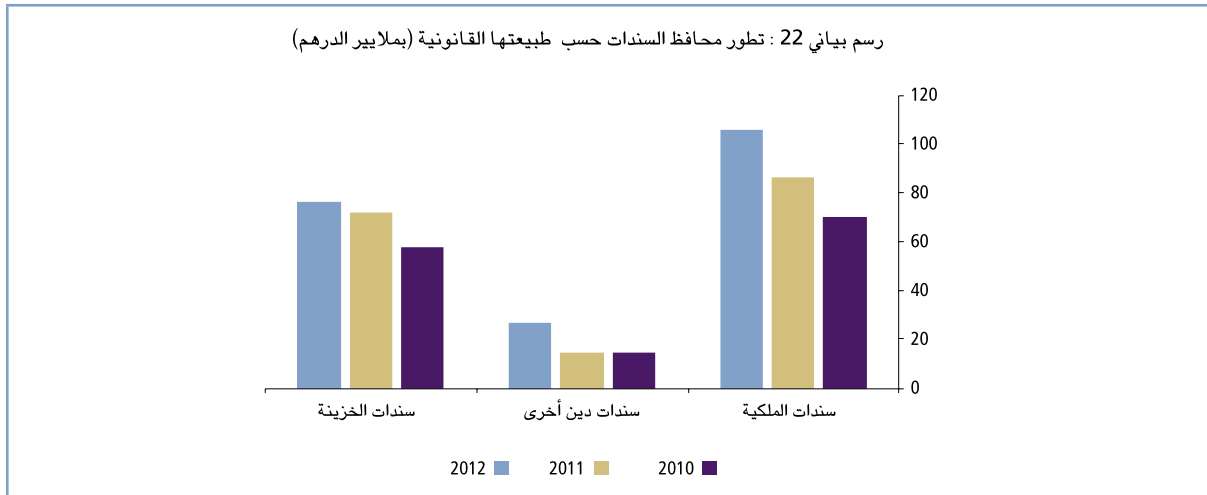
وشهد حجم القروض المعلقة الأداء ارتفاعا جديدا بنسبة 9% من سنة لأخرى، ليبلغ 36 مليار درهم. ويعكس هذا التطور الصعوبات التي تواجهها المقاولات التي تنشط بالخصوص في القطاعات الأكثر عرضة للمنافسة الدولية ولتأثير تراجع الطلب الخارجي. وعلى العكس من ذلك، تحسنت نوعية المخاطر المتصلة بالأسر. وعلى العموم، بلغ متوسط نسبة الديون المعلقة الأداء 5%، مقابل 4,8%، فيما وصلت نسبة تغطيتها بالموونة إلى 68%، مقابل 69% سنة 2011.

### 3.1.1. تعززت محفظة سندات البنوك

في نهاية سنة 2012، ارتفع المبلغ الجاري الإجمالي لمحفظة السندات التي تملكها البنوك بنسبة 21% ليبلغ 208,6 مليار درهم، مما يمثل حوالي 20% من مجموع استخدامات القطاع، مقابل 17,6% سنة من قبل. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع محفظة سندات الخزينة وسندات الدين القابلة للتداول التي ساهمت في هذا النمو في حدود 87%.

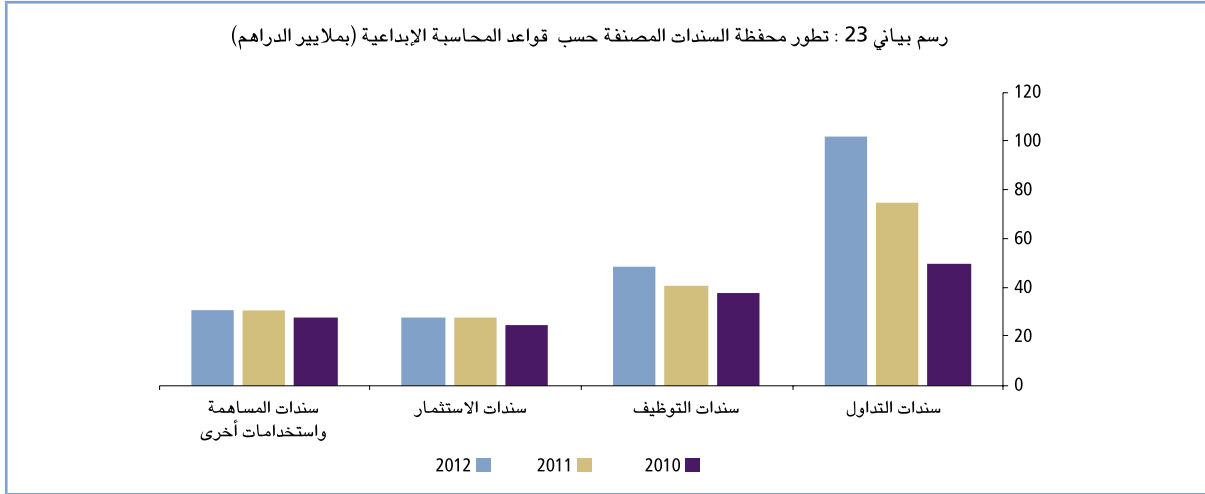
وقد سجل المبلغ الجاري لسندات الخزينة، التي تعتبر المكون الرئيسي لمحفظة سندات البنوك، ارتفاعا بنسبة 22% ليصل إلى 105,4 مليار درهم، وبذلك تعززت حصتها ضمن مجموع الأصول بواقع نقطة واحدة، حيث بلغت 10%.

أما باقي سندات الدين، فقد عرفت نموا قويا بمبلغ جار قدره 26,5 مليار درهم، أي حوالي ضعف المبلغ المسجل سنة 2011، وهذا التطور ناتج بالأساس عن ارتفاع شهادات الإيداع المقترضة.



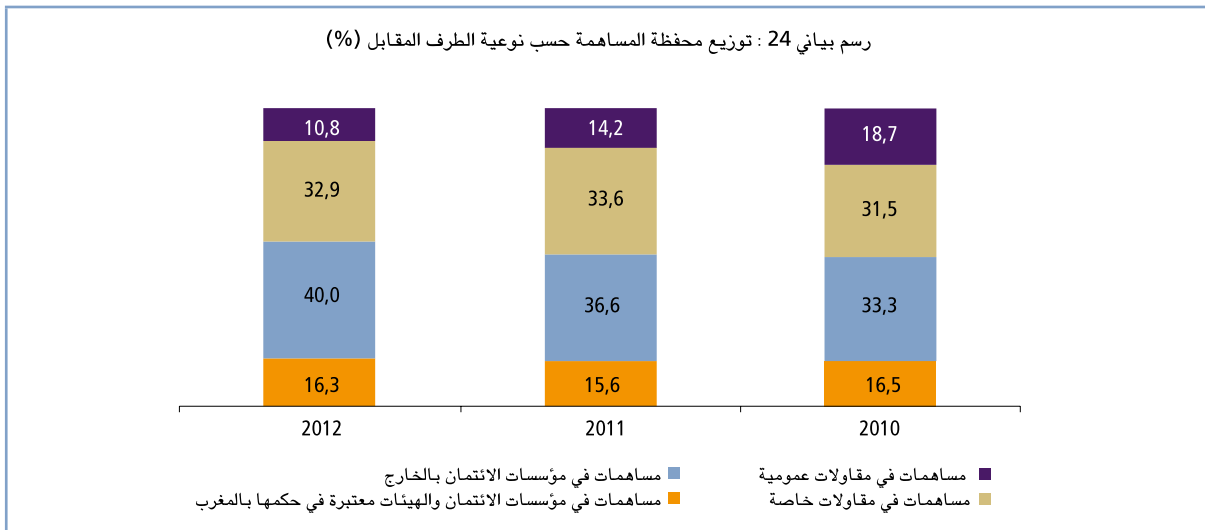
وبالموازاة مع ذلك، سجلت سندات الملكية نموا أقل من النمو المسجل سنة 2011، وتراجعت حصتها ضمن محفظة السندات الإجمالية بواقع 5 نقط لتصل إلى 37%. فقد بلغت حوالي 76,8 مليار درهم، أي بارتفاع قدره 6,3%، بعد نموها بنسبة 24,6% سنة 2011، وهي السنة التي شهدت عددا مهما من عمليات اقتناء حصص مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.

ويظهر تحليل محفظة السندات، وفق قواعد المحاسبة الإبداعية، أن محفظة التداول حققت أقوى الارتفاعات، حيث بلغت حصتها في محفظة السندات الإجمالية 48%. فقد وصل مبلغها الجاري إلى 100,3 مليار، أي بزيادة قدرها 32,5%، لأن البنوك واصلت تحسين وضعيتها من حيث الأصول السائلة بواسطة عمليات اقتناء السندات واقتراضها. وقد كانت هذه المحفظة تتكون، حتى نهاية سنة 2012، من سندات الخزينة التي تمثل 49% منها، ومن باقي سندات الدين التي تمثل 11% منها، ومن سندات الملكية التي تمثل 40% منها.



وشهدت قيمة محفظة التوظيف، التي تمثل سندات الخزينة 68% منها، وسندات الدين الأخرى 22% منها وسندات الملكية 10%، ارتفاعا بواقع 14,6% لتبلغ 47,2 مليار درهم، أي 23% من المجموع. وفي ما يتصل بمحفظة الاستثمار، التي تتكون من سندات الدين فقط، فقد عرفت نموا بنسبة 14,3% لتصل إلى 29 مليار درهم.

وبفضل اقتناء فروع بنكية جديدة بالخارج وتعزيز مساهمات البنوك في رأسمال مؤسسات موجودة بالمغرب، عرفت المحفظة الخاصة بهذه الفئة من السندات نموا قدره 6,6% لتبلغ 32 مليار درهم، ثلاثة أرباعها تقريبا في شكل مساهمات في مقاولات تابعة.



وتعزز المبلغ الإجمالي للمساهمات المملوكة في رأسمال مؤسسات الائتمان الموجودة بالخارج بنسبة 14,2% ليبلغ 12,2 مليار درهم، أي 40% من محفظة المساهمة و14% من الأموال الذاتية المحاسبية للبنوك.

وسجل المبلغ الجاري للموّن المرتبطة بانخفاض قيمة محفظة السندات، والتي يخصص أزيد من 81% منها لتغطية سندات المساهمة والاستخدامات المشابهة، ارتفاعا بنسبة 44% إذ وصل إلى 1,8 مليار درهم.

## 2.1. تواصل تطور موارد السوق

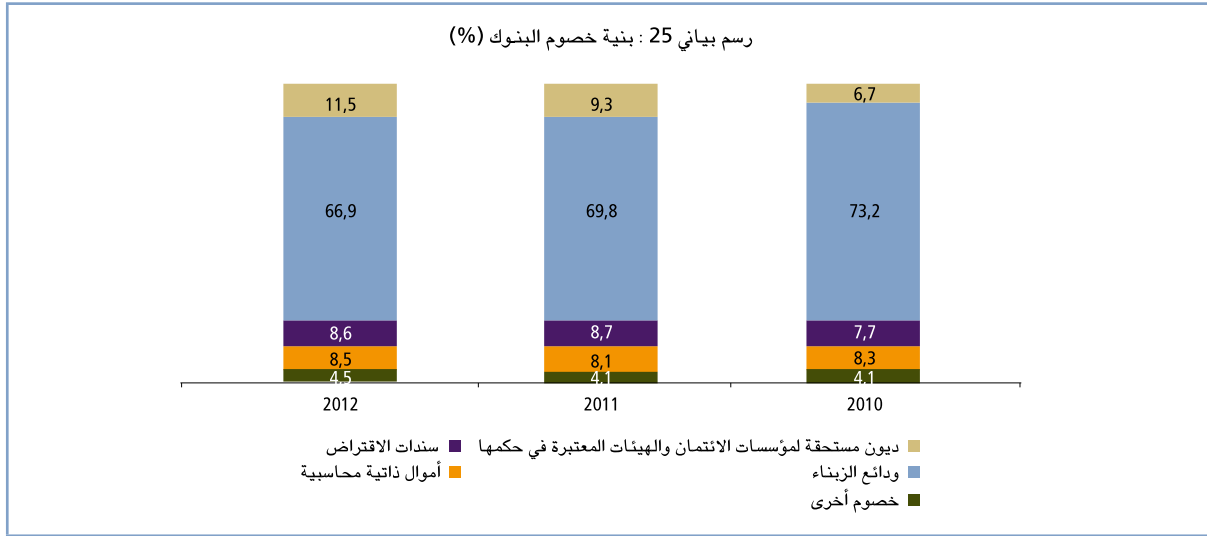
لضمان تمويل الاقتصاد، واصلت البنوك تطوير تحصيل الودائع، مع تنويع مواردها من خلال إصدارات سندات اقتراض واللجوء إلى إعادة تمويل بواسطة أموال البنك المركزي.

تطور موارد البنوك (نشاط البنوك بالمغرب)

(بملايين الدراهم)

التغير 2011/2012 (%)	2012	2011	2010	
32,7	119 592	90 151	59 226	ديون مستحقة لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
2,9	696 640	677 248	647 852	ودائع الزبناء
6,2	89 566	84 318	68 546	سندات الاقتراض
5,2	22 725	21 610	20 074	- ديون ثانوية
3,9	62 084	59 734	45 168	- شهادات الإيداع
60,0	4 757	2 974	3 304	- الإصدارات من سندات الدين الأخرى
12,4	88 147	78 434	73 707	الأموال الذاتية
-1,7	9 890	10 060	9 728	النتيجة الصافية
19,8	36 813	30 724	26 557	خصوم أخرى
7,2	1 040 648	970 935	885 616	المجموع

وفي هذه الظروف، تراجعت حصة ودائع الزبناء ضمن مجموع الخصوم بما قدره 2,9 نقطة لتصل إلى 66,9% نتيجة لارتفاع حصة الديون المستحقة لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها بواقع 2,2 نقطة لتبلغ 11,5%، وحصة الأموال الذاتية بواقع 0,4 نقطة لتصل إلى 8,5%. ومن جانبها، استقرت قيمة سندات اقتراض في حوالي 8,6%.



وفي ما يتعلق بـموارد البنوك بالعملة الأجنبية التي يحوزها غير المقيمين، فقد مثلت 1,6% من مجموع الموارد البنكية، أي بتراجع طفيف مقارنة مع سنة 2011.

### 1.2.1. كثفت البنوك من لجوئها إلى تمويل البنك المركزي

بلغت الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات الاعتبارية في حكمها حوالي 119,6 مليار درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 32,7%، بعد ارتفاعها بنسبة 52% في السنة السابقة. وقد سجلت الديون بالدرهم، التي وصل مبلغها الجاري إلى 86 مليار درهم، نموا بواقع 46,7%، بينما ارتفعت الديون بالعملة الأجنبية، التي بلغت حصتها 28%، بنسبة 6,6%.

وبالنظر لاستمرار نقص السيولة البنكية، واصل البنك المركزي سياسته التيسيرية لتوفير السيولة الضرورية للبنوك. ففي نهاية شهر دجنبر 2012، تضاعف عدد التسبيقات التي منحها البنك المركزي للبنوك ليصل إلى 70 مليار درهم، أي أقل من 7% من مجموع الخصوم.

#### إطار 11 : الإجراءات التي اتخذها بنك المغرب سنة 2012 من أجل تحسين السيولة النقدية

لتخفيف الضغوط على السيولة البنكية، اتخذ بنك المغرب، خلال سنة 2012، الإجراءات التالية بالخصوص:

- خفض سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 25 نقطة إلى 3% ونسبة الاحتياطي النقدي من 6 إلى 4% ؛
- توسيع نطاق الضمانات المقبولة بالنسبة لتسبيقاته وتخفيف شروط قبولها ؛
- العمل بألية لإقراض البنوك مضمونة بسندات تمثل ديونا على المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

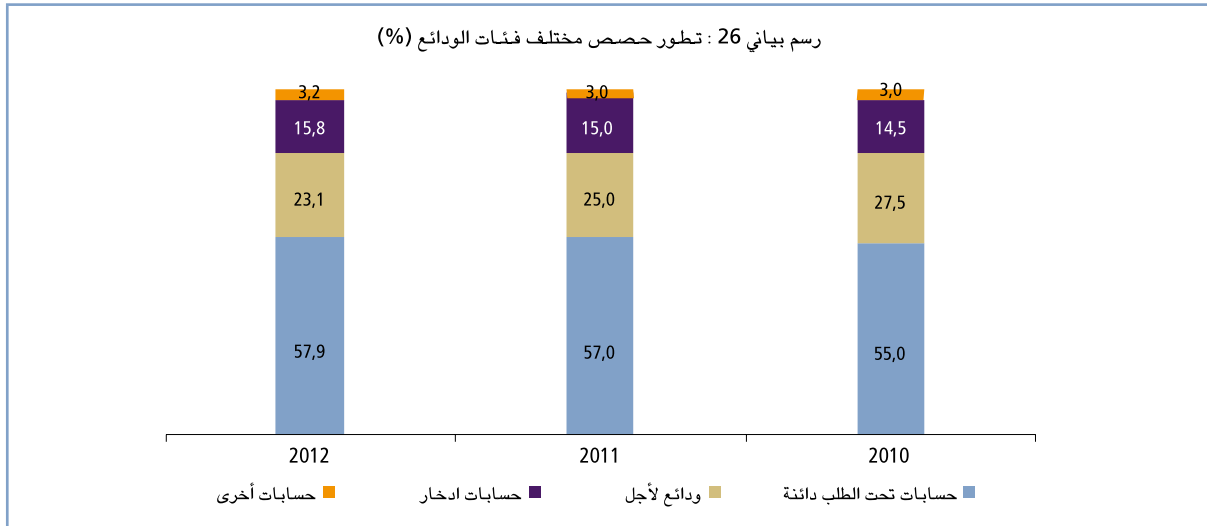
وبالموازاة مع ذلك، تقلصت القروض لدى البنوك المحلية بنسبة 37,5% لتبلغ 14,4 مليار درهم، منها 8,7 مليار في شكل قروض الخزينة، و3,2 مليار كقروض مالية و2,5 مليار في شكل قيم مقدمة للاستحفاظ.

وبعد أن تضاعفت الديون تجاه مؤسسات الائتمان الأجنبية في سنة 2011، سجلت تراجعاً بنسبة 6,6% لتبلغ 15,5 مليار درهم، مما يمثل حصة قدرها 13% تقريباً. وضمن هذا المجموع، واصلت القروض لدى المؤسسات المالية الدولية منحها التنزلي، إذ تراجعت بواقع 8,6% لتصل إلى 970 مليون درهم.

### 2.2.1. تباطؤ نمو الودائع ارتباطاً بالأساس بانخفاض الودائع لأجل

بلغت الودائع المحصلة من الزبناء 696,6 مليار درهم في نهاية سنة 2012، محققة بذلك ارتفاعاً بأقل من 3% مقابل 4,5% سنة 2011، وبذلك واصلت تباطؤها الذي بدأ سنة 2008. وقد مثلت الودائع بالعملات الأجنبية 1% من هذا المجموع.

وقد عززت هذا النمو الودائع على شكل حسابات تحت الطلب وحسابات التوفير، بينما أثرت الودائع لأجل سلباً على نفس النمو.



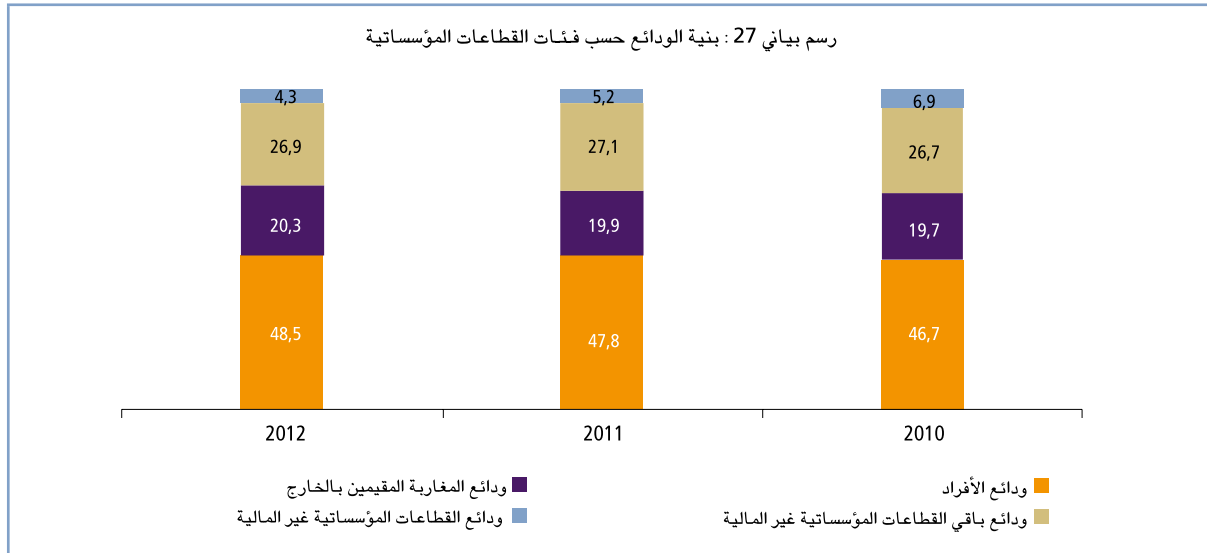
بعد ارتفاعها بنسبة 8,3% سنة 2011، سجلت الودائع على شكل حسابات تحت الطلب نمواً بواقع 4,4% لتبلغ 403 مليار درهم. ومن جانب آخر، واصلت الودائع لأجل انخفاضها للسنة الثالثة على التوالي، إذ عرفت تراجعاً جديداً قدره 5% لتصل إلى 160,7 مليار درهم، بعد انخفاضها بواقع 5,2% سنة 2011. ويعكس هذا التطور انخفاضاً في سندات الصندوق بنسبة 6,3% وتراجعاً في الحسابات لأجل بنسبة 1,6%.

أما حسابات التوفير التي بلغت 110,4 مليار درهم، والتي تعرف تطوراً مستقراً عبر الزمن، فقد تباطأ معدل نموها بشكل طفيف، حيث انتقل من 9% إلى 8% سنة 2012.

واعتباراً لهذه التطورات، تظهر بنية الودائع ارتفاعاً في حصة الودائع تحت الطلب بواقع 0,9 نقطة لتبلغ 57,9%، وفي حصة حسابات التوفير بمقدار 0,8 نقطة لتصل إلى 15,8%. على حساب الودائع لأجل التي تراجعت حصتها بواقع 1,9 نقطة لتبلغ 23,1%.



ويتبين من خلال تحليل تطور الودائع حسب القطاعات المؤسساتية انخفاض ودائع القطاعات المؤسساتية المالية<sup>1</sup> وارتفاع ودائع القطاعات المؤسساتية غير المالية، وإن بوتيرة أقل من تلك المسجلة في السنة السابقة.

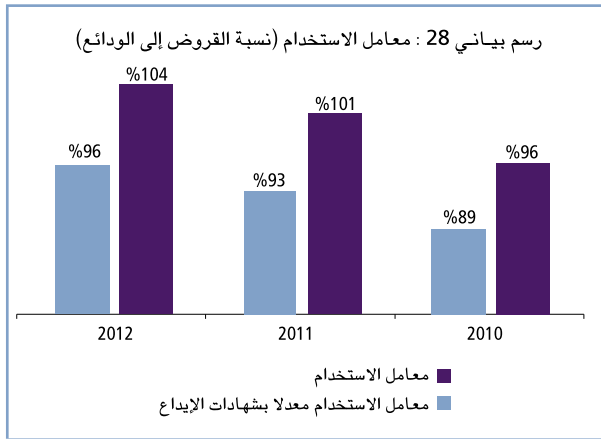


وارتفعت ودائع الأفراد المقيمين، التي تشكل حوالي نصف مجموع الودائع، بنسبة 4,3% في نهاية شهر دجنبر 2012 ليلبلغ مجموعها 336,2 مليار درهم، بعد ارتفاعها بنسبة 7,4% في السنة السابقة. أما ودائع المغاربة المقيمين بالخارج، والتي بلغت 141 مليار درهم، فقد واصلت نموها بمعدل 5,2% عوض 5,7% في سنة 2011، وذلك بالرغم من الظرفية الاقتصادية الصعبة في دول الاستقبال.

أما ودائع باقي القطاعات المؤسساتية غير المالية، فبعد ارتفاعها بنسبة 6,3% سنة 2011، سجلت نسبة نمو أقل بلغت 1,9% لتصل إلى 186,4 مليار درهم. ويعكس هذا التطور انخفاض قدرة المقاولات على التوفير، وخاصة المقاولات التي يرتبط نشاطها بالطلب الخارجي.

وبلغت ودائع القطاعات المؤسساتية المالية، التي تشكل 4,3% من مجموع الودائع، 30 مليار درهم، مسجلة بذلك انخفاضا جديدا قدره 14%، بعد انخفاضها بوتيرة 21,6% سنة 2011.

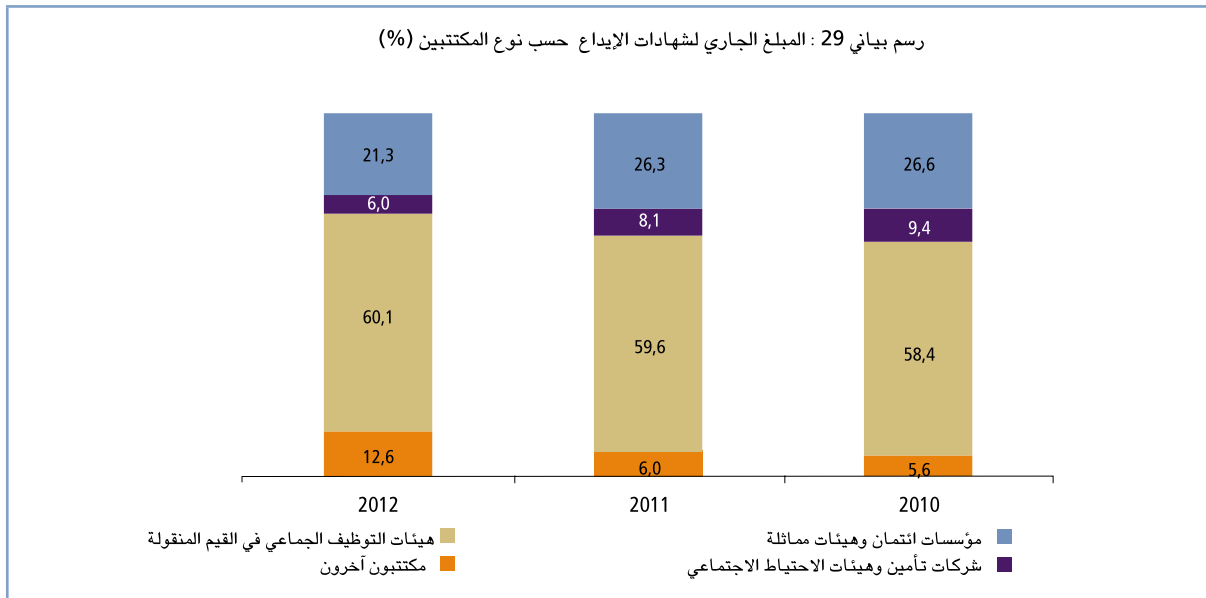
1 باستثناء مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها.



وأسفر تطور القروض والودائع عن معامل استخدام قدره 104%. وبعد تصحيحه أخذًا بعين الاعتبار شهادات الإيداع الصادرة، بلغ 96%.

### 3.2.1. تواصل اللجوء إلى سوق الديون الخاصة بوتيرة أقل من سنة 2011

أمام انخفاض الودائع، واصلت البنوك لجوءها إلى سوق الديون الخاصة. وبالفعل، وصل المبلغ الجاري لسندات الاقتراض إلى 89,6 مليار درهم، مسجلا بذلك زيادة قدرها 6,2% بعد ارتفاعه بنسبة 23% سنة 2011. ومن ضمن هذا المجموع، سجلت شهادات الإيداع، التي بلغ مجموعها 62 مليار درهم، نموا بحوالي 4%، بينما ارتفعت الديون الثانوية بنسبة 5,2% لتصل إلى 22,7 مليار درهم، مقابل 7,7% في السنة السابقة.



وقد كانت المؤسسات أكبر مكتتب في شهادات الإيداع الصادرة، وخاصة مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة (60%) ومؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها (21,3%).

### 4.2.1. تعززت الأموال الذاتية للبنوك من جديد

قامت البنوك، خلال سنة 2012، بالرفع من أموالها الذاتية بنسبة 12,4% لتبلغ 88 مليار درهم، عن طريق الزيادات في الرأسمال والاحتفاظ بجزء أكبر من الأرباح كاحتياطي. ويندرج هذا التعزيز في إطار مراعاة المتطلبات الاحترازية الجديدة التي يتوقع أن تدخل حيز التنفيذ في نهاية شهر يونيو 2013.

وبالمقارنة مع مجموع الأصول، بلغت نسبة الأموال الذاتية 8,5%، أي بزيادة قدرها 0,4 نقطة من سنة لأخرى.

### 3.1 - تطورت التعهدات خارج الحصيلة بشكل متباين

تتكون عناصر خارج حصيلة البنوك بالأساس من التعهدات بالضمان أو بالتمويل الممنوحة أو المستلمة، وكذلك من التعهدات المتعلقة بعمليات الصرف وبالمنتجات المشتقة.

وبلغت التعهدات بالتمويل التي منحها البنوك 76,4 مليار درهم، مسجلة بذلك نموا قدره 3,2%، بعد انخفاضها بنسبة 4% في السنة الماضية. ومن ضمن هذا المجموع، وصلت التعهدات الممنوحة لفائدة الزبناء إلى 72 مليار درهم، أي بنسبة نمو قدرها 3,5%، بينما تراجعت التعهدات لفائدة مؤسسات الائتمان بواقع 1,4% لتبلغ 4,5 مليار درهم.

وسجلت التعهدات بالضمان زيادة بنسبة 3,6% لتبلغ حوالي 115 مليار درهم، بعد ارتفاعها بوتيرة 15,4% سنة 2011. ويعكس هذا التباطؤ نموا في التعهدات الممنوحة بأمر من الزبناء بواقع 5% لتبلغ 80 مليار درهم، بينما بقيت التعهدات بأمر من مؤسسات الائتمان والهيئات الاعتبارية في حكمها مستقرة في 35 مليار درهم.

أما التعهدات بالتمويل والضمان المستلمة فقد بلغ مجموعها 56,8 مليار درهم، وهو مبلغ مشابه للمبلغ الخاص بسنة 2011، ويشمل هذا التطور ارتفاعا في التعهدات المستلمة من الزبناء بنسبة 19% لتبلغ 4,9 مليار درهم، وتراجع التعهدات المستلمة من مؤسسات الائتمان والهيئات الاعتبارية في حكمها بواقع 1% لتصل إلى 51,9 مليار درهم.

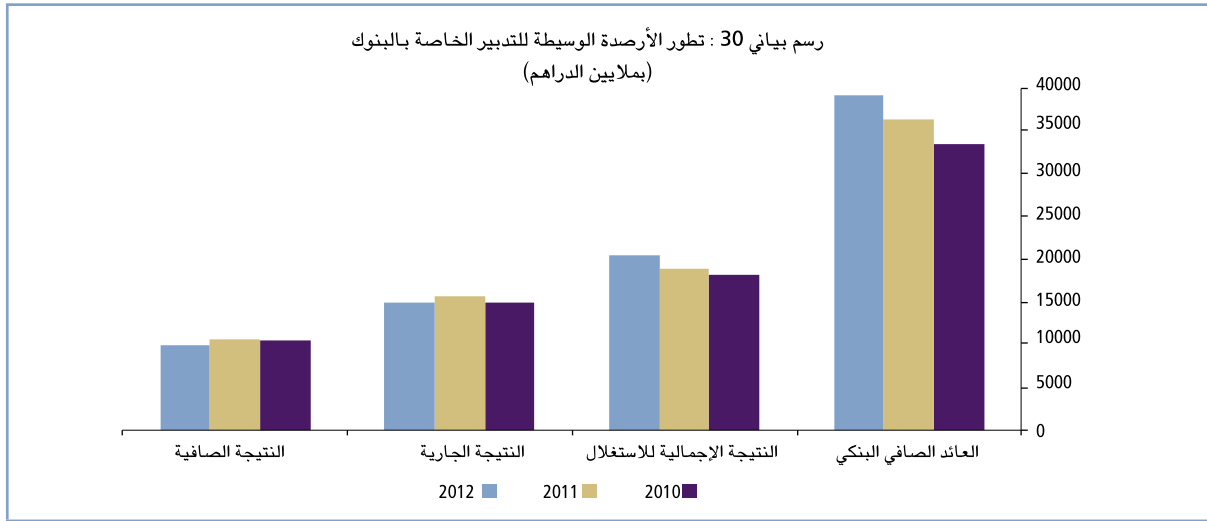
وعرف المبلغ الجاري لتعهدات البنوك بالعملات الأجنبية الخاصة بعمليات الشراء والبيع انخفاضا قدره 3,5% ليبلغ 124,7 مليار درهم. فقد ارتفعت عمليات الصرف بالناجز بنسبة 62% لتصل إلى 16,3 مليار درهم، بينما تراجعت العمليات الآجلة بواقع 9% لتبلغ 108,4 مليار درهم.

ومن جانب آخر، نمت التعهدات المتعلقة بالمنتجات المشتقة بنسبة 23,4%، ليصل مبلغها الافتراضي إلى 41,4 مليار درهم، بفعل نمو التعهدات المتعلقة بأدوات سعر الصرف بواقع 75,6% لتبلغ 20,3 مليار درهم. أما التعهدات المتعلقة بأدوات سعر الفائدة، فقد انخفضت بنسبة 3,3% لتبلغ 14 مليار درهم.

## 1 - تمكنت البنوك من تحقيق نتائج مرضية بالرغم من صعوبة الظروف

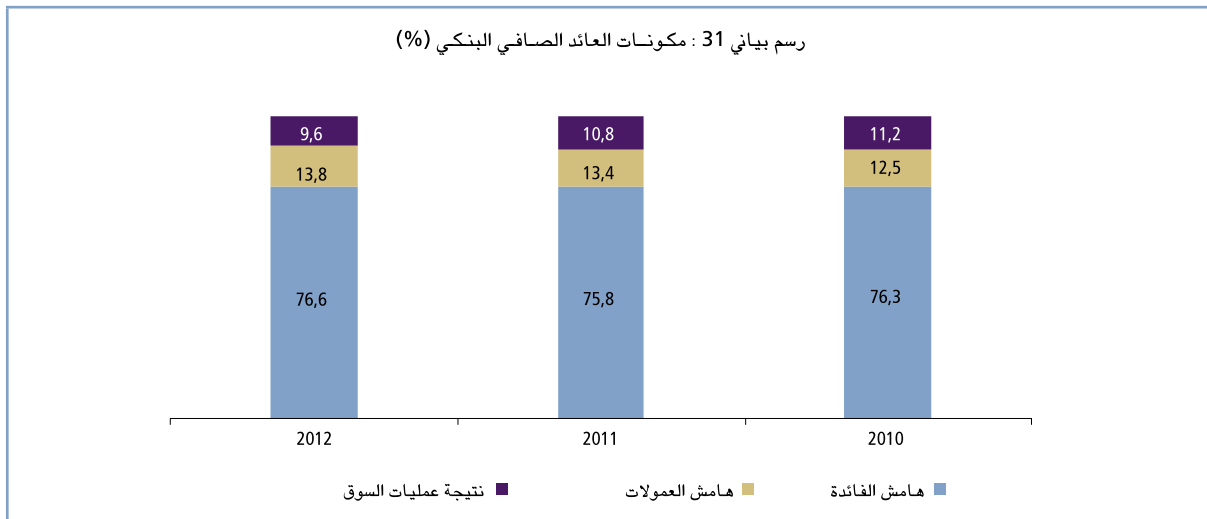
بالرغم من وجود محيط اتسم بتكاثر عوامل المخاطر، استطاعت البنوك أن تحافظ على هوامش ربح مرضية بفضل عائدات نشاط الوساطة.

وفي ما يلي، سرد لهذه التطورات، من خلال تحليل أهم الأرصدة الوسيطة للتدبير.



## 1.2 - سجل العائد الصافي البنكي ارتفاعا مطردا

حافظ العائد الصافي البنكي، الذي بلغ 38,6 مليار درهم، على وتيرة نمو مطردة بالرغم من بعض التباطؤ الملاحظ، حيث تراجعت وتيرة النمو إلى 7,5% بعد أن بلغت 9,3% سنة 2011. وساهم في هذا التباطؤ كل من انخفاض نسبة المردودية، وشبه استقرار تكلفة الموارد، وتراجع نتيجة عمليات السوق.



ارتفع هامش الفائدة، الذي يعتبر المصدر الأساسي لعائد البنوك، بنسبة 5,9% مقابل 7,8%، ليبلغ 28,4 مليار درهم. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع تكاليف الفوائد بنسبة أكبر من ارتفاع العائدات، أي 10% مقابل 7,4%.

ويتبين من خلال تحليل هامش الفائدة أن عائد الفائدة الصافي على العمليات مع مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها انخفض بشكل ملموس بنسبة 62% ليصل إلى 681 مليون درهم، بعد ارتفاعه بنسبة 75% سنة 2011، وذلك ارتباطا بنمو الفوائد المؤداة على القروض ما بين البنوك بواقع 56% لتبلغ 3,1 مليار درهم، فيما استقرت الفوائد المحصلة على القروض ما بين البنوك في نفس المستوى المسجل في السنة الماضية.

وبخصوص العمليات مع الزبناء، فقد حققت عائدا صافيا للفائدة قدره 26,8 مليار درهم، أي بارتفاع بحوالي 10%، وهي وتيرة مشابهة للوتيرة المسجلة سنة 2011. ويعكس هذا النمو ارتفاعا في الفوائد المحصلة على القروض بواقع 7% لتبلغ 36,3 مليار درهم، واستقرارا في الفوائد المؤداة على الودائع في مبلغ 9,5 مليار درهم.

وبلغ العائد الصافي للفائدة على سندات الدين 2,4 مليار درهم، مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 3,5% نتيجة نمو الفوائد على السندات الصادرة (+10,6%) بشكل أسرع من نمو الفوائد المحصلة على السندات المكتتب فيها (4,4%).

أما هامش العمولات، فقد تزايد بنسبة 11,3%، بدلا من 16,6% في السنة الماضية، ليبلغ 5,3 مليار درهم، وبذلك ارتفعت حصته في العائد الصافي البنكي بشكل طفيف إلى 13,8%.

وارتفعت العمولات المحصلة على تقديم الخدمات بنسبة 11,6% لتبلغ 5,5 مليار درهم، مقابل 16,7% سنة 2011. ومن ضمن هذا المجموع، تزايدت العمولات على وسائل الأداء بنسبة 16,2% لتصل إلى 1,9 مليار، والعمولات على تسيير الحسابات بواقع 10,6% لتبلغ 1,1 مليار، ارتباطا بالأساس بتوسيع استفادة الساكنة من الخدمات البنكية. وبالعكس، تراجعت العمولات على عمليات السندات بنسبة 19,2% لتبلغ 82 مليون درهم، متأثرة بانخفاض حجم المعاملات بالبورصة. وكذلك الشأن بالنسبة للعمولات على بيع منتجات التأمين التي انخفضت بنسبة 9,6% لتصل إلى 154 مليون درهم.

ومن جانبها، عرفت العمولات على تقديم الخدمات المتعلقة بالقروض ارتفاعا قدره 13,1% لتحقق 454 مليون درهم، مقابل 3,5% في السنة السابقة.

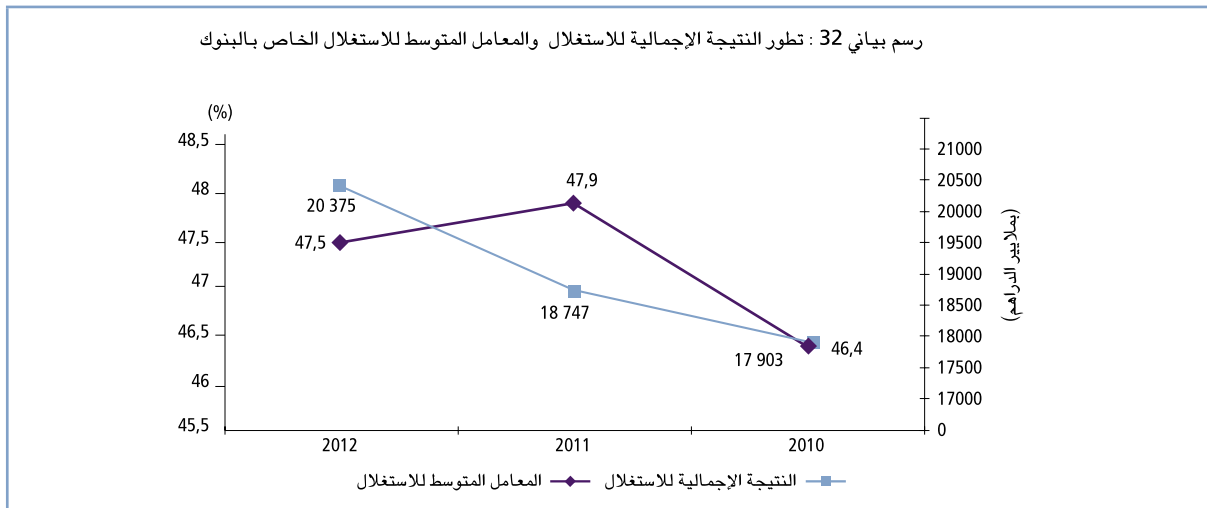
وبعد الارتفاع بنسبة 5,7% الذي حققه سنة 2011، سجل عائد عمليات السوق انخفاضا بنسبة 4% ليبلغ 3,7 مليار درهم، حيث وصلت حصته في العائد الصافي البنكي إلى 9,6%. وفي سياق اتسم بانخفاض قيم البورصة وارتفاع نسبة الفائدة على السندات، سجلت نتيجة العمليات على سندات الاقتراض تراجعاً بواقع 2% لتبلغ 2,1 مليار درهم. وفي الوقت نفسه، عرفت نتيجة عمليات الصرف انخفاضا جديدا بمقدار 8,9% لتصل إلى 1,4 مليار درهم. وفي المقابل، حققت العمليات على المنتجات المشتقة نتيجة صافية إيجابية قدرها 214 مليون درهم، أي بارتفاع بنسبة 12%.

## 2.2 - أدى التحكم في النفقات العامة للاستغلال إلى ارتفاع النتيجة الإجمالية للاستغلال

ارتفعت النفقات العامة للاستغلال بنسبة 6,5% إلى 18,3 مليار درهم، مقابل 13,3% في 2011، وهي السنة التي تميزت بإدراج المعطيات الخاصة بالبريد بنك لأول مرة.

كما شهدت نفقات المستخدمين، التي تشكل 49% من النفقات العامة للاستغلال، ارتفاعا بنسبة 6,2% لتصل إلى 9 ملايين درهم، بدلا من 13,6% سنة 2011. فيما ارتفعت النفقات العامة الأخرى، التي بلغت 9,3 مليار درهم، بنسبة 6,8% بفضل ارتفاع النفقات الخارجية بـ 7,6% لتبلغ 6,8 مليار درهم، ومخصصات الاستخدام وموّن الاستعقارات غير المجسدة بنسبة 6,1% لتصل إلى 1,9 مليار، بينما سجلت الضرائب والرسوم انخفاضا بنسبة 2,6% لتبلغ 418 مليون درهم.

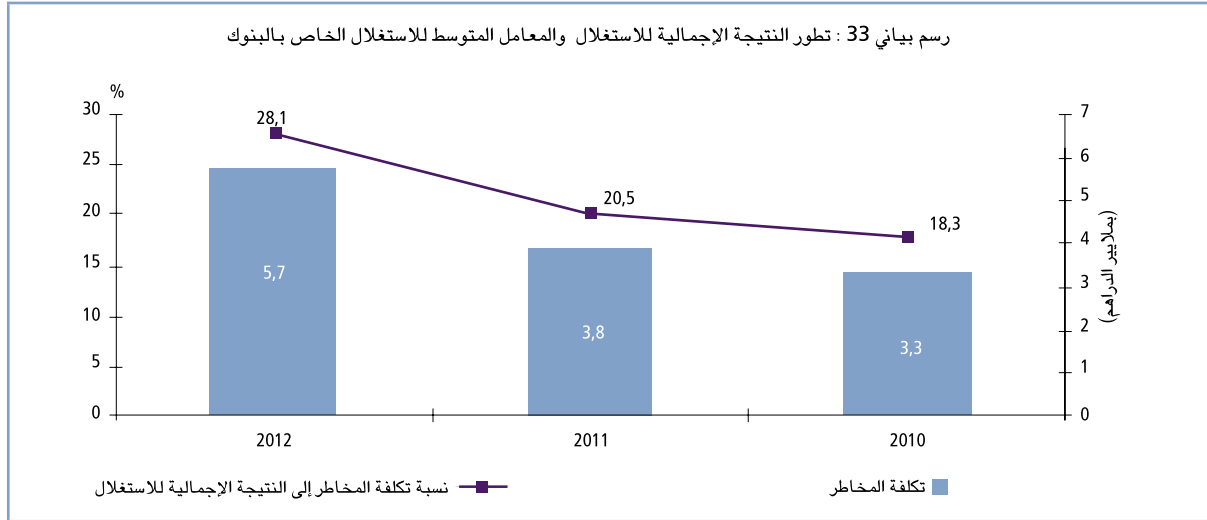
وقد ساهم التحكم في النفقات التشغيلية بشكل إيجابي في تطور النتيجة الإجمالية للاستغلال. وقد بلغت هذه الأخيرة 20,4 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا بنسبة 8,7%، مقابل 4,7% سنة 2011.



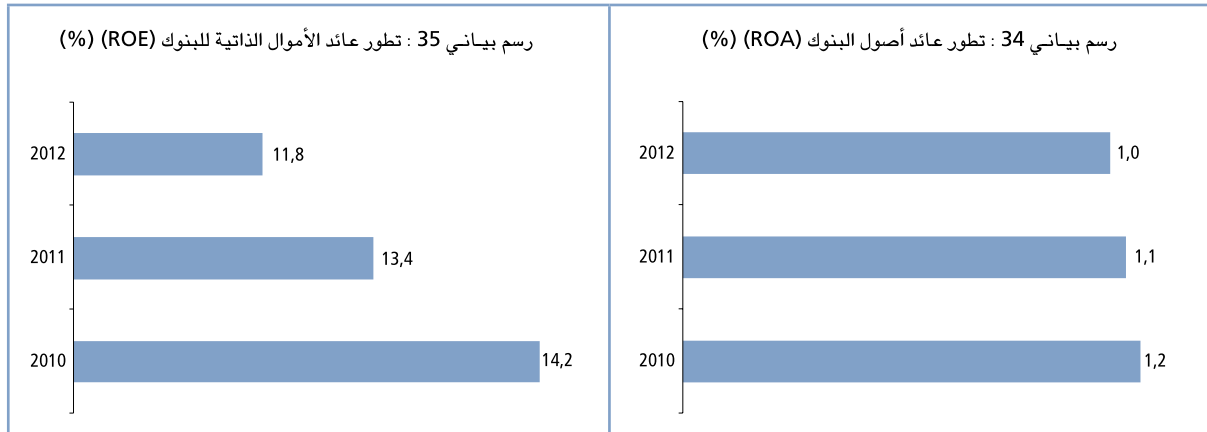
ونتيجة لما سبق، بلغ المعامل المتوسط للاستغلال، الذي يمثل نسبة المصاريف العامة إلى الناتج الصافي البنكي، 47,5% في المتوسط، مقابل 47,9% سنة من قبل.

## 3.2 - أدى الارتفاع الملحوظ في تكلفة المخاطر إلى تباطؤ نمو النتيجة الصافية للبنوك

ارتفعت تكلفة المخاطر، التي تقاس بالمخصصات الصافية للاسترداد برسم الموّن، بنسبة 49% مقابل 17,2% لتبلغ 5,7 مليار درهم، حيث امتصت 28,1% من النتيجة الإجمالية للاستغلال، مقابل 20,5% في السنة السابقة. ويشمل هذا الارتفاع، الذي وقع في سياق يتسم بتدهور جودة القروض الممنوحة للمقاولات، مما يتطلب تعزيز الموّن الخاصة وذات الطابع العام، نموا لمخصصات الموّن بواقع 14,7% لتصل إلى 10,8 مليار درهم وانخفاضا للاسترداد بنسبة 8,5% لتبلغ 5,1 مليار درهم.

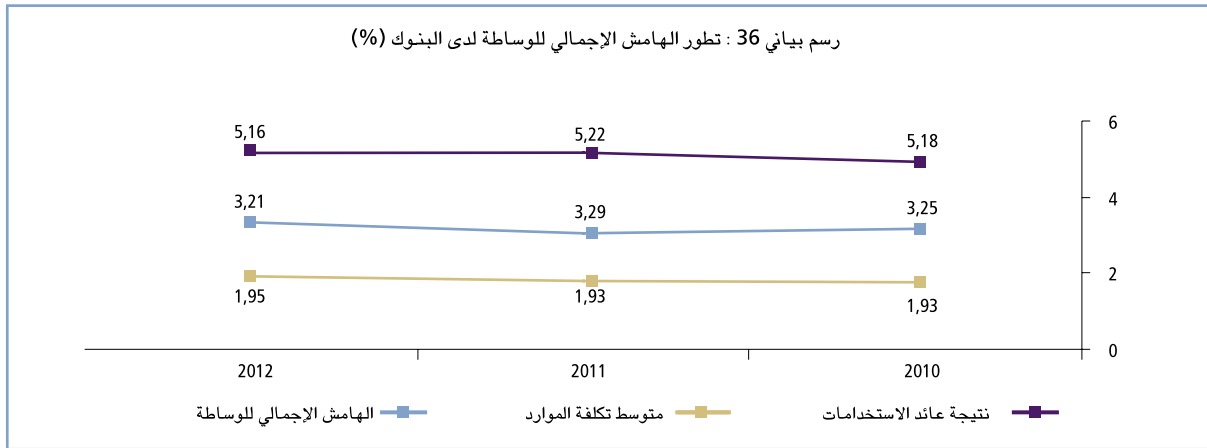


إجمالاً، حققت البنوك، برسم سنة 2012، نتيجة صافية إجمالية قدرها 9,9 مليار درهم، أي بانخفاض نسبته 1,7%، مقابل الارتفاع بواقع 3,5% في السنة السابقة. وقد أثر هذا التراجع الطفيف على نسب المردودية، كما يوضح ذلك الرسمان البيانيان 34 و35 أسفله. فقد انخفض عائد الأموال الذاتية للبنوك (ROE) من 13,4% إلى 11,8% فيما ظل عائد الأصول (ROA) مستقرًا في 1%.

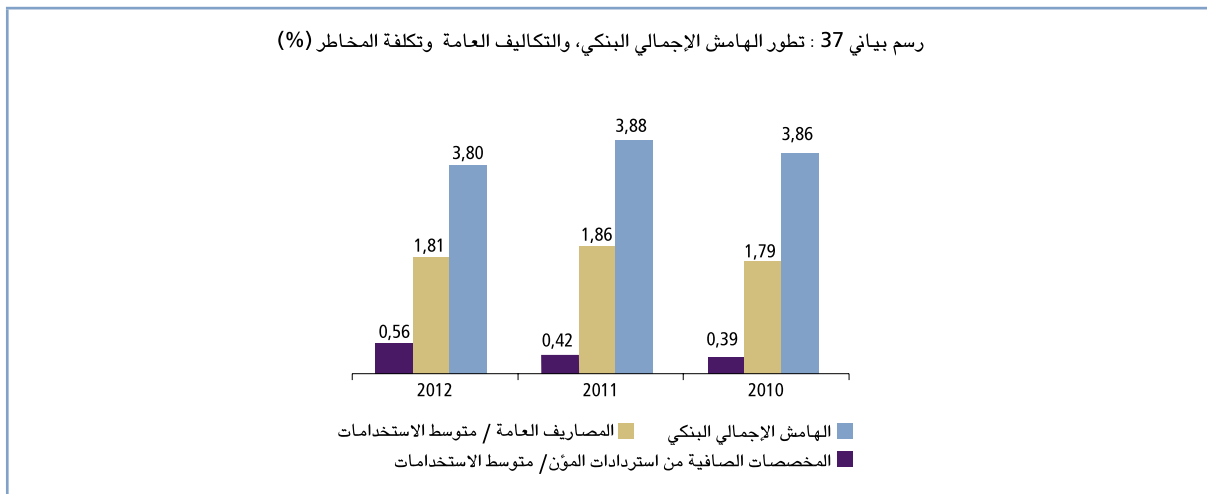


## 4.2 - انخفاض الهامش الإجمالي للوساطة

استمرت حدة المنافسة البنكية على مستوى سوق الائتمان في التأثير على الهامش الإجمالي للوساطة. فقد تقلص هذا الهامش سنة 2012 بواقع 8 نقط أساس ليبلغ 3,21%، بفعل التأثير المزدوج لانخفاض متوسط عائد الاستخدامات بواقع 6 نقط أساس ليصبح 5,16% وارتفاع متوسط تكلفة الموارد بنقطتين أساس ليبلغ 1,95%.



أسفرت العمليات مع الزبناء على نسبة عائد متوسط للقرض بلغت 5,62%، منخفضة بواقع 6 نقط أساس، ومتوسط تكلفة الودائع في 1,41%، متراجعة بلغ 4 نقط أساس. ونتيجة لذلك، بلغ هامش العمليات مع الزبناء 4,21%، متدنيا بنقطتين أساس مقارنة مع سنة 2011.



تقلص الهامش البنكي الإجمالي، الذي يمثل نسبة العائد الصافي البنكي إلى متوسط الأصول، بـ 0,08 نقطة ليبلغ 3,80%. وتم امتصاص هذا الهامش بواسطة التكاليف العامة في حدود 1,81%، مقابل 1,86%، وتكلفة المخاطر في حدود 0,56% مقابل 0,42%.



### III. نشاط شركات التمويل ونتائجها

في ظل الظرفية الاقتصادية الصعبة، واصلت شركات التمويل<sup>1</sup> تطوير أنشطتها، وإن بوتيرة أقل. وقد رافق هذا التوجه تطور مرض لمرودية قطاع قروض الاستهلاك، بينما تراجعت ربحية قروض الإيجار مقارنة بالسنة الماضية.

#### 1 - تطور نشاط شركات التمويل في ظرفية أقل ملاءمة

##### 1.1 - يشمل نمو استخدامات شركات التمويل تطورات متباينة حسب مختلف المهن

في نهاية شهر دجنبر 2012، بلغ مجموع أصول شركات التمويل 98 مليار درهم، ما يعني زيادة قدرها 8,5%. وسجلت شركات التمويل مبلغا جاريا للقروض يصل إلى 97,7 مليار، مرتفعا بواقع 6,8%، مقابل 7,3% في السنة الماضية. ومثلت الديون المعلقة الأداء 9,7% من مجموع القروض، وهو مستوى شبيه بالمستوى الملاحظ سنة 2011. وتمت تغطية هذه الديون بواسطة المون في حدود 78%، مقابل 79% في السنة السابقة.

وبلغ مجموع أصول شركات قروض الاستهلاك 45,8 مليار درهم، أي بنمو بحوالي 6%، وهو تطور شبه مماثل للتطور المسجل سنة 2011.

##### تطور استخدامات شركات قروض الاستهلاك

(بملايين الدراهم)

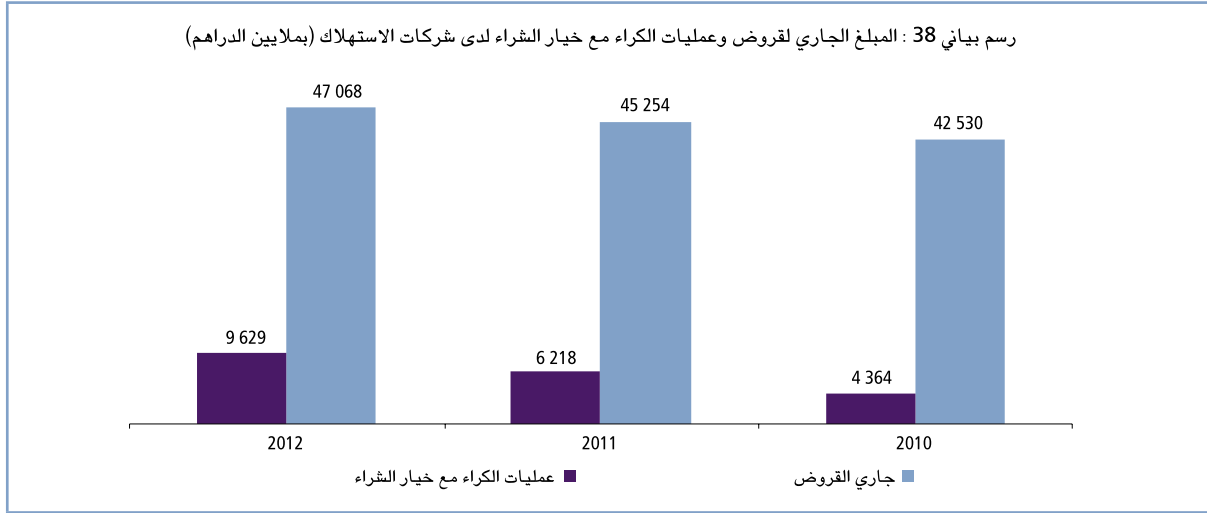
لتغير 2011/2012 (%)	2012	2011	2010	
21,6	530	436	534	ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها
4,2	42 115	40 426	38 309	ديون على الزبناء
54,9	9 629	6 218	4 364	بما في ذلك عمليات الكراء مع خيار الشراء
53,3	46	30	47	محفظة السندات
2,5	826	806	760	قيم مستعقرة
45,8	2 321	1 592	1 104	أصول أخرى
5,9	45 838	43 290	40 754	المجموع

ملحوظة : بنود صافية من الاستخدامات والمون

وصل المبلغ الجاري الإجمالي للقروض الممنوحة من قبل هذه الشركات 47 مليار درهم، مسجلا بذلك زيادة بنسبة 4% بعد 6,4% سنة 2011، ويشمل هذا التطور وضعيات متباينة. فبتحقيقها مبلغا جاريا قدره 9,6 مليار درهم،

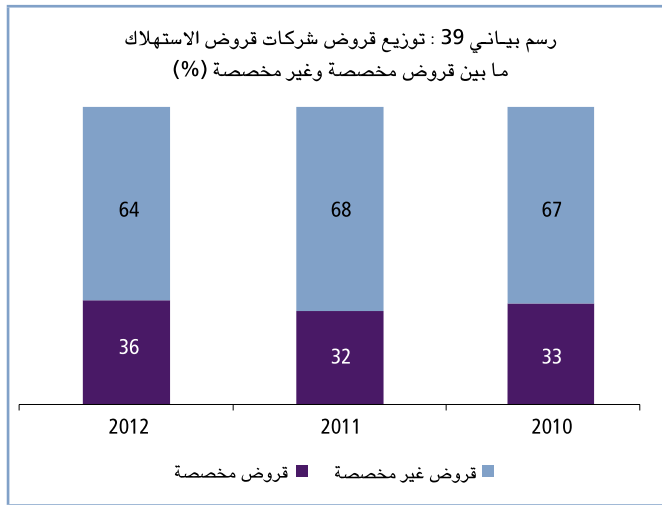
1 تشمل شركات التمويل شركات قروض الاستهلاك، وقروض الإيجار، والقروض العقارية، وشراء وتحصيل الديون، والكفالة وتدبير وسائل الأداء.

واصلت عمليات قروض الإيجار ارتفاعها مسجلة نسبة نمو قدرها 55% بعد نسبة 42,5% خلال سنة 2011، وذلك ارتباطا بالدينامية التي عرفتها مبيعات السيارات خلال هذه الفترة. وبالمقابل، تقلص المبلغ الجاري للفئات الأخرى من القروض بنسبة 4%، بعد نموه بنسبة 2,3% سنة من قبل.

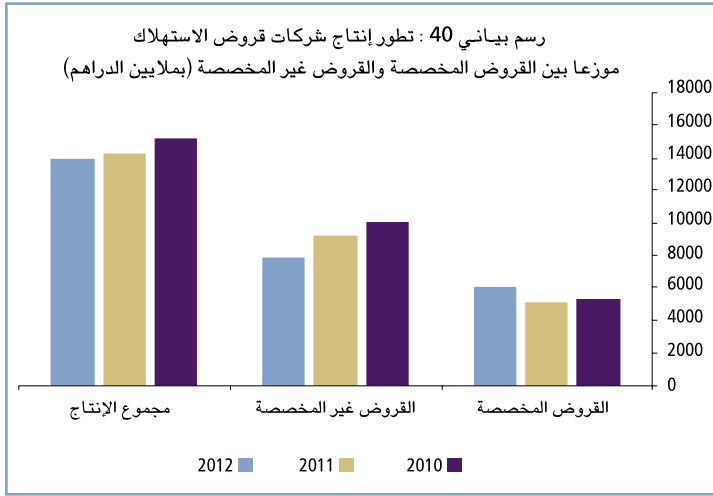


يظهر توزيع المبالغ الجارية لقروض الاستهلاك حسب نوع القرض أن القروض غير المخصصة تشكل الحصة الأكبر، بالرغم من تراجع حصتها مقارنة بالسنتين الماضيتين، أي 64% مقابل 68%. وتتألف القروض غير المخصصة من قروض شخصية في حدود 98% تقريبا.

ومثلت القروض لشراء السيارات 97% تقريبا من القروض المخصصة.



وترافق تطور القروض باستقرار الديون المتعلقة الأداء في مبلغ 6 مليار درهم، ما أفرز نسبة مخاطر قدرها 12,9%، حيث واصلت هذه النسبة توجيهها التنافسي الذي بدأ في السنة الماضية. وقد تم تغطية هذه الديون المتعلقة الأداء بواسطة المؤمن في حدود 83%، وهي نسبة مماثلة لتلك المسجلة في 2011.



من حيث الإنتاج<sup>1</sup>، منحت شركات قروض الاستهلاك، برسم سنة 2012، 14 مليار درهم، وهو مستوى أقل من المستويات المسجلة خلال السنوات الأخيرة، ويمثل هذا المبلغ 451713 ملفا. ومن ضمن هذا المجموع، تزايد إنتاج القروض المخصصة، من سنة لأخرى، بنسبة 23,5% ليبلغ 6,2 مليار، بينما تراجع إنتاج القروض غير المخصصة بواقع 16,4% ليصل إلى 7,8 مليار درهم.

وبلغ مجموع أصول شركات القرض الإيجاري 42,5 مليار درهم، ما يمثل نموا قدره 2,2%، مقابل 7,4% سنة 2011، ويعكس هذا التطور التأثير السلبي للظرفية الاقتصادية على المقاولات. وتماشيا مع نفس التوجه، سجل المبلغ الجاري للقروض ارتفاعا بنسبة 3,4% مقابل 7,8% خلال السنة السابقة.

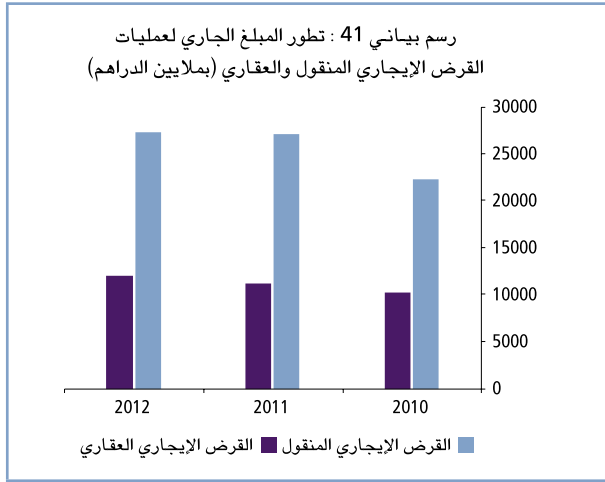
#### تطور استخدامات شركات القرض الإيجاري

(بملايين الدراهم)

التغير 2011/2012 (%)	2012	2011	2010	
2,4	41 434	40 463	37 340	مستعقرات برسم القرض الإيجاري
103,9	104	51	59	ديون أخرى على الزبناء
0,0	30	30	30	محفظة السندات
-9,1	944	1 039	1 293	أصول أخرى
<b>2,2</b>	<b>42 512</b>	<b>41 583</b>	<b>38 722</b>	<b>المجموع</b>

ملحوظة : بنود صافية من الاستخدامات والمؤن

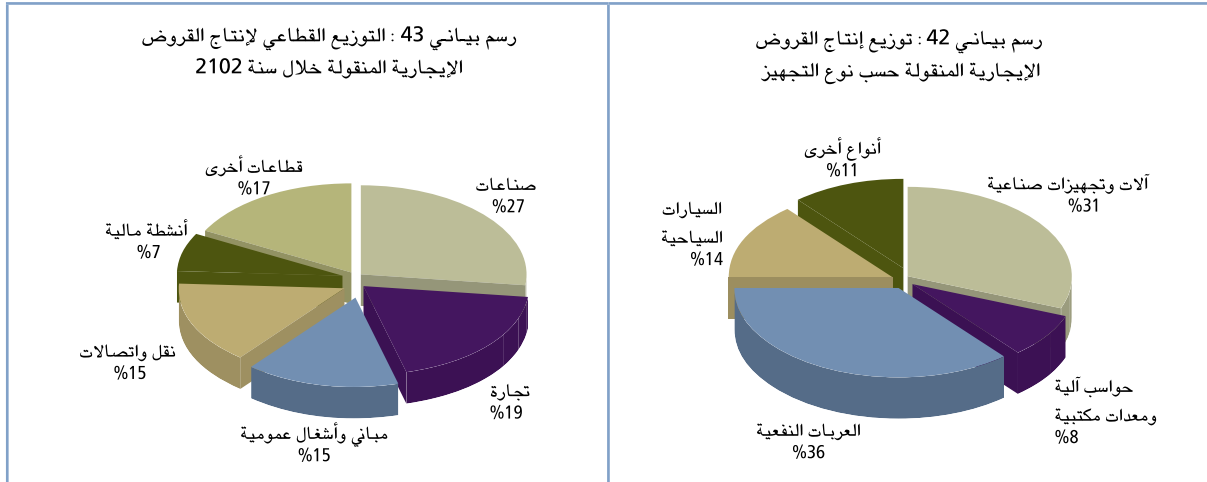
1 معطيات الجمعية المهنية لشركات التمويل.



بقيت عمليات القرض الإيجاري المنقول، الذي بلغت حصته 69% من ضمن المجموع، مستقرة في نفس مستوى السنة الماضية، فيما سجلت عمليات القرض الإيجاري العقاري نسبة نمو قدرها 7,4% مقابل 11,7% سنة 2011.

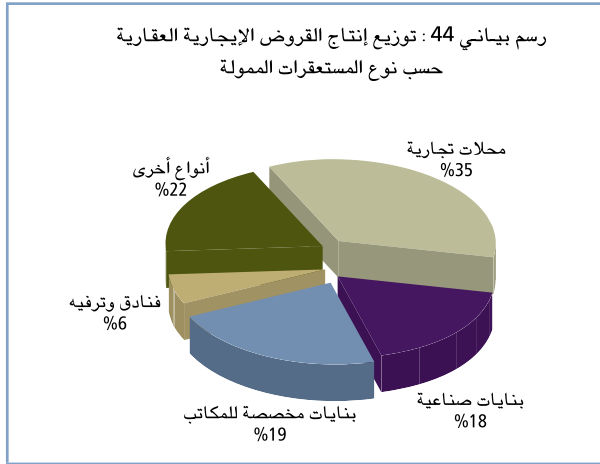
وبفعل تدهور نوعية المخاطر، تزايد المبلغ الجاري للديون معلقة الأداء الخاصة بشركات القرض الإيجاري بنسبة 20,5% ليبلغ 3 ملايين درهم، أي بنسبة مخاطر قدرها 7% بدلا من 6% في سنة 2011. وقد تم تغطية هذه الديون بواسطة المون في حدود 65% عوض 67%.

ومن حيث الإنتاج<sup>1</sup>، وزعت شركات القرض الإيجاري، خلال سنة 2012، قروضا أقل من السنة السابقة، أي 13,6 مليار درهم مقابل 14,8 مليار، وشملت ما يعادل 15438 ملفا و15688 ملفا على التوالي. وقد خصص حوالي 82% من هذا الإنتاج للقرض الإيجاري المنقول.



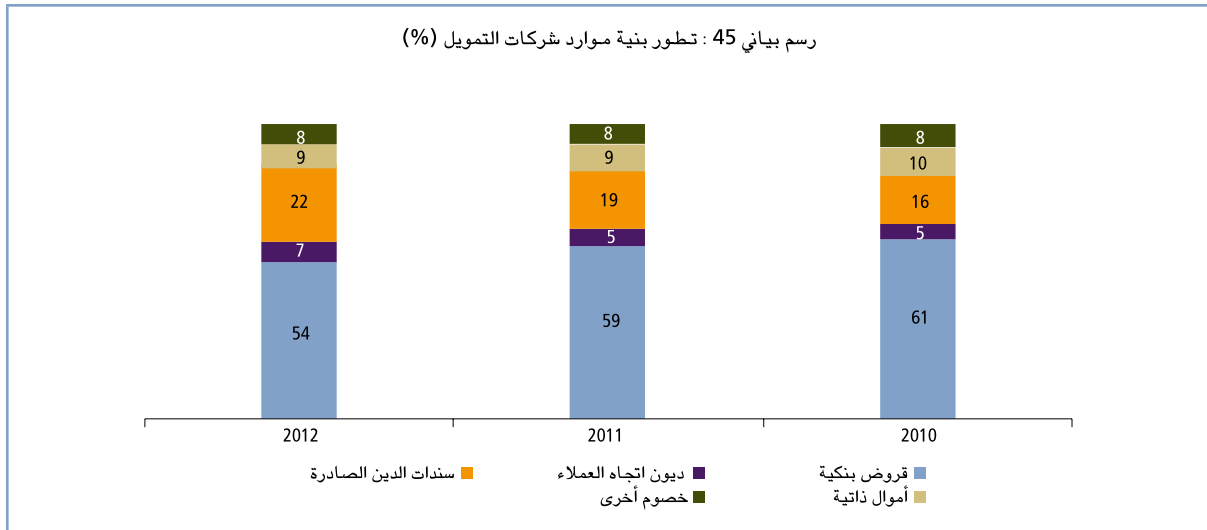
خصصت القروض الإيجارية المنقولة بالأساس لتمويل العربات النفعية (36%)، والآلات والتجهيزات الصناعية (31%) والسيارات السياحية (14%)، وحسب القطاعات، استفادت من هذه القروض بشكل خاص الأنشطة الصناعية (27%)، والتجارية (19%)، وقطاع البناء والأشغال العمومية (15%)، والنقل والاتصالات (15%)،

1 معطيات الجمعية المهنية لشركات التمويل.



في ما يخص القرض الإيجاري العقاري، خصص، بالأساس، لتمويل شراء المحلات التجارية (35%)، والبنائيات المخصصة للمكاتب (19%) والبنائيات الصناعية (18%).

## 2.1. انخفاض اقتراضات شركات التمويل من البنوك لصالح سندات الاقتراض



تشكلت موارد شركات التمويل بنهاية سنة 2012، من الديون البنكية في حدود 54%، متراجعة بواقع 5 نقط مقارنة بسنة 2011، لصالح سندات الدين الصادرة والتي مثلت 22%، مقابل 19%، والحسابات الدائنة للزبناء والتي تعززت حصتها بواقع نقطتين لتصل إلى 7%، من سنة لأخرى. أما الأموال الذاتية، فقد ظلت حصتها في الموارد مستقرة في 9%.

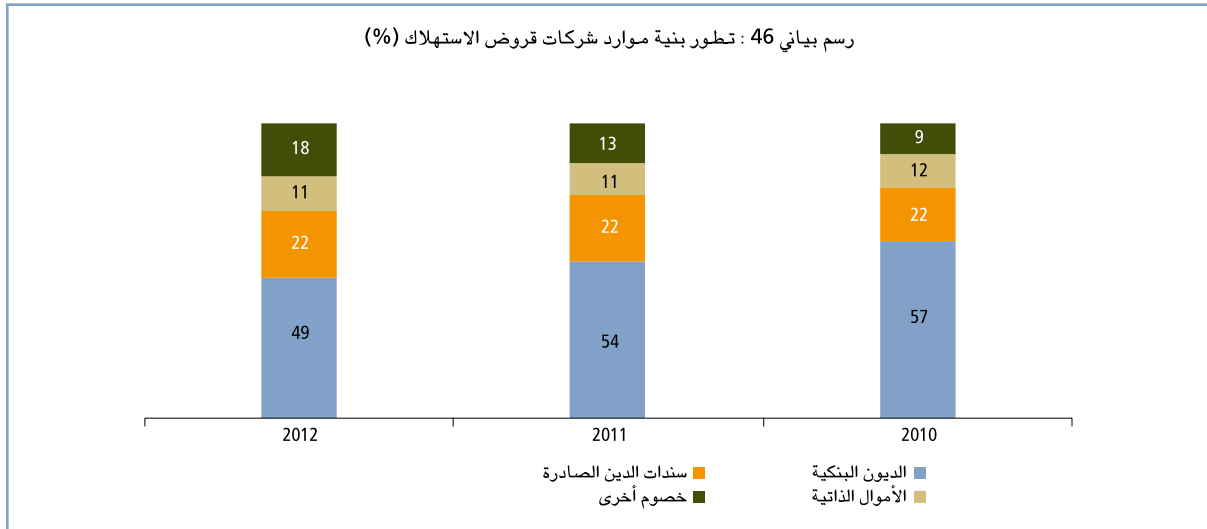
وقد تم اكتتاب معظم سندات الدين الصادرة عن شركات التمويل سنة 2012 من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة (63%)، متبوعة بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها (34%) ثم شركات التأمين (3%).

## تطور موارد شركات قروض الاستهلاك

(بملايين الدراهم)

التغير 2011/2012 (%)	2012	2011	2010	
-3,3	22 445	23 199	23 113	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها
93,2	4 653	2 409	833	ديون تجاه الزبناء
6,5	10 251	9 625	8 770	سندات الدين الصادرة
3,7	4 778	4 609	4 747	الأموال الذاتية
19,5	876	733	591	النتيجة الصافية
4,4	2 835	2 715	2 700	خصوم أخرى
<b>5,9</b>	<b>45 838</b>	<b>43 290</b>	<b>40 754</b>	<b>المجموع</b>

بلغت الديون البنكية لشركات قروض الاستهلاك، التي تصل حصتها إلى 49% من الموارد، ما مجموعه 22,4 مليار درهم، في نهاية سنة 2012، مسجلة بذلك تراجعاً بواقع 3,3%، بينما سجل المبلغ الجاري لسندات الدين الصادرة ارتفاعاً بنسبة 6,5% إلى 10,3 مليار، وهو ما يمثل حصة قدرها 22%، وهي نفس الحصة المسجلة في سنة 2011.



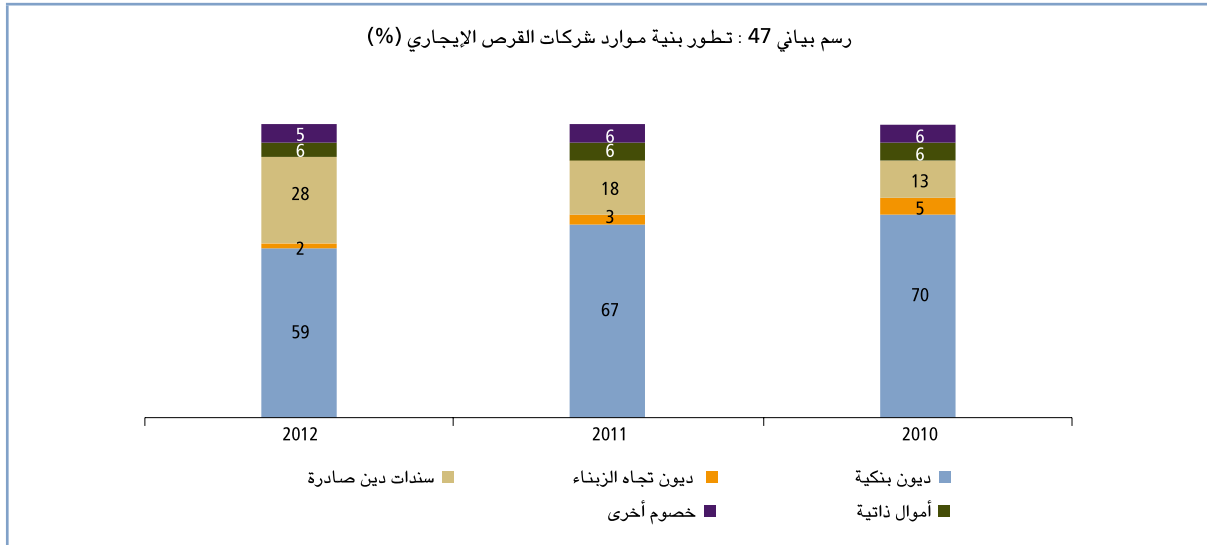
أما أموالها الذاتية، فقد ارتفعت بنسبة 3,7% لتبلغ 4,8 مليار درهم، ما يمثل 11% من الموارد، وهو تقريبا نفس المستوى المسجل سنة 2011.

## تطور موارد شركات القرض الإيجاري

(بملايين الدراهم)

التغير 2011/2012 (%)	2012	2011	2010	
-10,6	25 041	28 017	27 094	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها
-31,7	734	1 075	1 958	ديون تجاه الزبناء
56,4	11 924	7 625	5 124	سندات الدين الصادرة
8,1	2 509	2 322	2 143	الأموال الذاتية
-24,3	290	383	361	النتيجة الصافية
-6,8	2 014	2 161	2 042	خصوم أخرى
2,2	42 512	41 583	38 722	المجموع

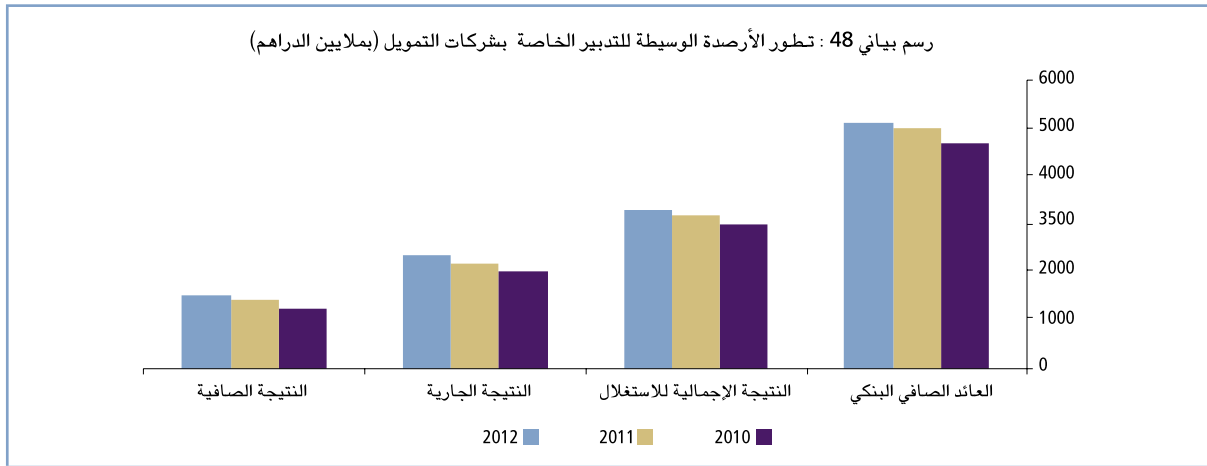
عرفت الديون البنكية لشركات القرض الإيجاري، التي تمثل 59% من مواردها، تدنيا بنسبة 10,6% لتبلغ 25 مليار درهم. وقد أدى هذا الانخفاض إلى ارتفاع المبلغ الجاري لسندات الدين الصادرة بواقع 56,4% ليصل إلى 11,9 مليار درهم.



ونمت أموالها الذاتية بنسبة 8% لتبلغ 2,5 مليار درهم، ما يمثل 6% من الموارد، وهو نفس المستوى المسجل خلال السنة الماضية.

## 2 - تطورت الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات التمويل بشكل متباين

حققت شركات التمويل، في نهاية سنة 2012، ربحا صافيا بلغ 1,5 مليار درهم، مسجلة بذلك نموا بنسبة 8%، مقابل 17,6% في السنة الماضية. ويعزى هذا التطور إلى تباطؤ العائد الصافي البنكي.



ارتفع العائد الصافي البنكي، الذي بلغ 5 ملايين درهم، بنسبة 2,8% مقابل 6,8%. ويشمل هذا التطور نمو نتيجة عمليات القرض الإيجاري بواقع 6,4% لتصل إلى 3,3 مليار درهم وارتفاع هامش العمولات بنسبة 22% لتبلغ 968 مليون درهم، بينما تقلص هامش الفائدة بنسبة 26% ليبلغ 706 مليون درهم.

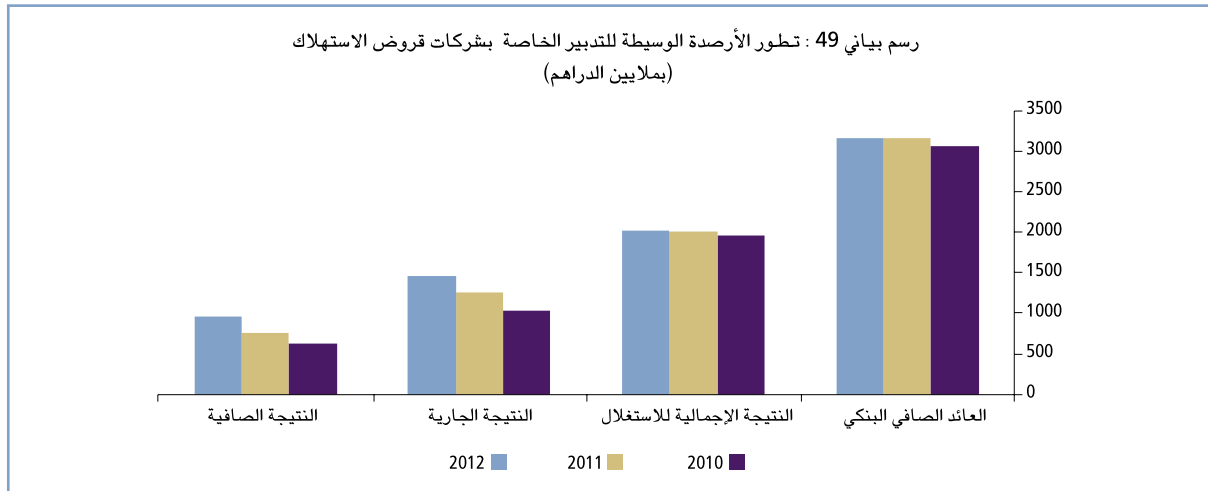
وسجلت التكاليف العامة للاستغلال ارتفاعا بنسبة 7,2% إلى 2 مليار درهم، مقابل 6,8%، ما أفرز متوسط معامل الاستغلال قدره 40%، أي بزيادة نقطتين مقارنة بسنة 2011. وفي نفس السياق، ارتفعت النتيجة الإجمالية للاستغلال التي بلغت 3,2 مليار درهم، بنسبة 3% عوض 6% سنة من قبل.

وتحسنت تكلفة المخاطر مجددا، حيث انتقلت من 983 مليون درهم إلى 868 مليون درهم، لتمتص بذلك 27% من النتيجة الإجمالية للاستغلال بدلا من 32%.

وبالتالي، بلغ العائد على الأصول 1,5%، أي دون أي تغيير بالمقارنة مع سنة 2011، فيما ارتفع عائد أموالها الذاتية بواقع 0,4 نقطة ليصل إلى 16,8%.

وتطورت مجتمعات نتائج شركات التمويل تطورا مختلفا ما بين شركات قروض الاستهلاك وشركات القروض الإيجارية.





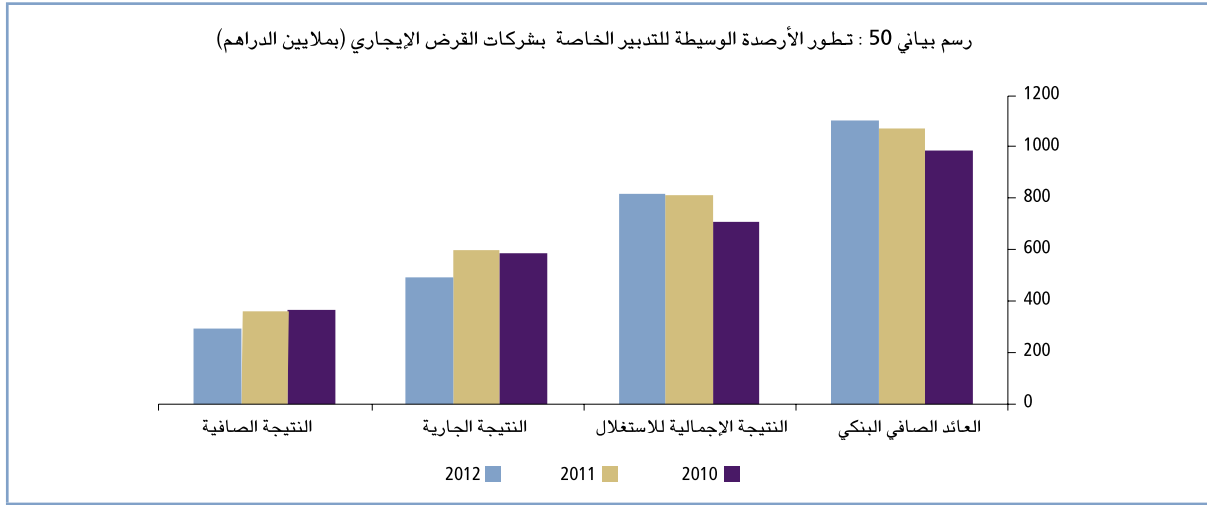
ظل العائد الصافي البنكي لشركات قروض الاستهلاك في مستوى 3,1 مليار درهم، بعد أن ارتفع بنسبة 4% في 2011. ويعكس هذا التطور ارتفاع هامش العمولات بنسبة 27% ليبلغ 383,3 مليون درهم، وارتفاع نتيجة عمليات الكراء مع خيار الشراء بنسبة 19% لتصل إلى 418,5 مليون درهم، بينما عرف هامش الفائدة انخفاضا بنسبة 6,3% إلى 2,2 مليار درهم.

وبلغت التكاليف العامة للاستغلال 1,3 مليار درهم، بارتفاع بنسبة 4,8% مقابل 6%، ما أفرز متوسط معامل استغلال قدره 41%، بزيادة نقطتين مقارنة بالمستوى المسجل سنة 2011.

واعتبارا لتطورات العائد الصافي البنكي والتكاليف العامة للاستغلال، بقيت النتيجة الصافية للاستغلال مستقرة في نفس المستوى الملاحظ في السنة الماضية أي حوالي 2 مليار درهم.

ومن جانبها، شهدت تكلفة المخاطر انخفاضا جديدا بنسبة 31% لتبلغ 533 مليون درهم، بعد ارتفاعها بواقع 17% سنة 2011. وامتصت 28% من النتيجة الإجمالية للاستغلال، مقابل 40% في السنة السابقة.

أما النتيجة الصافية التي سجلتها شركات قروض الاستهلاك، فقد بلغت 876 مليون درهم، بارتفاع قدره 19,5% مقابل 24%، حيث بلغ العائد على الأصول 1,9% مقابل 1,7%، وانتقلت ربحية الأموال الذاتية من 16% إلى 18,4%.



حققت شركات القرض الإيجاري عائدا صافيا بنكيا مستقرا في مبلغ 1,1 مليار، بعد أن عرف هذا العائد نموا بنسبة 11,6% سنة 2011، وهو ما يعكس تأثير تباطؤ النشاط. ويرجع سبب هذا الأداء السلبي، بالأساس، إلى الارتفاع الضعيف لهامش الفائدة<sup>1</sup>، بنسبة 0,7% ليبلغ 1,1 مليار درهم. أما هامش العمولات، فبالرغم من أنه ظل سلبيا، إلا أنه سجل نموا بنسبة 28% ليصل إلى 5,7 مليون درهم.

وفي ما يتصل بالتكاليف العامة للاستغلال، فقد بلغت 294 مليون درهم، بارتفاع بنسبة 5,8%، مقابل 2,5% سنة 2011. ونتيجة لذلك، بلغ متوسط معامل الاستغلال 27%، عوض 26%. أما النتيجة الإجمالية للاستغلال، فقد تراجعت بنسبة 0,7% لتبلغ 803 مليون درهم، بعد ارتفاعها بنسبة 15% في السنة الماضية.

وبلغت تكلفة المخاطر 321 مليون درهم، مواصلة بذلك منحها التصاعدي، حيث سجلت نموا بنسبة 65%، مقابل 55% سنة 2011. وامتصت تكلفة المخاطر 40% من النتيجة الإجمالية للاستغلال، مقابل 24% في السنة السابقة.

وقد أثر ارتفاع تكلفة الاستغلال على النتيجة الصافية الإجمالية التي حققتها شركات القرض الإيجاري. فقد انخفضت هذه النتيجة بنسبة 24,3% لتبلغ 290 مليون درهم، مقابل ارتفاعها بواقع 6% سنة 2011. ونتيجة لذلك، تراجع عائد الأصول من سنة لأخرى من 0,9% إلى 0,7%، كما تقلص عائد الأموال الذاتية من 16,5% إلى 11,6%.

1 بما في ذلك نتيجة عمليات القرض الإيجاري.

## IV - نشاط البنوك الحرة ونتائجها

### الإطار 12 : البنوك الحرة

تخضع البنوك الحرة لمقتضيات القانون عدد 90-58 المتعلق بالمناطق المالية الحرة، وكذا لبعض أحكام القانون البنكي. ويبلغ عددها ستة، بحيث لم يتغير هذا العدد منذ سنة 2003. وتملك معظم هذه البنوك الحرة بنوك مغربية تمكنها من الاستفادة من بنياتها التحتية، ومواردها في مجال تدبير المكتب الخلفي والتتبع الإداري.

حققت البنوك الحرة، في نهاية شهر دجنبر 2012، حجم نشاط قدره 35,4 مليار درهم، مسجلة بذلك تراجعاً بنسبة 3,2% من سنة لأخرى، لتشكل بذلك قطيعة مع الارتفاعات المتتالية التي سجلت خلال السنوات الست الأخيرة. ويعزى هذا التطور إلى تراجع المبلغ الجاري للقروض بنسبة 18% إلى 16,7 مليار درهم، بعد ارتفاعه بنسبة 31% سنة من قبل.

### تطور استخدامات البنوك الحرة

(بملايين الدراهم)

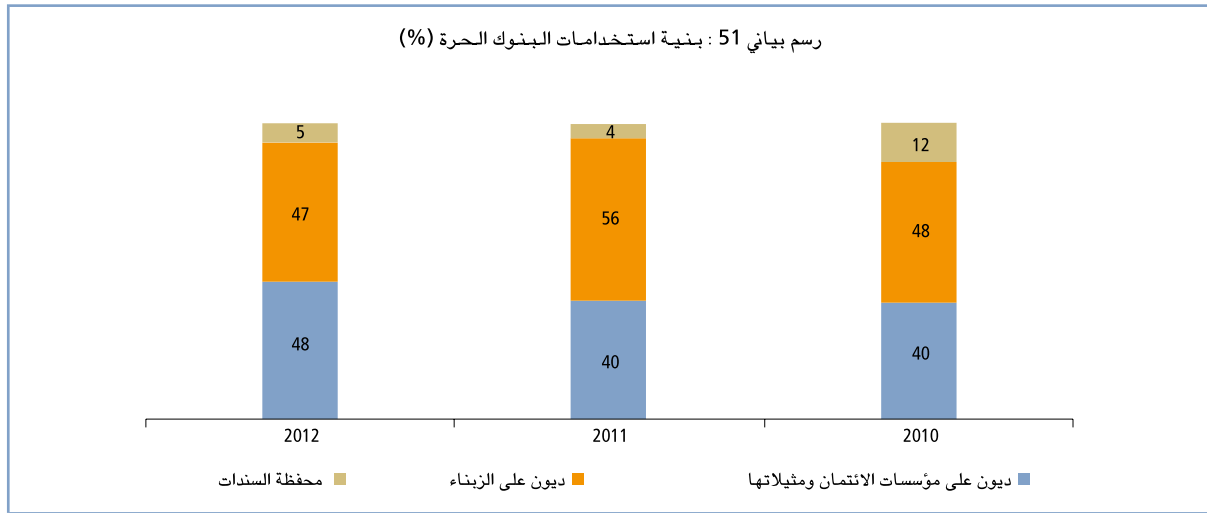
التغير 2011/2012 (%)	2012	2011	2010	
14,2	16 892	14 794	12 934	ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات الاعتبارية في حكمها
-18,0	16 670	20 318	15 505	ديون على الزبناء
39,9	1 560	1 115	3 769	محفظة السندات
-22,9	236	306	142	أصول أخرى
-3,2	35 358	36 533	32 350	المجموع

ملحوظة : بنود صافية من الاستخدامات والمؤن

نتج انخفاض القروض بالأساس عن تراجع تسهيلات الخزينة بنسبة 36%، بينما ارتفعت القروض المخصصة للتجهيز بواقع 44% ارتباطاً بازدهار الأنشطة المرتبطة بصناعة السيارات بمنطقة طنجة. وبخصوص الديون معلقة الأداء، فقد ظل مبلغها الجاري محصوراً في 68 مليون درهم، وهو ما يمثل 0,4% من مجموع القروض.

وبشأن الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات الاعتبارية في حكمها، فقد بلغت 17 مليار درهم، مسجلة نمواً بنسبة 14,2%، بعد 14,4% المسجلة سنة 2011.

أما محفظة السندات، التي تمثل 5% من الاستخدامات، فارتفعت بنسبة 40% لتبلغ 1,6 مليار درهم، 68% منها على شكل سندات ديون.

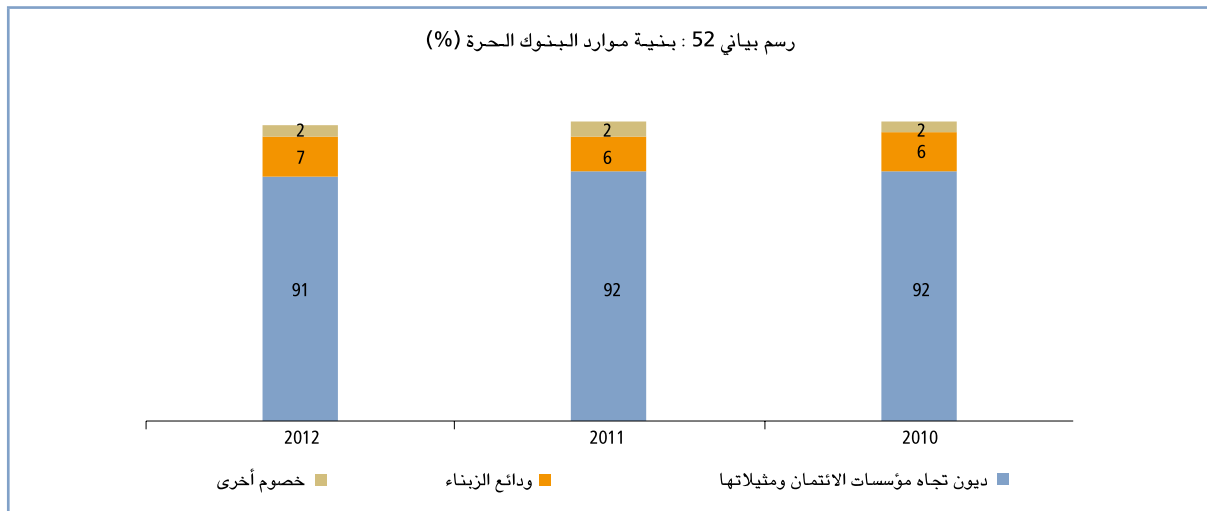


## تطور موارد البنوك الحرة

(بملايين الدراهم)

التغير 2011/2012 (%)	2012	2011	2010	
-4,6	32 069	33 618	29 665	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
16,1	2 433	2 096	2 093	ودائع الزبناء
12,8	450	399	364	الأموال الذاتية
-3,3	406	420	228	خصوم أخرى
-3,2	35 358	36 533	32 350	المجموع

بعد ارتفاعها بنسبة 13,3% سنة 2011، انخفض مبلغ الديون تجاه البنوك بواقع 4,6% ليصل إلى 32 مليار درهم، مما جعل حصتها في مجموع الموارد تنحصر في 91%، وبالمقابل، ارتفعت الودائع المحصلة لدى الزبناء بنسبة 16% لتبلغ 2,4 مليار درهم، لتمثل حوالي 7% من الموارد.



بلغ مجموع الأموال الذاتية لهذه البنوك، في نهاية سنة 2012، 450 مليون درهم، وهو ما يمثل 1,3% من مجموع الموارد.

وبفضل التعهدات التي منحها البنوك الحرة لفائدة شركاتها الأم، تضاعفت الالتزامات بالتمويل الممنوحة من طرفها عشر مرات لتبلغ 313 مليون درهم. كما تضاعفت الالتزامات بالضمان ثلاث مرات تقريبا لتصل إلى 1,5 مليار درهم، 90% منها ممنوحة بأمر من الزبناء. غير أن التعهدات المستلمة، والتي بلغت 13,3 مليار درهم، فانخفضت بواقع 18%، مقابل ارتفاعها بنسبة 39% سنة 2011.

حققت البنوك الحرة، برسم سنة 2012، ربحا صافيا تراكميا قدره 200 مليون درهم، مسجلة بذلك نموا بنسبة 33% مقابل 10% في السنة السابقة. ويرجع سبب هذا النمو إلى ارتفاع العائد الصافي البنكي بنسبة 15% ليبلغ 271 مليون درهم، ارتباطا بتزايد نتيجة عمليات السوق التي تضاعفت أكثر من خمس مرات لتصل إلى 41 مليون درهم، وإلى الانخفاض المحسوس لتكلفة المخاطر، حيث تراجع هذا الأخير من 30 إلى 4 ملايين درهم.

## V. نشاط جمعيات القروض الصغرى ونتائجها

من أجل الاستجابة للتحديات الواردة في الاستراتيجية الوطنية للقروض الصغرى والتي تسعى إلى أن تشمل خدمات القروض الصغرى أكثر من 3 ملايين زبون في أفق سنة 2020، واصل قطاع القروض الصغرى، سنة 2012، تطوير هيكله وسياساته المتعلقة بالقروض.

وهكذا، تم إعداد برامج للمساعدة التقنية، بمساندة شركات مانحة، بغية تعزيز أنظمة الحكامة، والمراقبة الداخلية والإعلام لجمعيات القروض الصغرى.

وبالموازاة مع ذلك، واستخلاصا للعبء من التجارب السابقة، ركزت هذه المؤسسات على تمويل أنشطة مدرة للدخل، مع توخي الحرص الشديد بخصوص مشكلة المديونية المتقاطعة. كما سعت إلى تطوير شبكتها وتنويع أنشطتها من خلال إحداث وحدات متنقلة، وعقد شراكات من أجل اقتراح خدمات للتأمينات الصغرى وتحويل الأموال.

وفي هذا السياق، تواصل تراجع النشاط الذي تمت ملاحظته خلال السنوات الأخيرة. وبذلك، ورغم نمو العدد الإجمالي للزبناء النشطين بنسبة 2% ليبلغ أكثر قليلا من 800.000 مستفيد، فقد ظل المبلغ الجاري للقروض قريبا من المستوى المسجل في السنة الماضية، أي 4,6 مليار درهم، 85% منها على شكل قروض للمقاولات الصغيرة جدا.

وبالإضافة إلى غياب قروض التجهيز والتراجع المستمر لقروض السكن الاجتماعي، تميزت هذه المحفظة بتدهور نسبة المخاطر إلى 6,7% بدلا من 4,3% سنة 2011، نتيجة للنمو الكبير بواقع 48% في حجم القروض معلقة الأداء حيث بلغت أزيد من 300 مليون درهم. إلا أن نسبة تغطية هذه الديون بواسطة المؤن استمرت في التحسن، إذ انتقلت من 79% إلى 90%.

في ما يتعلق بالخصوم، تراجعت ديون القطاع، الممنوحة في حدود 82% من لدن البنوك المحلية، بنسبة 14% لتبلغ 3,3 مليار درهم، وهو مبلغ يعادل ضعف الأموال الذاتية و61% من مجموع الموارد. وقد راكمت مؤسسة واحدة، لوحدها، 45% من هذه المديونية.

وعلى الرغم من الخسائر المسجلة من قبل بعض الجمعيات، حقق القطاع ربحاً صافياً إجمالياً قدره 166 مليون درهم، أي بتحسين بنسبة 54%.

## VI. نشاط البنوك ونتائجها على أساس مجمع

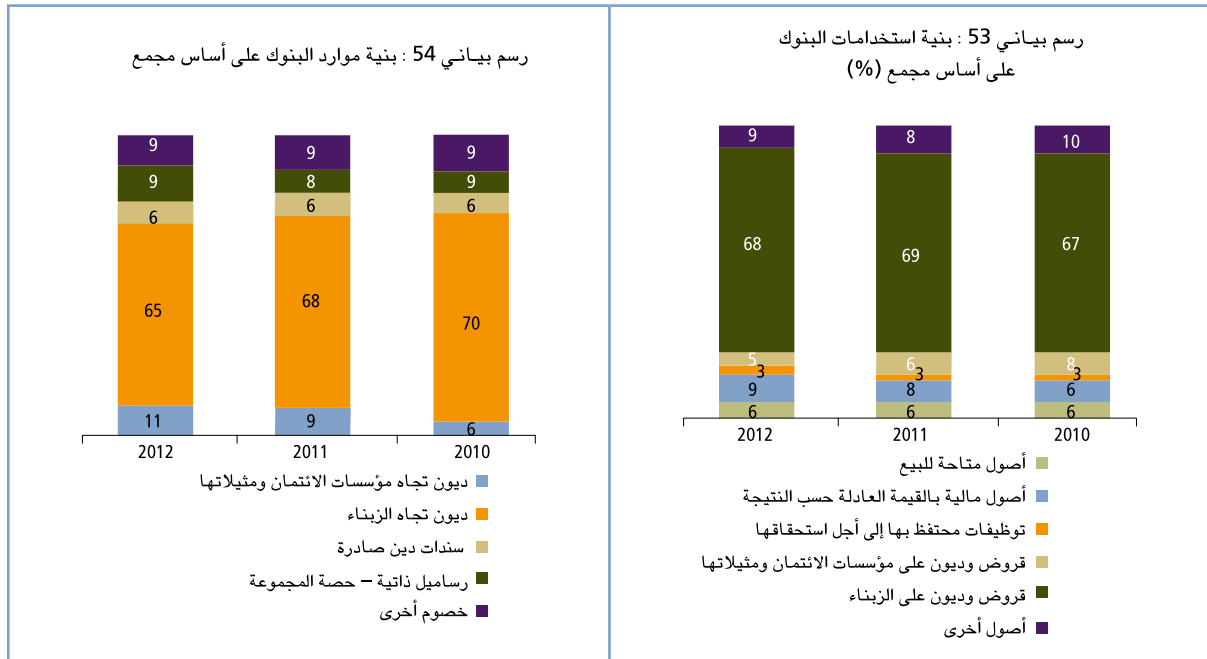
يتم تحليل النشاط والمردودية على أساس مجمع اعتماداً على بيانات مالية معدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية IFRS، من طرف ثماني مجموعات بنكية تملك أكثر من 87% من حصص السوق على أساس غير مجمع.

وبالرغم من تطورها في سياق ظرفية اقتصادية شديدة الصعوبة سواء على المستوى الوطني أو الدولي، فقد تمكنت البنوك، سنة 2012، من تعزيز متانة وضعيتها المالية.

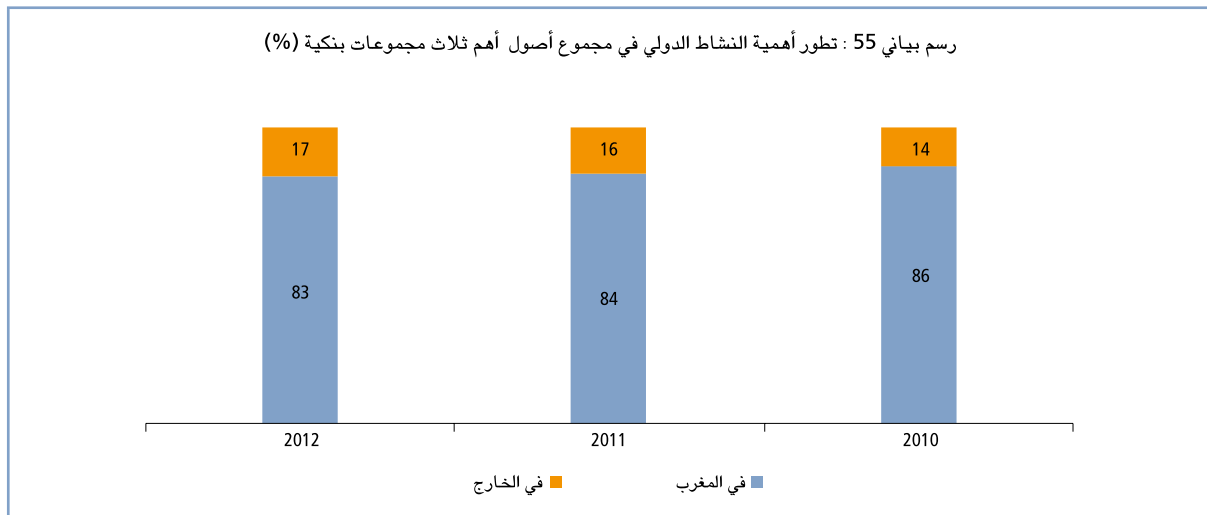
### 1 - أدى التوسع على الصعيد الدولي إلى تعزيز نشاط المجموعات البنكية الكبرى

في نهاية شهر دجنبر 2012، سجلت المجموعات البنكية الثماني مجموع أصول قدره 1113,7 مليار درهم، مسجلة نمواً بنسبة 8,4%، أي بتباطؤ طفيف مقارنة بسنة 2011. ويشمل هذا التطور بالخصوص ارتفاعاً للقروض والديون على الزبناء، وللأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة وللأصول المتوفرة للبيع. وفي ما يتعلق بالخصوم، هم الارتفاع بالأساس الديون تجاه مؤسسات الائتمان، وسندات الدين الصادرة وكذلك الأموال الذاتية.

وقد تأثر تطور النشاط على أساس مجمع بالتغيرات التي حصلت على مستوى نطاق التجميع، نتيجة اقتناء مجموعة بنكية لفروع جديدة تتواجد بإفريقيا جنوب الصحراء.



على غرار السنوات الماضية، شكلت القروض والديون على الزبناء العنصر الأهم للاستخدامات (68%)، بينما مثلت الودائع على الزبناء 65% من الموارد.



حققت المجموعات البنكية الثلاث الأكثر نشاطا على الصعيد الدولي 17% من نشاطها خارج الحدود الوطنية، مقابل 16% سنة 2011.

## 1.1 - تطورت استخدامات المجموعات البنكية الثماني بفضل الأداء الجيد لأنشطة القروض والسندات

تطور استخدامات البنوك على أساس مجمع

(بملايين الدراهم)

التغير 2011-2012 (%)	2012	2011	2010	
24,6	99 481	79 817	58 398	أصول مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
21,3	72 043	59 399	55 442	أصول مالية متوفرة للبيع
-4,7	55 743	58 497	68 907	قروض وديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
7,4	759 839	707 636	624 904	قروض وديون على الزبناء
6,1	28 493	26 848	27 432	توظيفات مملوكة إلى حين أجل استحقاقها
3,4	98 127	94 872	94 712	أصول أخرى
<b>8,4</b>	<b>1 113 727</b>	<b>1 027 069</b>	<b>929 795</b>	<b>المجموع</b>

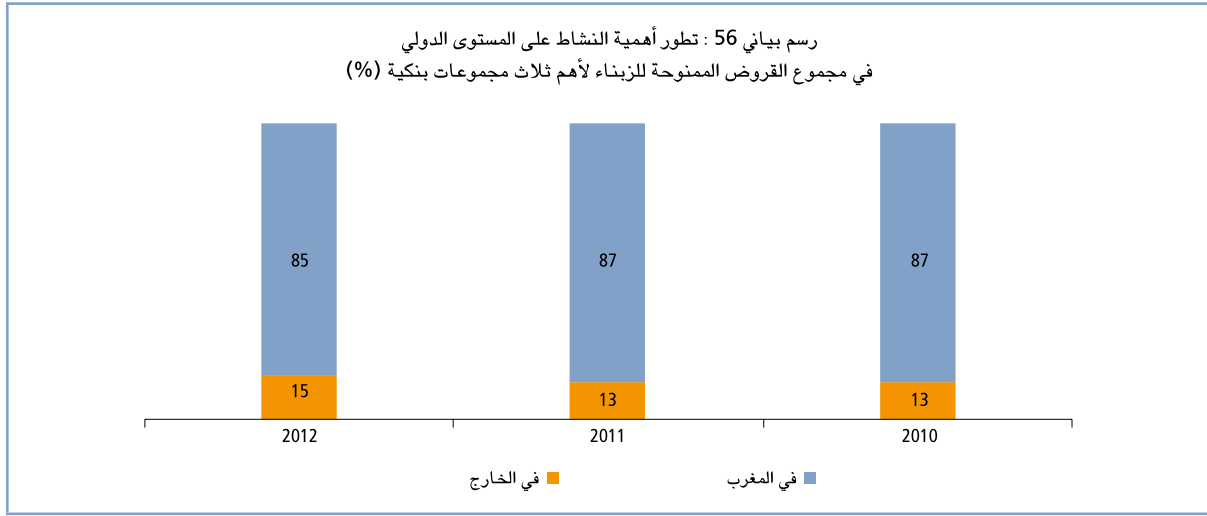
بلغت الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة، التي تتكون من السندات المالية المملوكة بهدف التداول، 99,5 مليار درهم، مسجلة نسبة نمو قدرها 24,6% مقابل 36,7% في السنة الماضية. وبالموازاة مع ذلك، عرفت الأصول المالية المتوفرة للبيع، والتي تتكون بالخصوص من سندات لا تندرج ضمن البنود الأخرى، نفس المنحى التصاعدي، بتحقيقها لنسبة نمو بلغت 21,3% مقابل 7,1% سنة 2011 لتصل إلى 72 مليار درهم. أما التوظيفات المملوكة إلى غاية أجل استحقاقها<sup>1</sup>، فقد راكمت مبلغ 28,5 مليار درهم، أي بارتفاع بواقع 6,1% مقابل انخفاض بنسبة 2,1% سنة من قبل.

وامتدادا للانخفاضات المسجلة منذ 2009، تراجعت القروض والديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، من جديد بنسبة 4,7% ليبلغ مجموعها 55,7 مليار درهم، مقابل انخفاضها بنسبة 15,1% في 2011.

أما القروض والديون على الزبناء<sup>2</sup>، المحتسبة صافية من المؤن، فقد بلغت 759,8 مليار درهم، ما يمثل ارتفاعا بنسبة 7,4% مقابل 13,2% في 2011. وقد نجمت حصة 15% من هذه القروض عن النشاط الدولي للمجموعات البنكية الثلاث الأكثر نشاطا في الخارج، أي بزيادة بواقع نقطتين مقارنة بسنة 2011.

1 تقيم التوظيفات المملوكة إلى غاية أجل استحقاقها بالتكلفة المستخدمة باستعمال طريقة سعر الفائدة الفعلي.  
2 تحسب القروض والديون على الزبناء بالتكلفة المستخدمة باستعمال طريقة سعر الفائدة الفعلي.





## 2.1 - تعزز نمو الودائع بفضل تطور الموارد المحصلة من طرف الفروع البنكية المتواجدة بالخارج

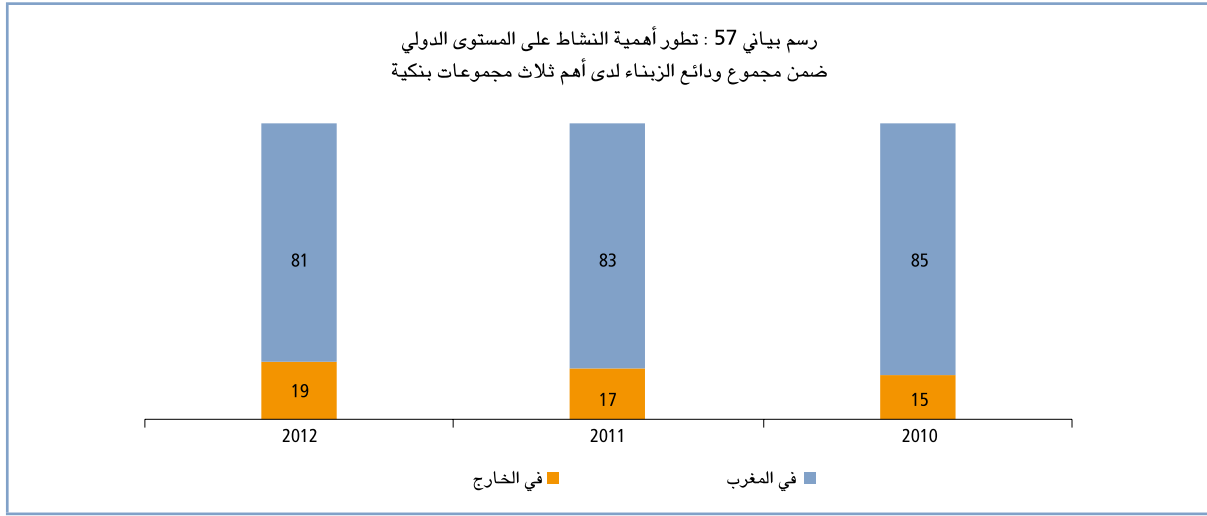
تطور موارد البنوك على أساس مجمع

(بملايين الدراهم)

التغير 2011-2012 (%)	2012	2011	2010	
-62,4	1 024	2 728	3 447	خصوم مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
32,3	122 990	92 974	55 763	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها
4,9	724 916	691 293	652 095	ديون تجاه الزبناء
9,4	71 294	65 178	53 775	سندات الدين الصادرة
12,6	97 224	86 366	79 793	الرساميل الذاتية - حصة المجموعة
2,2	11 221	10 980	10 452	ومن ضمنها النتيجة الصافية
8,8	96 279	88 530	84 922	خصوم أخرى
<b>8,4</b>	<b>1 113 727</b>	<b>1 027 069</b>	<b>929 795</b>	<b>المجموع</b>

بعد ارتفاعها بنسبة 66,7% خلال السنة الماضية، سجلت الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها نموا جديدا بواقع 32,3% لتبلغ 123 مليار درهم. وبالموازاة مع ذلك، استمر لجوء البنوك إلى سوق الديون الخاصة في سنة 2012. وهكذا وصل المبلغ الجاري لسندات الدين الصادرة إلى 71,3 مليار درهم، مرتفعا بنسبة 9,4%.

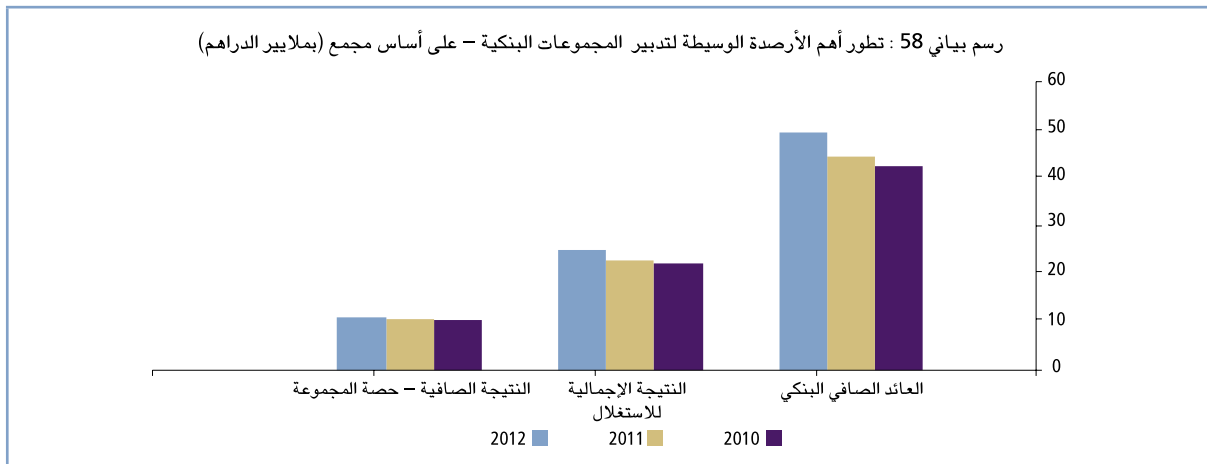
ومن جانبها، بلغت الديون تجاه الزبناء حوالي 725 مليار درهم، مسجلة نموا بنسبة 5%، ويعكس هذا المستوى أهمية مساهمة موارد بعض الفروع البنكية المتواجدة بالخارج التي حدت من تباطؤ تحصيل الودائع على مستوى السوق الوطنية. وبذلك، فإن قرابة 19% من ودايع المجموعات البنكية الثلاث قد تم جلبها من طرف فروعها المتواجدة بالخارج.



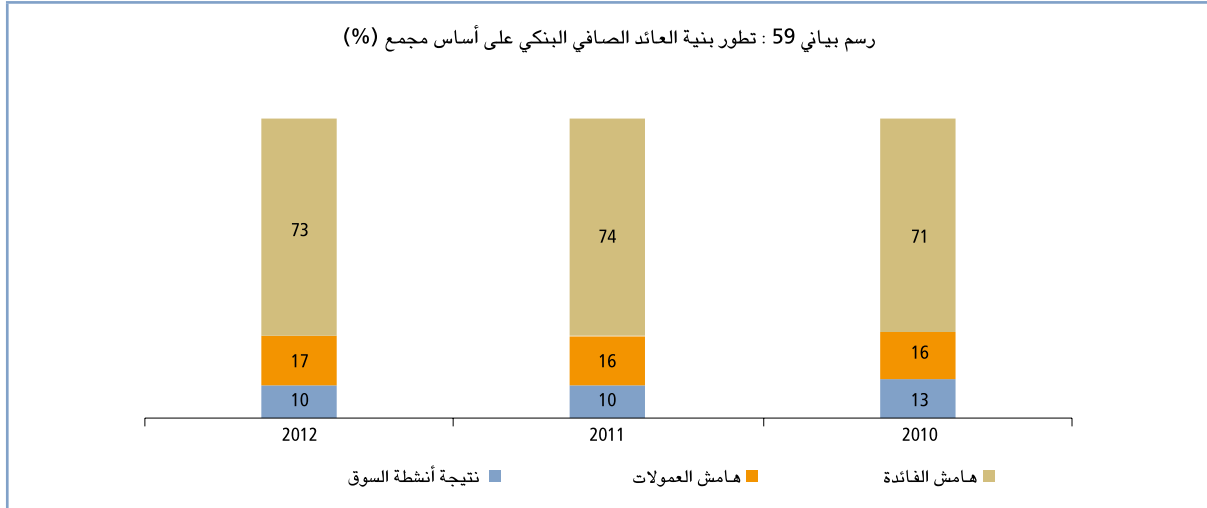
ارتفعت الأموال الذاتية المحاسبية - حصة المجموعة، بما فيها نتيجة السنة المالية، بنسبة 12,6% في المتوسط لتبلغ 97,2 مليار درهم. وقد نجم هذا التطور عن ارتفاع الاحتياطيات المجمعة بنسبة 6,8% والرأسمال والمكافآت المرتبطة به بنسبة 18,7%.

## 2 - ارتفعت مؤشرات المردودية بفضل مساهمة النشاط على المستوى الدولي

يعتمد تحليل المردودية على أساس مجمع على حسابات النتائج التي تنشرها المجموعات البنكية الثمان. ويتبين من تلك النتائج أن المردودية المحققة في نهاية سنة 2012 كانت أفضل من تلك المسجلة على أساس فردي. ويعكس هذا التطور نمو للعائد الصافي البنكي وتحكما في التكاليف العامة، بينما ارتفعت تكلفة المخاطر مجددا، لكن بوتيرة أسرع من السنة الماضية.



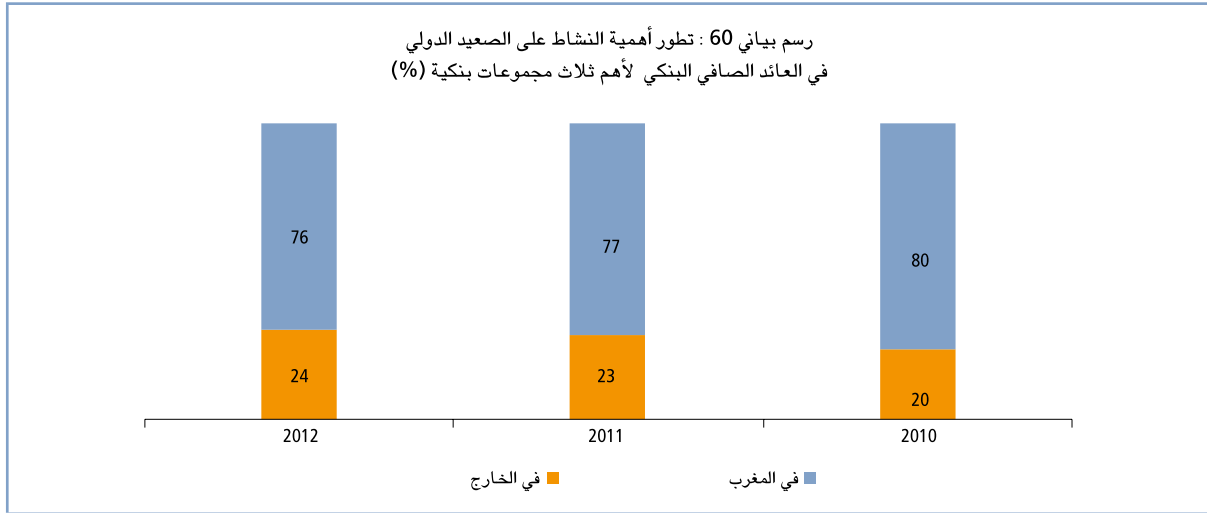
ارتفع العائد الصافي البنكي، البالغ حوالي 49 مليار درهم، بنسبة 9%، مقابل 4,9% في السنة الماضية، مستفيداً من التوجه الجيد لمختلف مكوناته. وبذلك، بلغ هامش الفائدة، الذي يمثل حصة 73% من العائد الصافي البنكي، 33,9 مليار درهم، مسجلاً نمواً بواقع 7,3%، وهي نسبة مماثلة لتلك المسجلة سنة 2011. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى تزايد الفوائد والمنتجات المماثلة بنسبة 8% بدلاً من 1,9% في السنة الماضية.



سجل الهامش على العمولات، الناتج عن العمولات المستخلصة برسم الخدمات المقدمة بعد خصم العمولات المترتبة عن اللجوء إلى خدمات الطرف الثالث، نمواً أسرع مقارنة بسنة 2011، أي بنسبة 12,7% مقابل 4,2% ليصل إلى 8,3 مليار درهم. وارتفعت حصته في العائد الصافي البنكي بواقع نقطة واحدة إلى 17%.

أما نتيجة عمليات السوق، فبعد تراجعها بحوالي 16% سنة 2011، ارتفعت بنسبة 11,2% لتبلغ 5 ملايين درهم، نتيجة ارتفاع الأرباح الصافية على السندات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة بواقع 23%، بينما سجلت هذه الأرباح تراجعاً بلغ 16,2% سنة 2011.

1 طراً تعديل طفيف على الأرقام بسبب تحيين المعطيات.



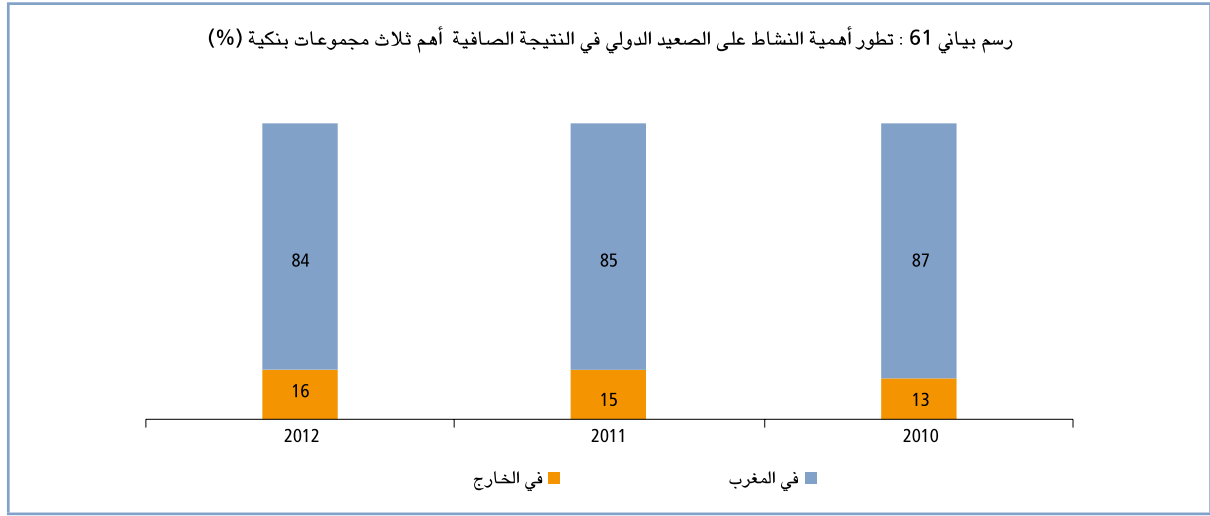
يعكس تطور العائد الصافي البنكي مساهمة متزايدة للفروع البنكية المتواجدة بالخارج. فقد ارتفعت هذه المساهمة بالنسبة للمجموعات البنكية الثلاث الأكثر نشاطا في الخارج بنسبة 24% مقابل 23% في السنة السابقة.

كما تزايدت النفقات العامة للاستغلال، التي بلغت 23,8 مليار درهم بنفس الوتيرة المسجلة سنة 2011، أي 7,8%. وأفرزت متوسط معامل استغلال بلغ 48,6%، عوض 49,1% سنة من قبل.

واعتبارا لهذه التطورات، ارتفعت النتيجة الإجمالية للاستغلال بنسبة 10,2% لتصل إلى 25,2 مليار درهم، مقابل 2% فقط سنة 2011.

ومع تزايد حدة الشكوك، ورغبة من المجموعات البنكية في استباق أي تدهور محتمل في دورة الائتمان، عملت على الرفع من مخصصاتها للمؤن. وبذلك بلغت تكلفة المخاطر 5,6 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا ملموسا بنسبة 50,5%. بينما كانت هذه النسبة قد تناقصت بواقع 19% سنة 2011. حيث مثلت 22% من النتيجة الإجمالية للاستغلال، مقابل 16% في السنة المنصرمة.

وختاما، حققت المجموعات البنكية الثمان في سنة 2012 نتيجة صافية - حصة المجموعة قدرها 11,2 مليار درهم، مسجلة نموا بواقع 2,2% مقابل 5,1% في 2011. وقد تحقق قرابة 16% من نتيجة المجموعات البنكية الثلاث الأكثر نشاطا خارج الحدود الوطنية بفضل فروعها المتواجدة في الخارج.



وظل العائد على الأصول مستقرا في 1%، فيما تراجع العائد على الأموال الذاتية بواقع 1,2 نقطة إلى 11,5%.

الجزء الثالث

تطور المخاطر البنكية

بنك المغرب

بنك المغرب  
بنك المغرب

## تطور المخاطر البنكية

أدت الظرفية الاقتصادية الصعبة إلى تزايد طفيف للمخاطر التي تتعرض لها البنوك إزاء الوحدات الاقتصادية، لاسيما المقاولات الخاصة غير المالية. لكن ذلك لم يمنع هامش الملاءة في مجموع القطاع أن يتقوى بشكل أكبر، ليظل أعلى من الحد الأدنى القانوني.

ولمراقبة هذه المخاطر، يعتمد بنك المغرب على التقارير المحاسبية والاحترازية التي ترفعها له مؤسسات الائتمان، وعلى نتائج الاستقصاءات التي ينجزها لدى هذه المؤسسات. ويتم استكمال هذه المنظومة بواسطة المعلومات المحصل عليها أثناء مهمات المراقبة الميدانية.

### الإطار 13 : الاستقصاءات التي ينجزها بنك المغرب لتتبع مخاطر الائتمان

1 - الاستقصاء المتعلق بشروط منح القروض : يهتم هذا الاستقصاء بالأساس معايير منح القروض وتصور مؤسسات الائتمان لتوجه الطلب من طرف المقاولات والأسر، وكذلك العوامل التي من شأنها أن تفسر تطور العرض والطلب على القروض. وخلال سنة 2012، شمل هذا الاستقصاء 9 بنوك تملك حصة 90% من السوق من حيث القروض.

2 - الاستقصاء المتعلق بالقروض العقارية : تم إنجاز الاستقصاء الثامن حول القروض العقارية، الذي أجري سنة 2012، لدى 8 بنوك تملك حصة 94% من السوق من حيث القروض العقارية الموزعة.

3 - الاستقصاء المتعلق بقروض الاستهلاك : شمل هذا الاستقصاء 15 شركة تستحوذ على 99% من سوق قروض الاستهلاك، أي ما يعادل 1.230.579 ملفا.

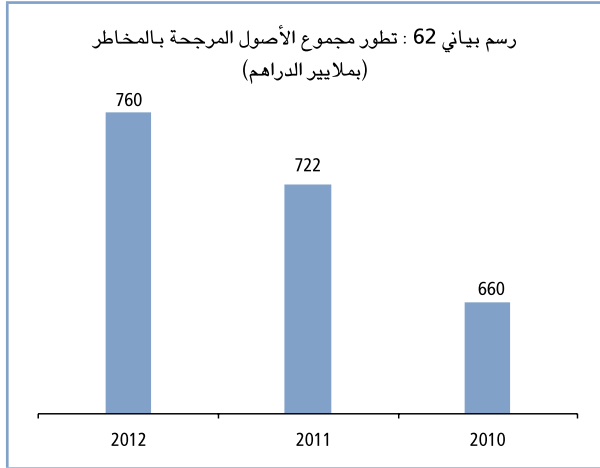
## I. تطور تغطية المخاطر بالأموال الذاتية من المنظور الاحترازي

ارتفعت الأموال الذاتية للبنوك بشكل مطرد خلال سنة 2012، بينما شهدت الأصول المرجحة بالمخاطر، التي تتكون من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، تطورا معتدلا.

ويتم تحليل تطور المخاطر وملاءة البنوك، المبينة أدناه، انطلاقا من المعطيات المستقاة من بياناتها الاحترازية على أساس فردي، وفقا لمعايير بازل الـ.



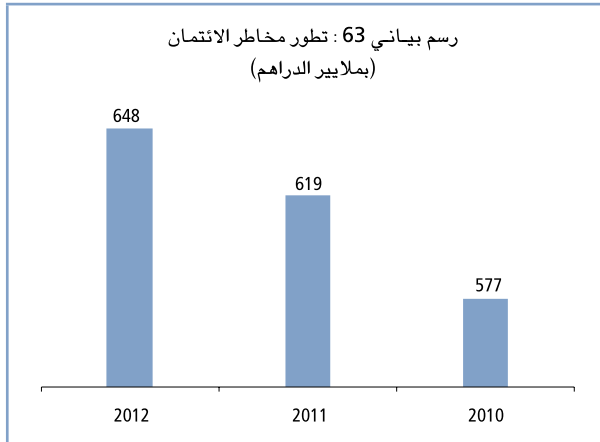
## 1 - تطور الأصول المرجحة بالمخاطر



بلغت الأصول المرجحة بالمخاطر لدى البنوك، والتي تمثل مخاطر الائتمان 85% منها، 760 مليار درهم، حيث شهدت نموا بواقع 5,3%، ما يمثل تراجعاً بالمقارنة مع سنة 2011 (+9,3%)، بسبب التباطؤ الذي شهده توزيع القروض.

وقد وصل مجموع متطلبات الأموال الذاتية، برسم المخاطر الثلاثة المشار إليها أعلاه، إلى 76 مليار درهم، مقابل 72 مليار درهم سنة من قبل.

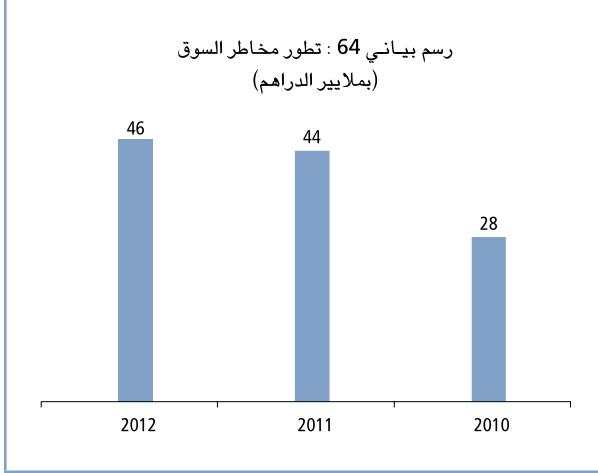
### 1.1 - مخاطر الائتمان



بلغت الأصول المرجحة برسم مخاطر الائتمان 648 مليار درهم، أي بارتفاع بنسبة 4,6%، عوض 7,3% قبل سنة، وهو تطور يتماشى مع ازدياد القروض الممنوحة للبناء.

وارتفعت المتطلبات من الأموال الذاتية، برسم هذه المخاطر، لتصل إلى 65 مليار درهم، بدلا من 62 مليار في السنة السابقة.

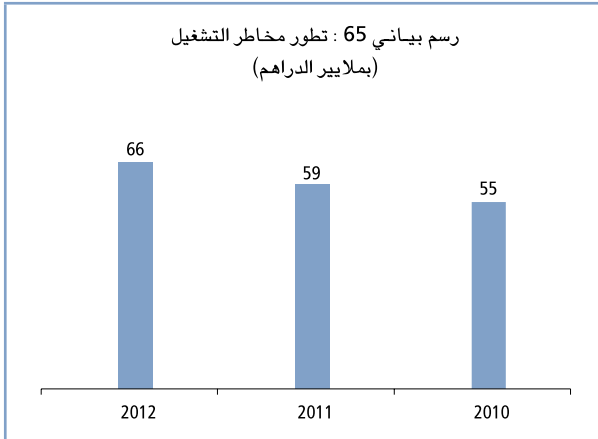
## 2.1 - مخاطر السوق



نتيجة تراجع عمليات السوق، بلغت مخاطر السوق 46 مليار درهم، مسجلة بذلك نسبة نمو قدرها 4,6%، مقابل 54% سنة 2012، وهي السنة التي تميزت بحدوث تغيرات في تحديد ترجيحات الأصول التي تملكها هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة لبعض البنوك. وتبقى أهمية هذه المخاطر محدودة ضمن مجموع المخاطر البنكية، إذ تبلغ 6%.

وبلغت المتطلبات من رأس المال برسم مخاطر السوق 4,6 مليار درهم، مقابل 4,4 مليار سنة 2011.

## 3.1 - مخاطر التشغيل



واصلت المتطلبات من الأموال الذاتية برسم مخاطر التشغيل منحها التصاعدي، إذ بلغت 6,6 مليار درهم مقابل 5,9 مليار درهم سنة 2011.

وبذلك، سجلت مخاطر التشغيل، التي تحسب من قبل معظم البنوك حسب مقارنة المؤشر الأساسي<sup>2</sup>، نموا جديدا بنسبة 13%، بدل 8% لتصل إلى 66 مليار درهم، بفعل تأثير ارتفاع العائد الصافي البنكي.

1 : أرقام تم تعديلها على إثر تحيين المعطيات

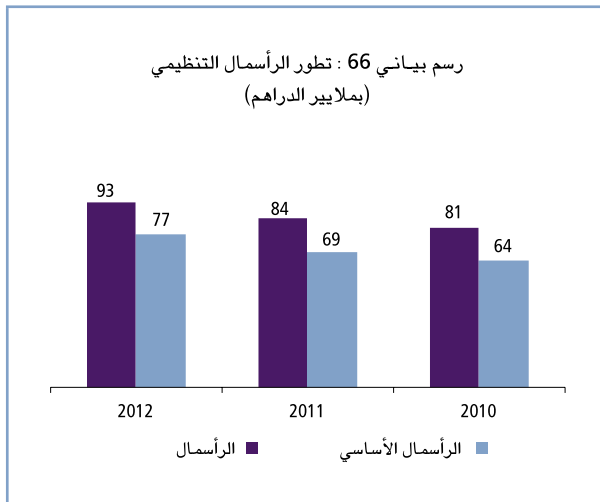
2 : وفقا لهذه المقاربة، تعادل المتطلبات من الأموال الذاتية 15% من متوسط صافي الربح البنكي المحقق خلال الثلاث السنوات الأخيرة.

## 2 - تطور الأموال الذاتية

### الإطار 14: مكونات الرأسمال

يتكون الرأسمال من الرأسمال الأساسي والرأسمال التكميلي. ويتألف الرأسمال الأساسي من الأسهم العادية والاحتياطيات والمبالغ المرحلة من جديد.

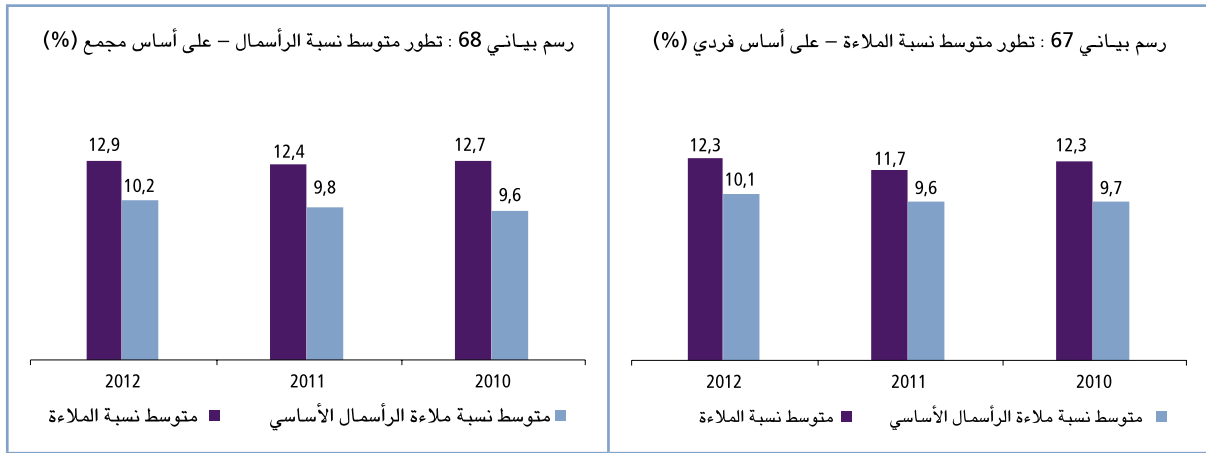
ويضم الرأسمال التكميلي، الذي يجب أن ينحصر مبلغه في حدود مبلغ الرأسمال الأساسي، الرساميل التي بإمكانها امتصاص الخسائر، لاسيما احتياطيات إعادة تقييم الأصول والمخصصات العامة وكذا الديون الثانوية التي تستجيب لشروط معينة.



في سنة 2012، قامت البنوك مجددا بتعزيز أموالها الذاتية عن طريق الزيادة في الرأسمال وتخصيص جزء أكبر من أرباحها للمبالغ الاحتياطية. وبالتالي، تزايد الرأسمال الأساسي بنسبة 10,7% من سنة لأخرى ليصل إلى 77 مليار درهم.

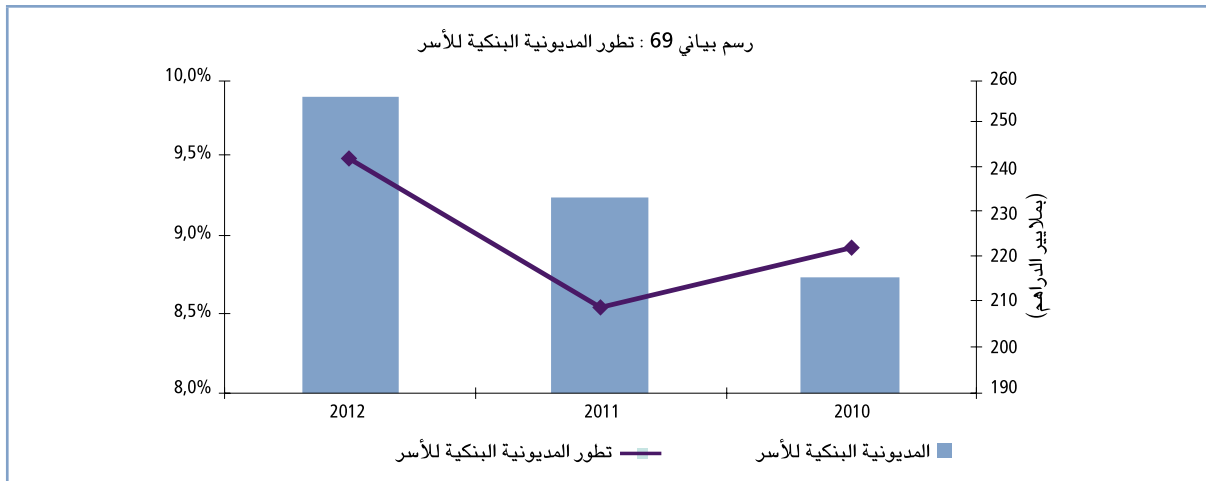
وفي ما يتعلق بالرأسمال، فقد بلغ مجموعه 93 مليار درهم، أي بارتفاع قدره 10,6% مقابل 4,2% سنة 2011. ويؤكد هذا التطور قدرة البنوك على احترام النسب الجديدة التي حددها بنك المغرب ابتداء من شهر يونيو 2013.

واعتبارا لهذه التطورات، تحسنت نسب ملاءة البنوك مقارنة مع سنة 2011. فعلى أساس فردي، حققت البنوك نسبة ملاءة قدرها 12,3%، بينما بلغت نسبة الرأسمال الأساسي 10,1%، مقابل 11,7% و 9,6% على التوالي في سنة 2011. وعلى أساس مجمع، بلغت هذه النسب حوالي 13% بدل 12,4% للأولى، و 10,2% عوض 9,8% للثانية.

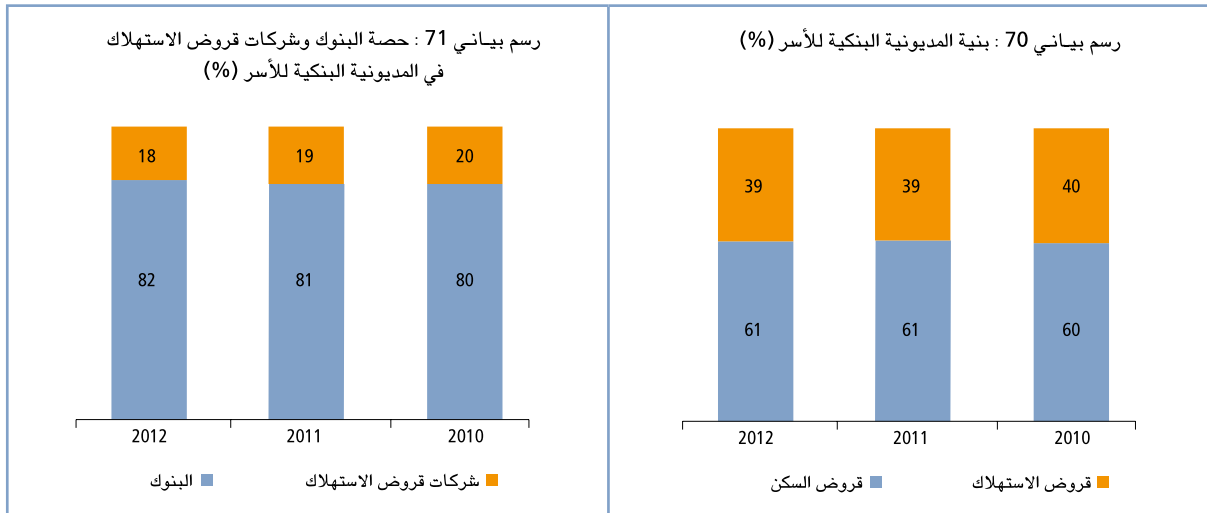


## II. المديونية البنكية للأسر

في نهاية سنة 2012، ارتفعت المديونية البنكية للأسر بوتيرة أسرع قليلا من تلك المسجلة خلال السنة الماضية، أي 9,5% مقابل 8,4%. وقد وصل المبلغ الجاري لهذه المديونية إلى 256 مليار درهم، وهو ما يمثل 33% من القروض الممنوحة من قبل مؤسسات الائتمان، عوض 32% في سنة 2011. ويمثل هذا المبلغ الإجمالي نسبة 31% من الناتج الداخلي الإجمالي، مرتفعا بنقطتين من سنة لأخرى.

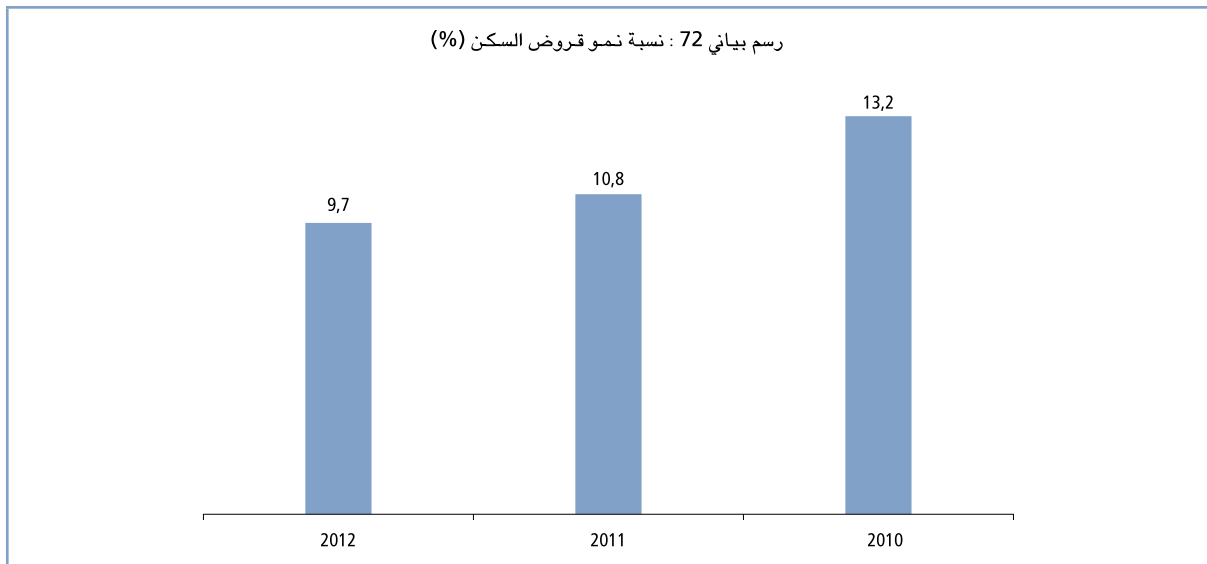


ولا تزال قروض السكن تشكل الجزء الأكبر من القروض الممنوحة للأسر، إذ استقرت في حوالي 61% مقابل 39% بالنسبة لقروض الاستهلاك.

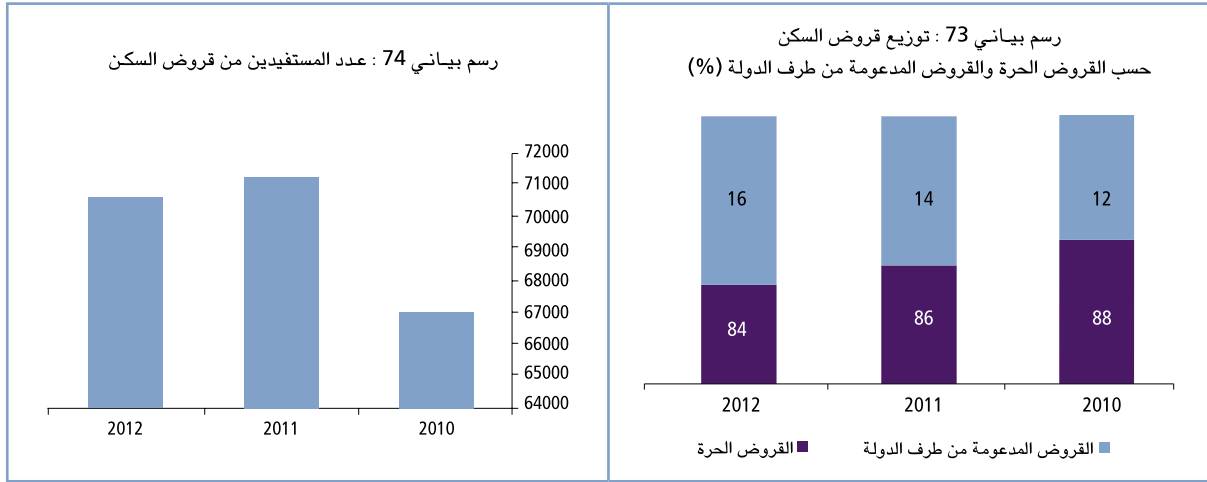


## 1 - قروض السكن

يتبين من الوثائق المحاسبية التي توصل بها بنك المغرب من مؤسسات الائتمان أن المبلغ الجاري لقروض السكن ارتفع بنسبة 9,7% في سنة 2012، مقابل 10,8% سنة من قبل. فقد بلغ 150,6 مليار درهم، وهو ما يمثل 18% من الناتج الداخلي الإجمالي، أي بزيادة نقطة واحدة مقارنة بسنة 2011.

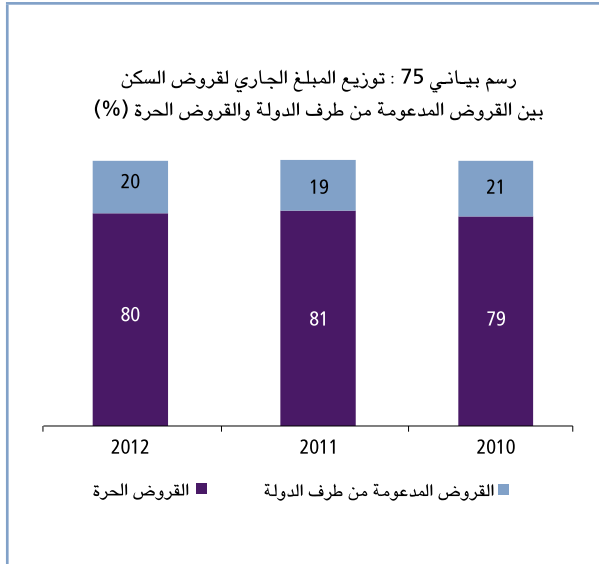


يظهر توزيع قروض السكن حسب الجهات أن جهتي الدار البيضاء والرباط سلا-زمور-زعير حافظتا على حصتهما البالغتين على التوالي 38% و15% من مجموع المبلغ الجاري.



بالرغم من انخفاضه مقارنة بالسنة الماضية، ظل توزيع قروض السكن قويا، بحيث بلغ مجموع هذه القروض 26 مليار درهم في سنة 2012. وتراجع إنتاج القروض الحرة بنسبة 2,3%، فيما تزايد إنتاج القروض المدعومة من طرف الدولة بواقع 11,2%.

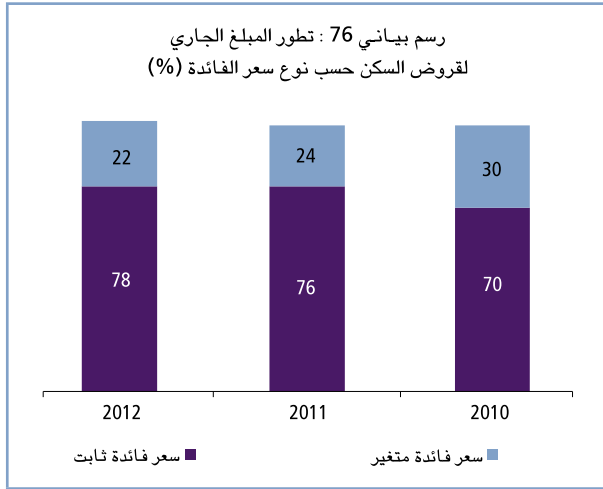
وبالموازاة مع هذا الانخفاض، تقلص عدد المستفيدين بنسبة 1% ليبلغ 71.000 زبون، مقابل ارتفاع بنسبة 6% في سنة 2011. ويغطي هذا التطور انخفاضا قدره 5% بالنسبة للقروض الحرة ونموا بواقع 10% بالنسبة للقروض المدعومة من طرف الدولة.



ومن حيث المبالغ الجارية، ارتفعت القروض التي تدعمها الدولة بنسبة 16,2%، ليصل مبلغها الإجمالي إلى 28,5 مليار درهم. كما تزايدت حصتها في مجموع قروض السكن بواقع نقطة واحدة لتصل إلى 20%. وقد توزع هذا المبلغ الجاري بين القروض الممنوحة في إطار صندوق ضمان قروض السكن لفائدة موظفي القطاع العام وصندوق ضمان قروض السكن لفائدة منخرطي مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين بمبلغ 13,4 مليار درهم، مقابل 5,5 مليار درهم برسم قروض السكن الاقتصادي و9,6 مليار درهم بالنسبة للقروض الموزعة في إطار صندوق ضمان قروض السكن لفائدة ذوي الدخل غير المنتظم والمحدود.

وارتفع المبلغ المتوسط للقروض بمقدار 3.000 درهم ليصل إلى 374.000 درهم. وبلغ هذا المتوسط 201.000 درهم بالنسبة للقروض التي تدعمها الدولة و445.000 درهم بالنسبة للقروض الحرة.

1 يقصد بالقروض التي تدعمها الدولة القروض التي تستفيد من صناديق الضمان (صندوق ضمان قروض السكن لفائدة ذوي الدخل غير المنتظم والمحدود «فوكاريم»، وصندوق ضمان قروض السكن لفائدة موظفي القطاع العام «فوكالوج»، وصندوق ضمان قروض السكن لفائدة منخرطي مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين «فوكاليف») وكذلك قروض السكن الاقتصادي.



وقد ظل نمو قروض السكن الممنوحة بأسعار فائدة ثابتة متواصلا منذ سنة 2008، إذ بلغت حصتها في سنة 2012 حوالي 92%، أي بارتفاع بواقع نقطة واحدة مقارنة بالسنة الماضية.

ومن حيث المبلغ الجاري، تزايدت حصة قروض السكن بأسعار فائدة ثابتة بنقطتين لتصل إلى 78%. وإذا كان من شأن هذه التطورات أن تحمي المقترضين، فإنها تعرض البنوك لخطر سعر فائدة أكبر.



وواصل متوسط سعر الفائدة المرجح المطبق على قروض السكن انخفاضه خلال سنة 2012، إذ بلغ 5,28%، مقابل 5,56% في السنة الماضية.

وبذلك تراجع حصة القروض ذات أسعار الفائدة المتراوح بين 4 و6% وبين 8 و10% بواقع نقطة واحدة، لتبلغ 62% و2% على التوالي. وعلى العكس من ذلك، اتسعت حصة القروض الممنوحة بأسعار فائدة تتراوح بين 6 و8% بنقطتين لتصل إلى 29%.

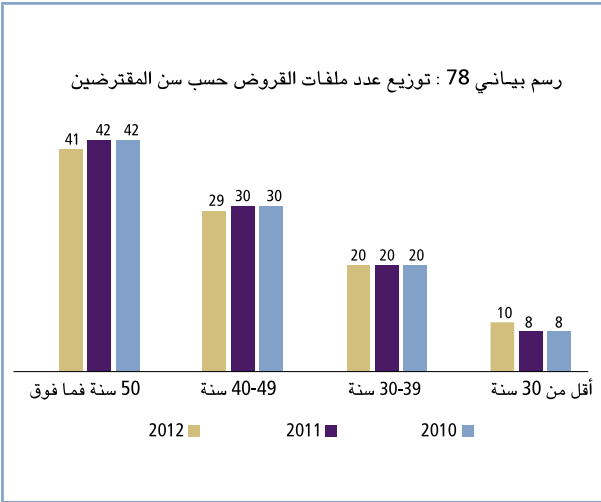
أما القروض بأسعار فائدة أقل من 4% والقروض بأسعار فائدة تفوق 10%، فقد ظلت حصتها مستقرة في 4% و3% على التوالي.

## 2 - قروض الاستهلاك

بعد ارتفاع بنسبة 7% في سنة 2011، نما المبلغ الجاري لقروض الاستهلاك السليمة بواقع 10,3% ليصل إلى 90,7 مليار درهم<sup>1</sup>، ما يمثل 12% من مجموع القروض الممنوحة من قبل مؤسسات الائتمان. وقد قامت البنوك بتوزيع حوالي 52% من هذه القروض.

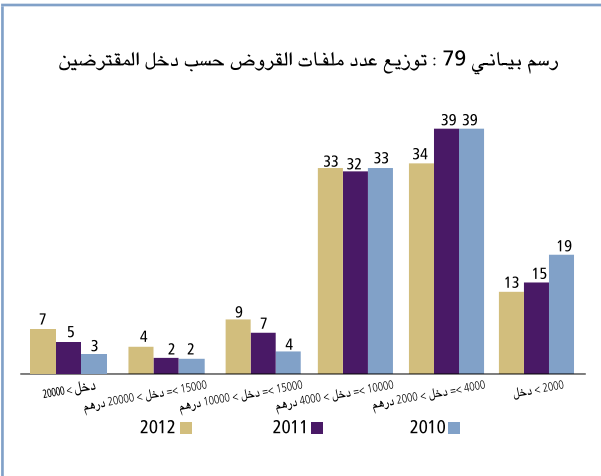
وحسب الاستقصاء رقم 3 المشار إليه في الإطار 13، سجلت نسبة الاستفادة من قروض الاستهلاك تراجعاً قدره نقطتان لتبلغ 70% بالنسبة للأشخاص الذين تفوق أعمارهم 40 سنة، لصالح الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة.

ويظهر توزيع المبالغ الجارية وفق نفس المعيار تمركزاً بالنسبة للأشخاص الذين تفوق أعمارهم 50 سنة، بحصة تعادل 37%. وهي نسبة مشابهة لتلك المسجلة خلال السنة الماضية. أما حصة الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة، فقد استقرت في 11%.



وتصل نسبة المستفيدين من قروض الاستهلاك الذين يفوق دخلهم 10.000 درهم حوالي 20% من مجموع المقترضين (مقابل 14% في سنة 2011). أما حصة الأشخاص الذين يقل دخلهم عن 4.000 درهم، فقد تراجعت بواقع 7 نقاط، لتصل إلى 47%.

ومن حيث المبلغ الجاري، سجلت حصة الأشخاص الذين يفوق دخلهم 10.000 درهم 30%، مقابل حصة قدرها 36% بالنسبة للأشخاص الذين يقل دخلهم عن 4.000 درهم.



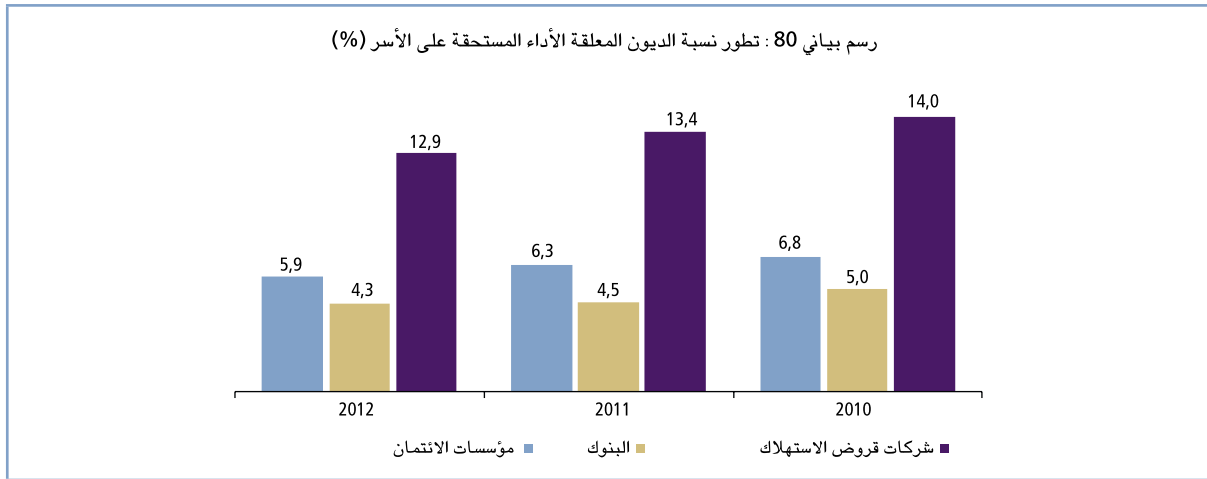
ويظهر توزيع ملفات قروض الاستهلاك حسب الفئات المهنية أن حصتي الأجراء والموظفين تبلغان على التوالي 38% و39% على التوالي.

1 بما في ذلك السحب على المكشوف.



### 3 - جودة المخاطر إزاء الأسر

تحسنت جودة المخاطر إزاء الأسر خلال سنة 2012. فقد وصل المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء المسجلة لدى البنوك وشركات قروض الاستهلاك بشأن هذه الفئة إلى 15 مليار درهم، وهو ما يمثل نسبة مخاطر قدرها 5,9% مقابل 6,3% في السنة السابقة. وبقيت نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء بالمخصصات مستقرة في حوالي 71%.

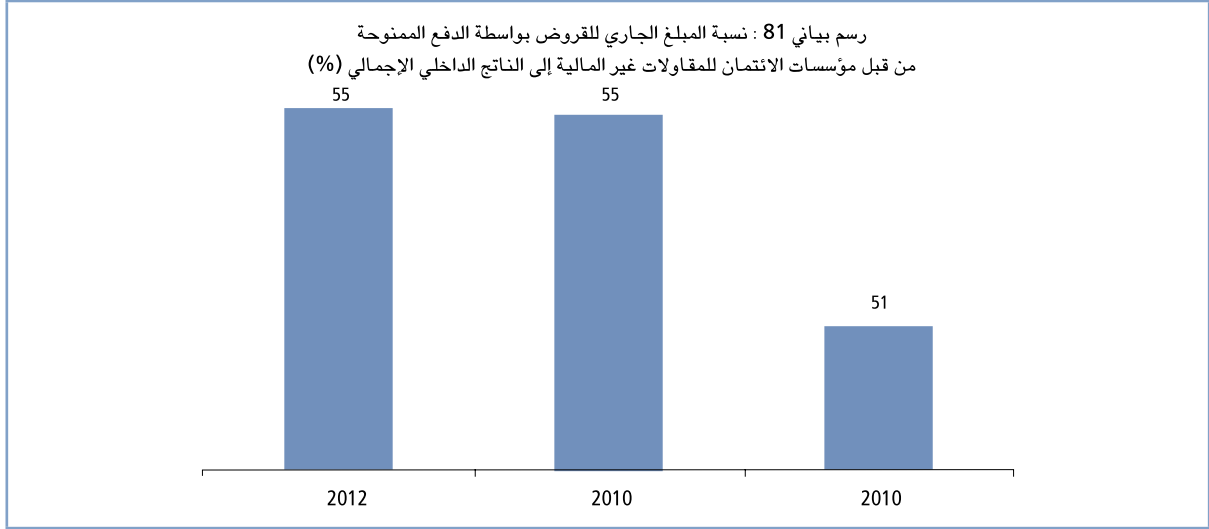


ارتفع المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء المستحقة على الأسر من طرف البنوك بنسبة 4,1% ليصل إلى 8,9 مليار درهم، وهو ما يمثل نسبة 4,3% من القروض الإجمالية الممنوحة لهذه الفئة، مقابل 4,5% في السنة المنصرمة. في المقابل، استقر المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء المستحقة على الأسر من طرف شركات قروض الاستهلاك في 6 مليارات درهم، مفرزا بذلك نسبة مخاطر قدرها 12,9% عوض 13,4% في سنة 2011. وقد أظهر الاستقصاء رقم 3 المبين في الإطار 13 أعلاه أن هذه النسبة تتزايد في ما يخص الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 39 سنة (16%) وتقل بالنسبة للأشخاص الذين تفوق أعمارهم 50 سنة (10%).

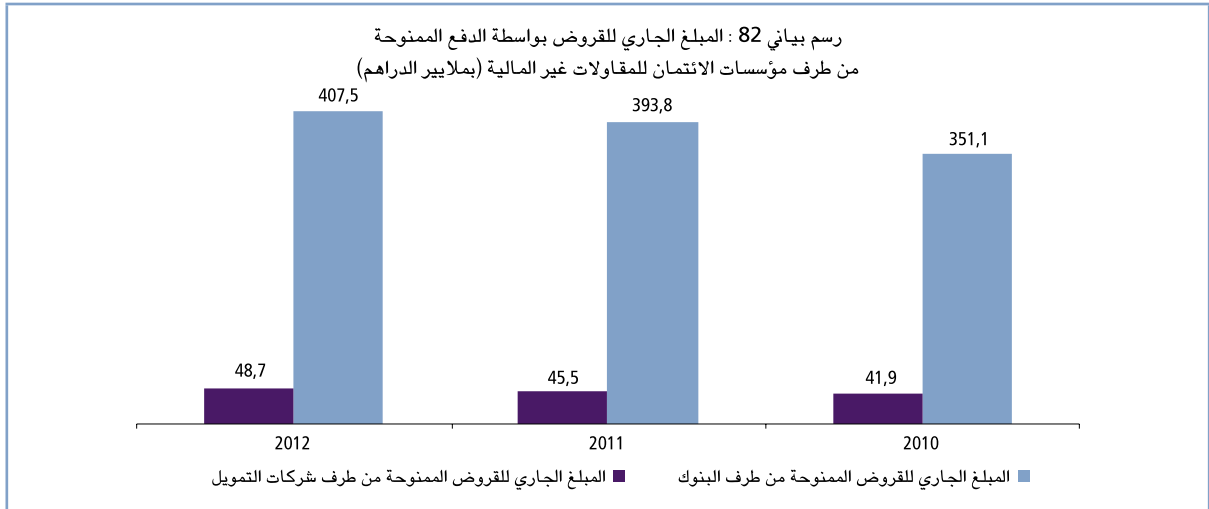
## III. تطور المديونية البنكية للمقاولات غير المالية

### 1 - تباطؤ نمو القروض الممنوحة للمقاولات غير المالية

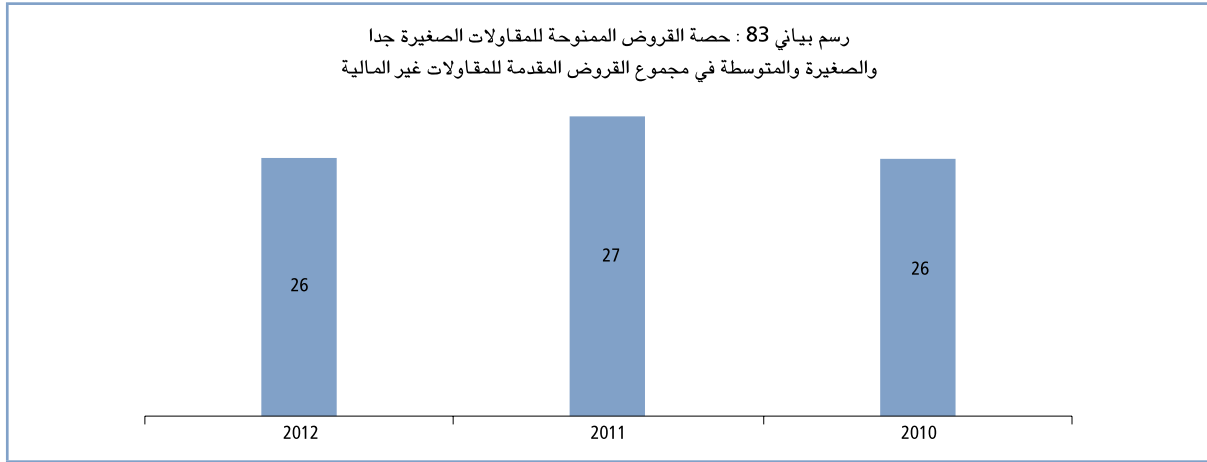
في ظل ظرفية غير مواتية، تزايدت المديونية البنكية للمقاولات غير المالية بوتيرة أبطأ من سنة 2011. فقد سجلت القروض بواسطة الدفع الممنوحة من طرف البنوك وشركات التمويل لهذه الفئة من المقاولات نموا من سنة لأخرى قدره 3,8% مقابل 11,8% في السنة السابقة، ليصل مبلغها الجاري إلى 456,2 مليار درهم. ومثلت 59% من مجموع القروض الممنوحة من قبل هذه المؤسسات و55% من الناتج الداخلي الإجمالي، وهو مستوى شبيه بما تم تسجيله في سنة 2011.



شهد المبلغ الجاري للقروض الممنوحة من طرف البنوك، والذي يمثل 89% من المديونية البنكية للمقاولات غير المالية، ارتفاعاً بنسبة 3,5% ليصل إلى 407,5 مليار درهم، بعد نسبة 12,2%. أما المبلغ الجاري للقروض الممنوحة من قبل شركات التمويل، والتي وصلت إلى 48,7 مليار درهم، فقد تزايدت بواقع 7% مقابل 8,5%.



إن تباطؤ وتيرة نمو القروض الممنوحة للمقاولات غير المالية يعكس بالأساس فتور النشاط الاقتصادي وجو الترقب الذي يخيم على مناخ الأعمال، كما يشير إلى تزايد حساسية مؤسسات الائتمان تجاه المخاطر. وهذا المعطى تؤكد نتائجه الاستقصاء رقم 1 المبين في الإطار 13 أعلاه.



ظل توزيع القروض بواسطة الدفع حسب نوع المقاولات مستقرا على العموم. فحسب التقارير المرفوعة من طرف مؤسسات الائتمان، استفادت المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة من 26% من مجموع القروض الممنوحة للمقاولات غير المالية.

#### الإطار 15 : المهام الرئيسية لمرصد المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة

يعاني سوق المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة بالمغرب من غياب رؤية شمولية ومنسجمة بخصوص القضايا المتعلقة بتمويلها، وذلك بسبب ضعف التنسيق بين الفاعلين المعنيين وقلة التقارير التي تقدمها هذا المقاولات وغياب استقصاءات لدى هذه الفئة من المقاولات.

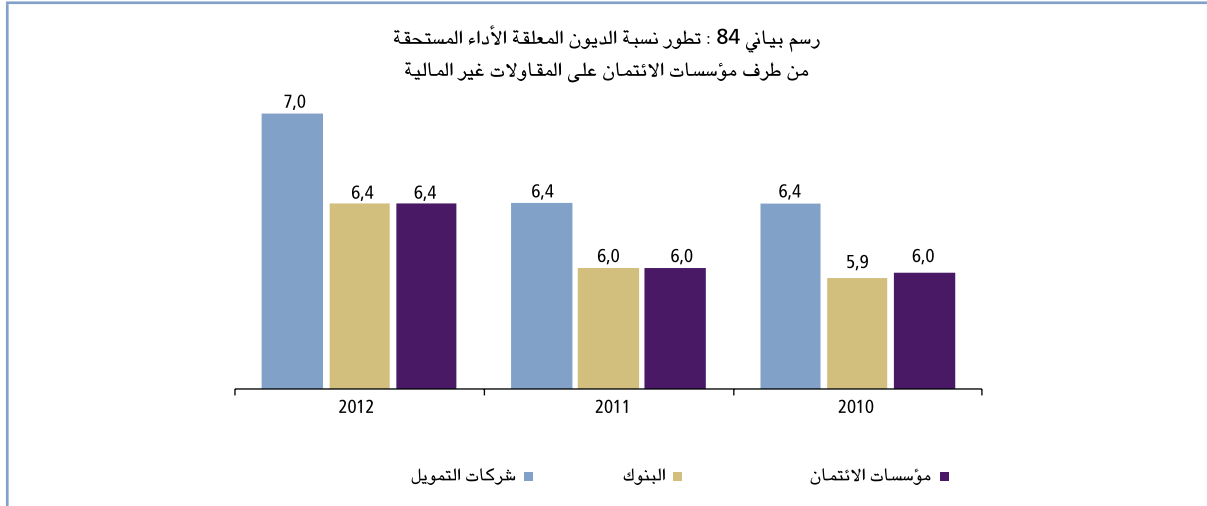
ولمعالجة هذه النواقص، قام بنك المغرب، في إطار مخططة الاستراتيجية الثلاثي 2013-2015، بوضع منظومة خاصة لتتبع الجوانب المرتبطة بتمويل هذه المقاولات. وفي هذا الصدد، عمل بنك المغرب، بالتعاون مع القطاع البنكي وباقي الشركاء المعنيين، على إنشاء مرصد يتولى وضع رؤية شمولية ومشاركة ومتقاسمة على الصعيد الوطني حول إشكالية تمويل ومواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. ويرتقب أن يقوم هذا المرصد بالمهام التالية:

- جمع المعطيات المتعلقة بالمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة ؛
- استغلال هذه المعطيات في التشخيص والتحليل ؛
- إعداد مذكرات دورية وتقرير سنوي حول مناخ المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وشروط تمويلها.

## 2 - جودة المخاطر إزاء المقاولات غير المالية

أدى تباطؤ النمو الاقتصادي إلى تزايد الديون المعلقة الأداء المستحقة من طرف مؤسسات الائتمان على المقاولات غير المالية. فقد ارتفعت هذه الديون من سنة لأخرى بنسبة 11,5% ليصل مبلغها الجاري في نهاية سنة 2012 إلى 29,4 مليار درهم، أي بنسبة ديون معلقة الأداء تبلغ 6,4%، عوض 6% سنة من قبل. وقد تمت تغطيتها بالمخصصات في حدود 69% بدل 71%.

وارتفع المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء المستحقة من طرف البنوك بنسبة 10,7% ليصل إلى 26 مليار درهم، أي 6,4% مقابل 6% سنة 2011. وقد تمت تغطية هذه الديون بالمخصصات في حدود 69%.



ومن جانبها، سجلت شركات التمويل مبلغا جاريا للديون المعلقة الأداء على المقاولات غير المالية قدره 3,4 مليار درهم، بارتفاع بنسبة 17,8%. ومثلت هذه الديون 7% من مجموع القروض الممنوحة لهذا القطاع، مقابل 6,4% سنة 2011. وتمت تغطيتها بالمخصصات في حدود 69%.

بنك المغرب  
بنك المغرب

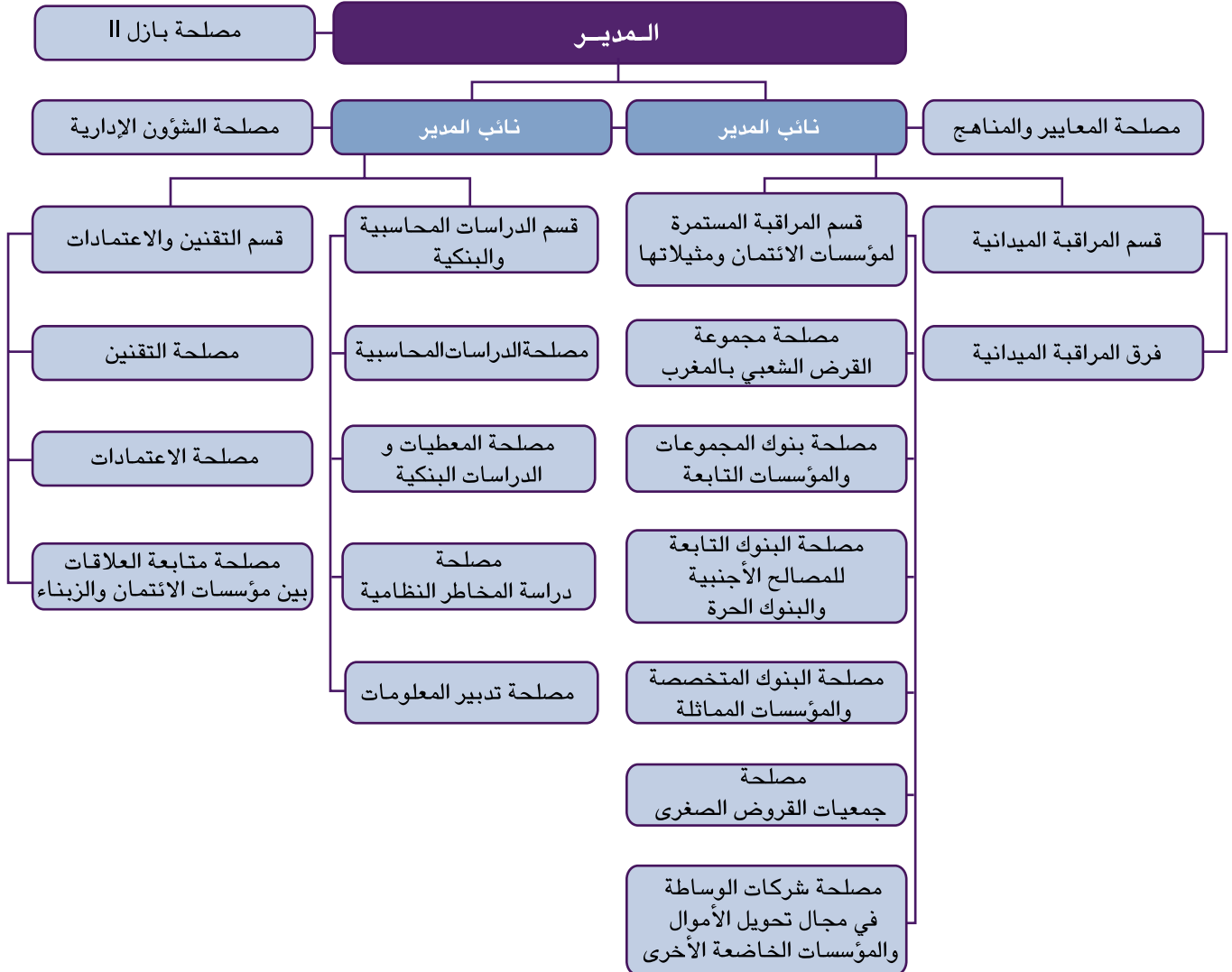
الملحقات

بنك المغرب  
بنك المغرب  
بنك المغرب

بنك المغرب  
بنك المغرب

## الملحق 1

## الهيكل التنظيمي لمديرية الإشراف البنكي





## الملحق 2

## لائحة مؤسسات الائتمان المعتمدة - دجنبر 2012

## البنوك

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
البريد بنك	798، ملتقى شارع غاندي وشارع إبراهيم الروداني - الدار البيضاء
البنك العربي (شركة عمومية محدودة)	174، شارع محمد الخامس - الدار البيضاء
التجاري وفابنك	2، شارع مولاي يوسف - الدار البيضاء
بنك العمل	288، شارع محمد الزرقطوني - الدار البيضاء
البنك المركزي الشعبي	101، شارع محمد الزرقطوني - الدار البيضاء
البنك المغربي للتجارة الخارجية	140، شارع الحسن الثاني 2000 - الدار البيضاء
البنك المغربي للتجارة والصناعة	26، ساحة الأمم المتحدة - الدار البيضاء
البنك الشعبي للجهة الوسطى الجنوبية	شارع الحسن الثاني - أكادير
البنك الشعبي للجديدة - آسفي	شارع الجامعة العربية - الجديدة
البنك الشعبي لفاس - تازة	زاوية زنقة علال لوديي وزنقة عبد العالي بن شقرون - فاس
البنك الشعبي للعيون	9، شارع محمد الخامس - العيون
البنك الشعبي لمراكش - بني ملال	شارع عبد الكريم الخطابي - مراكش
البنك الشعبي لمكناس	4، زنقة الإسكندرية - مكناس
البنك الشعبي للناضور - الحسيمة	113، شارع المسيرة - الناضور
البنك الشعبي لوجدة	شارع الدرفوفي - وجدة
البنك الشعبي للرباط	3، شارع طرابلس - الرباط
البنك الشعبي لطنجة - تطوان	76، شارع محمد الخامس - طنجة
صندوق الإيداع والتدبير رأسمال (CDG Capital)	ساحة مولاي الحسن، عمارة المامونية - الرباط
القرض الفلاحي المغربي	2، شارع الجزائر - الرباط
الأسواق المالية للدار البيضاء Casablanca Finance Markets	5-7، زنقة ابن طفيل - الدار البيضاء
سيتي بنك - المغرب Citibank Maghreb	تجزئة التوفيق، عمارة 1، مجموعة زينيت مليونيوم، سيدي معروف - الدار البيضاء
القرض العقاري والسياحي	187، شارع الحسن الثاني - الدار البيضاء
مصرف المغرب	48-58، شارع محمد الخامس - الدار البيضاء
صندوق التجهيز الجماعي	1، زنقة واد بهت أكدال - الرباط
ميديا فينانانس	3، شارع باب منصور، فضاء باب أنفا - الدار البيضاء
الشركة العامة	55، شارع عبد المومن - الدار البيضاء
الاتحاد المغربي للأبنك	36، زنقة الطاهر السيتي - الدار البيضاء
بنكو ساباديل	مركز البرجين التوأمين، البرج الغربي، الطابق 12 زاوية شارع الزرقطوني وشارع المسيرة 20100 - الدار البيضاء
لايكسا صندوق التوفير ببارشلونا	11، زنقة عزيز بلال الزرقطوني، الطابق 5، الرقم 5، المعاريف - الدار البيضاء

## شركات قروض الاستهلاك

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
فيفاليس سلف (VIVALIS SALAF)	3، شارع أفينيون - الدار البيضاء
البنك المغربي للتجارة والصناعة - Crédit Conso	30، شارع الجيش الملكي - الدار البيضاء
دار السلف ش.م.	207، شارع الزرقطوني - الدار البيضاء
دياك سلف	32، شارع المقاومة - الدار البيضاء
فيينا كريد (المجموعة المالية للشراء بالقروض)	18، زنقة روكروي، بلقيدير - الدار البيضاء
RCI FINANCE MAROC S.A	44، شارع خالد بن الوليد، عين السبع - الدار البيضاء
سلفين	زينيث ميلينيوم، عمارة 8، سيدي معروف - الدار البيضاء
سلف المستقبل ش.م.	20، شارع مكة - العيون
شركة قرض الاستهلاك "تسليف"	29، شارع مولاي يوسف - الدار البيضاء
صوفاك كريدي	161، شارع الحسن الثاني - الدار البيضاء
شركة التمويل الجديد بالقرض "فناك"	ساحة رابعة العدوية، إقامة قيس، أكدال - الرباط
إكدوم	127، ملتقى شارع الزرقطوني وزنقة ابن بريد 20100 - الدار البيضاء
شركة إفريقيا الشمالية للقروض "SONAC"	29، شارع محمد الخامس - فاس
أكسا سلف	79، شارع مولاي الحسن الأول - الدار البيضاء
الشركة الجهوية لقروض الاستهلاك "صوريك - كريدي"	256، شارع الزرقطوني - الدار البيضاء
السلف الأخضر	1، ساحة باندونغ - الدار البيضاء
الشركة العامة للتمويل (SOGEFINANCEMENT)	127، شارع الزرقطوني - الدار البيضاء
وفا سلف	زاوية زنقة جينير وشارع عبد المومن - الدار البيضاء

## شركات القرض العقاري

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
التجاري للعقار	2، شارع مولاي يوسف - الدار البيضاء
وفا للعقار	140، شارع الزرقطوني - الدار البيضاء

## شركات تحصيل وشراء الديون

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
التجاري فاكثورينغ	2، شارع مولاي يوسف - الدار البيضاء
مغرب فاكثورينغ	63، شارع مولاي يوسف، إقامة أدريانا، الطابق الأول 20060 - الدار البيضاء

## شركات القرض الإيجاري

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
البنك المغربي للتجارة و الصناعة - ليزينغ	ملتقى زنقة نورماندي و زنقة ابن فارس - الدار البيضاء
الشركة المغربية لإيجار المعدات - مغرب ليزينغ	57، تقاطع زنقة بنيل وشارع عبد المومن - الدار البيضاء
مصرف المغرب - ليزينغ «CDML»	201، شارع الزرقطوني - الدار البيضاء
الشركة العامة - ليزينغ المغرب " SOGELEASE MAROC "	55، شارع عبد المومن - الدار البيضاء
الشركة المغربية للقرض الإيجاري (ليزينغ) - مغرب باي	45، شارع مولاي يوسف - الدار البيضاء
وفاباي	39-41، ملتقى شارع مولاي يوسف و زنقة عبد القادر المازني - الدار البيضاء

## شركات الضمان

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
فينيا	101، شارع عبد المومن
دار الضمان	288، شارع الزرقطوني - الدار البيضاء

## شركات تدبير وسائل الأداء

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
مركز النقديات	فضاء باب أنفا، 8، تقاطع شارع أنفا وشارع مولاي رشيد، 20050 - الدار البيضاء
M2M SPS	20، شارع موسى بن نصير - الدار البيضاء
وفا كاش	15، زنقة إدريس لحريزي - الدار البيضاء

## شركات أخرى

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
شركة التمويل للتنمية الفلاحية (SFDA)	28، زنقة أبو فارس المريني، ص.ب - 49 الرباط
دار الصفاء للتمويل	4، زنقة صنعاء - الدار البيضاء
جيدة	ساحة مولاي الحسن، عمارة دليل - الرباط

## الملحق 3

## لائحة البنوك الحرة

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
البنك التجاري الدولي - بنك حر	58، شارع باستور - طنجة
بنك طنجة الدولي - بنك حر	ملتقى شارع محمد الخامس وزنقة موسى بن نصير، طنجة
البنك المغربي للتجارة الخارجية - بنك حر - مجموعة BNP	ملتقى شارع يوسف بن تاشفين وزاوية شارع مدريد - طنجة
الشركة العامة الحرة بطنجة	58، شارع محمد الخامس - طنجة
البنك المغربي للتجارة الخارجية - بنك حر	المنطقة الحرة، ميناء طنجة، ص.ب. 513 طنجة
البنك الحر الدولي لمجموعة الشعبي - بنك حر	زنقة سيليني، سيدي البخاري - طنجة

## الملحق 4

## لائحة جمعيات القروض الصغرى

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
جمعية الأمانة لتنمية المقاولات الصغرى (الأمانة)	40، زنقة فضيلة، الحي الصناعي، ح.ي.م- الرباط 10000
جمعية الكرامة للقروض الصغرى (الكرامة)	38، شارع عبد المومن، شقة رقم 23، الطابق 4، حسان- الرباط
جمعية الإسماعيلية للقروض الصغرى	115، شارع لحبول- ص.ب- 2070 مكناس
الجمعية المغربية للتضامن بلا حدود	1، زنقة أبي ذر الغفاري- حي ولي العهد- الطابق الأول- فاس
الجمعية المغربية واد سرو للقروض الصغرى	زنقة واد سبو، حي التقدم، القباب - القنيطرة
الجمعية التطوانية للمبادرات السوسيومهنية	شارع الحسن الثاني، رقم 70، إقامة بالوما بلانكا، الطابق رقم 1- تطوان
التوفيق للتمويل الأصغر	3، زنقة الدكتور فيبير- إقامة باسيو، الدار البيضاء
مؤسسة (أرضي)	شارع الحسن الثاني، حي ابن سينا، زنقة إيران، تمارة المركز
مؤسسة الشمال للقروض الصغرى	رقم 6، زنقة رشيد رضا، إقامة حياة 2 أنتروسول، شقة رقم 34- طنجة
مؤسسة التنمية المحلية والشراكة	عمارة سرايا، ملتقى شارع الرياض، وشارع الأرن، حي الرياض - الرباط 10100
توادا	رقم 119، شارع المقاومة، شقة رقم 27- الرباط
باب الرزق الجميل	زنقة مولاي إسماعيل، رقم 196، الصخور السوداء، الدار البيضاء
جمعية إنماء لدعم المقاولات الصغرى (إنماء)	ملتقى شارع معمورة و زنقة الملكة إليزابيث II، عمارة A، الطابق الثاني، الشقة الثانية، القنيطرة

## الملحق 5

## لائحة شركات الوساطة في مجال تحويل الأموال

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
CASH ONE	345، شارع 10 مارس، مبروكة - الدار البيضاء
DAMANE CASH	97، حزام النخلة، قلعة السراغنة، مراكش
EUROSOL	شارع الحسن الثاني، إقامة أحسن دار، عمارة ب، رقم 3 و4، الرباط
QUICK MONEY	16/18، تجرئة التوفيق، فضاء جيت، بيزنس كلاس، سيدي معروف، الدار البيضاء
MEA Finance Service	إقامة هادي، الرقم 27، زنقة سليم الشرقاوي، الطابق السادس، الدار البيضاء
RAMAPAR	1، زنقة دي بلياد - حي المستشفيات - الدار البيضاء
TRANSFERT EXPRESS	282، ملتقى شارع المقاومة و زنقة ستراسبورغ - الدار البيضاء
MONEYON MAROC	ساحة الرضا، شارع الزرقطوني، رقم 52، مكتب 16، الدار البيضاء
UAE Exchange Morocco	ساحة باب أنفا، 3 زنقة باب منصور - الدار البيضاء
"Maroc Traitement de Transactions " M2T	تكنوبارك، طريق النواصر، صندوق البريد 16430، الدار البيضاء

## الملحق 6

### الحصيلة التراكمية للبنوك - أنشطة خاصة بالمغرب إلى غاية 31 دجنبر 2012

(بآلاف الدراهم)

31/12/12	31/12/11	أصول
28 484 660	33 708 279	قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
110 938 542	113 760 595	ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها . تحت الطلب . لأجل .
17 949 798	17 636 935	
92 988 744	96 123 660	
649 704 147	613 938 781	ديون على الزبناء
231 285 855	212 321 983	• قروض الخزينة وقروض الاستهلاك
158 432 971	159 754 189	• قروض التجهيز
218 116 548	205 281 714	• قروض عقارية
41 868 773	36 580 895	• قروض أخرى
6 667 169	3 452 269	ديون مكتسبة عن طريق شراء الفواتير
147 179 615	116 733 605	سندات التداول والتوظيف
80 895 452	62 385 299	• سندات الخزينة والقيم المماثلة
21 679 982	12 206 319	• سندات دين أخرى
44 604 181	42 141 987	• سندات الملكية
15 693 974	13 846 021	أصول أخرى
29 116 095	25 471 409	سندات الاستثمار
24 414 310	23 902 861	• سندات الخزينة والقيم المماثلة
4 701 785	1 568 548	• سندات دين أخرى
30 494 618	28 893 065	سندات المساهمة واستخدامات مماثلة
1 356 224	1 355 559	ديون ثانوية
812 977	695 773	مستعقرات ممنوحة في إطار القروض الإيجارية والكراء
4 652 958	4 326 904	مستعقرات غير مجسدة
15 547 470	14 753 028	مستعقرات مجسدة
1 040 648 449	970 935 288	مجموع الأصول

(بآلاف الدراهم)

31/12/12	31/12/11	الخصوم
28	1 196	البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
119 591 572	90 150 892	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
9 558 171	11 652 675	. تحت الطلب
110 033 401	78 498 217	. لأجل
696 640 145	677 248 089	ودائع الزبناء
403 055 686	386 081 769	. حسابات تحت الطلب دائنة
110 356 485	102 150 083	. حسابات ادخار
160 655 332	169 005 246	. ودائع لأجل
22 572 642	20 010 991	. حسابات دائنة أخرى
66 841 295	62 707 656	إصدارات لسندات الدين
62 083 520	59 733 867	. سندات دين قابلة للتداول
2 673 142	692 934	. اقتراضات سنديّة
2 084 633	2 280 855	. إصدارات أخرى من سندات الدين
30 888 762	26 363 515	خصوم أخرى
5 932 102	4 357 717	مؤن للمخاطر والتحملات
		مؤن مقننة
2 817 343	3 050 396	دعم وصناديق عمومية مرصودة وصناديق ضمان خاصة
22 724 824	21 610 419	ديون ثانوية
409 848	420	فوارق إعادة التقييم
59 269 364	51 732 289	احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال
22 585 303	21 531 246	الرأسمال
-340 000	-48 000	مساهمون. رأسمال غير مدفوع (-)
3 404 224	2 172 907	مرحل من جديد (+/-)
-6 841	-3 595	نتائج صافية في انتظار التوزيع (+/-)
9 890 480	10 060 141	النتيجة الصافية للسنة المالية (+/-)
1 040 648 449	970 935 288	مجموع الأصول



(بآلاف الدراهم)

31/12/12	31/12/11	خارج الحصيلة
<b>192 259 493</b>	<b>185 569 667</b>	<b>التعهدات الممنوحة</b>
4 470 868	4 533 870	تعهدات بالتمويل ممنوحة لفائدة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها
71 880 706	69 458 801	تعهدات بالتمويل ممنوحة لفائدة الزبناء
35 059 512	34 971 388	تعهدات بالضمان لفائدة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها
79 872 007	75 988 986	تعهدات بالضمان لفائدة الزبناء
976 400	616 622	سندات مشتراة في إطار البيع الاستردادي سندات أخرى للتسليم
<b>56 862 341</b>	<b>56 652 916</b>	<b>التعهدات المستلمة</b>
3 760 081	3 328 608	تعهدات بالتمويل مستلمة من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها
48 145 434	49 093 196	تعهدات بالضمان مستلمة من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها
4 933 901	4 155 241	تعهدات بالضمان مستلمة من الدولة ومختلف هيئات الضمان
22 925	75 871	سندات مبيعة في إطار البيع الاستردادي سندات أخرى للاستلام

## الملحق 7

**البيان التراكمي لأرصدة التدبير التراكمية للبنوك - الأنشطة داخل المغرب**  
**من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2012**

(بآلاف الدراهم)

31/12/12	31/12/11	
45 405 008	42 276 356	+ فوائد وعائدات مماثلة
17 044 717	15 496 387	- فوائد وتكاليف مماثلة
28 360 291	26 779 969	هامش الفائدة
152 066	146 489	+ عائدات برسم المستعقرات في إطار القروض الإيجارية والكرء
102 128	135 508	- تكاليف متعلقة بالمستعقرات في إطار القروض الإيجارية والكرء
49 938	10 981	نتيجة عمليات القرض الإيجاري والكرء
5 748 754	5 162 042	+ عمولات محصلة
415 440	369 974	- عمولات مدفوعة
5 333 314	4 792 068	الهامش برسم العمولات
2 046 861	1 728 477	± نتيجة العمليات المتعلقة بسندات التداول
29 835	389 221	± نتيجة العمليات المتعلقة بسندات التوظيف
1 428 574	1 567 935	± نتيجة عمليات الصرف
213 676	191 139	± نتيجة العمليات المتعلقة بالمنتجات المشتقة
3 718 946	3 876 772	نتيجة عمليات السوق
2 879 387	2 022 689	+ عائدات بنكية أخرى مختلفة
1 762 336	1 594 002	- تكاليف بنكية أخرى مختلفة
38 579 540	35 888 477	العائد الصافي البنكي
-133 549	-277 170	± نتيجة العمليات المتعلقة بالمستعقرات المالية
350 730	440 205	+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي
101 106	105 332	- تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي
18 321 108	17 199 397	- التكاليف العامة للاستغلال
20 374 507	18 746 783	النتيجة الإجمالية للاستغلال
-4 181 887	-3 338 355	± مخصصات صافية من استردادات المون للقروض والتعهدات بالتوقيع المعقدة الأداء
-1 535 534	-499 861	± مخصصات أخرى صافية من استردادات المون
14 657 086	14 908 567	النتيجة الجارية
-59 865	-84 908	النتيجة غير الجارية
4 706 741	4 763 518	- الضرائب على النتائج
9 890 480	10 060 141	النتيجة الصافية للسنة المالية

## الملحق 8

**البيان التراكمي لأرصدة التدبير التراكمية للبنوك - الأنشطة داخل المغرب**  
**من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2012**

(بآلاف الدراهم)

31/12/12	31/12/11	أصول
87 562	176 628	قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
530 447	436 150	ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
498 149	407 926	. تحت الطلب
32 298	28 224	. لأجل
32 486 007	34 118 072	ديون على الزبناء
31 262 461	32 688 485	. قروض الخزينة وقروض الاستهلاك
112 286	131 708	. قروض التجهيز
33 202	35 205	. قروض عقارية
1 078 058	1 262 674	. قروض أخرى
178 298	90 081	ديون مكتسبة عن طريق شراء الفواتير
28 384	10 488	سندات التداول والتوظيف
	9 011	. سندات الخزينة والقيم المماثلة
28 384	1 477	. سندات دين أخرى
		. سندات الملكية
2 053 239	1 415 545	أصول أخرى
26	26	سندات الاستثمار
		. سندات الخزينة والقيم المماثلة
26	26	. سندات دين أخرى
18 403	18 798	سندات المساهمة واستخدامات مماثلة
		ديون ثانوية
9 629 422	6 217 765	مستعقرات ممنوحة في إطار القروض الإيجارية والكرام
380 007	395 333	مستعقرات غير مجسدة
445 788	410 792	مستعقرات مجسدة
45 837 583	43 289 678	مجموع الأصول

(بآلاف الدراهم)

31/12/12	31/12/11	الخصوم
		البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
22 444 850	23 198 685	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها
2 302 405	3 658 350	. تحت الطلب
20 142 445	19 540 335	. لأجل
4 652 772	2 409 378	ودائع الزبناء
		. حسابات تحت الطلب دائنة
		. حسابات ادخار
		. ودائع لأجل
4 652 772	2 409 378	. حسابات دائنة أخرى
10 251 380	9 625 073	إصدارات لسندات الدين
10 228 200	9 041 035	. سندات دين قابلة للتداول
	101 278	. اقتراضات سنديّة
23 180	482 760	. إصدارات أخرى من سندات الدين
2 475 149	2 291 481	خصوم أخرى
236 558	302 058	مؤن للمخاطر والتحملات
23 307	21 500	مؤن مقننة
		دعم وصناديق عمومية مرصودة وصناديق ضمان خاصة
100 014	100 014	ديون ثانوية
16 957	16 957	فوارق إعادة التقييم
2 560 863	2 494 178	احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال
1 949 875	1 867 504	الرأسمال
-20 000	-5 629	مساهمون. رأسمال غير مدفوع (-)
269 727	235 367	مرجل من جديد (+/-)
-1		نتائج صافية في انتظار التوزيع (+/-)
876 132	733 112	النتيجة الصافية للسنة المالية (+/-)
45 837 583	43 289 678	مجموع الأصول

## الملحق 9

البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك  
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2012

(بآلاف الدراهم)

31/12/12	31/12/11	
3 754 048	3 871 081	+ فوائد وعائدات مماثلة
1 515 628	1 483 289	- فوائد وتكاليف مماثلة
<b>2 238 420</b>	<b>2 387 792</b>	<b>هامش الفائدة</b>
2 778 263	2 477 192	+ عائدات برسم المستعقرات في إطار القروض الإيجارية والكراء
2 359 790	2 125 656	- تكاليف متعلقة بالمستعقرات في إطار القروض الإيجارية والكراء
<b>418 473</b>	<b>351 536</b>	<b>نتيجة عمليات القرض الإيجاري والكراء</b>
456 793	382 663	+ عمولات محصلة
73 469	81 836	- عمولات مدفوعة
<b>383 324</b>	<b>300 827</b>	<b>الهامش برسم العمولات</b>
979	247	± نتيجة العمليات المتعلقة بسندات التداول
1 273	120	± نتيجة العمليات المتعلقة بسندات التوظيف
276	-30	± نتيجة عمليات الصرف
		± نتيجة العمليات المتعلقة بالمنتجات المشتقة
<b>2 528</b>	<b>337</b>	<b>نتيجة عمليات السوق</b>
66 531	54 823	+ عائدات بنكية أخرى مختلفة
11 341	2 114	- تكاليف بنكية أخرى مختلفة
<b>3 097 935</b>	<b>3 093 201</b>	<b>العائد الصافي البنكي</b>
-137	-13	± نتيجة العمليات المتعلقة بالمستعقرات المالية
97 091	50 686	+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي
3 684	154	- تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي
1 253 580	1 196 303	- التكاليف العامة للاستغلال
<b>1 937 625</b>	<b>1 947 417</b>	<b>النتيجة الإجمالية للاستغلال</b>
-600 770	-717 998	± مخصصات صافية من استردادات المون للقروض والتعهدات بالتوقيع المعلقة الأداء
67 781	-51 481	± مخصصات أخرى صافية من استردادات المون
<b>1 404 636</b>	<b>1 177 938</b>	<b>النتيجة الجارية</b>
-29 013	19 537	النتيجة غير الجارية
499 491	464 363	- الضرائب على النتائج
<b>876 132</b>	<b>733 112</b>	<b>النتيجة الصافية للسنة المالية</b>

## الملحق 10

### الحصيلة التراكمية لشركات القرض الإيجاري إلى غاية 31 دجنبر 2012

(بآلاف الدراهم)

31/12/12	31/12/11	أصول
269	109	قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
14 502	26 333	ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
6 894	11 117	. تحت الطلب
7 608	15 216	. لأجل
104 186	51 152	ديون على الزبناء
26 872	6 048	. قروض الخزينة وقروض الاستهلاك
26 590	27 659	. قروض التجهيز
50 724	17 445	. قروض عقارية
		. قروض أخرى
		ديون مكتسبة عن طريق شراء الفواتير
454	454	سندات التداول والتوظيف
211	454	. سندات الخزينة والقيم المماثلة
243		. سندات دين أخرى
		. سندات الملكية
753 072	842 747	أصول أخرى
27	27	سندات الاستثمار
27	27	. سندات الخزينة والقيم المماثلة
		. سندات دين أخرى
29 723	29 723	سندات المساهمة واستخدامات مماثلة
		ديون ثانوية
41 433 518	40 463 390	مستعقرات ممنوحة في إطار القروض الإيجارية والكراء
148 186	143 505	مستعقرات غير مجسدة
28 455	25 748	مستعقرات مجسدة
42 512 392	41 583 188	مجموع الأصول

(بالآلاف الدراهم)

31/12/12	31/12/11	الخصوم
25		البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
25 041 552	28 017 200	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
3 293 840	3 099 509	. تحت الطلب
21 747 712	24 917 691	. لأجل
733 634	1 074 727	ودائع الزبناء
14 970	4 432	. حسابات تحت الطلب دائنة
		. حسابات ادخار
591 788	943 319	. ودائع لأجل
126 876	126 976	. حسابات دائنة أخرى
11 924 138	7 624 785	إصدارات لسندات الدين
8 727 181	7 579 256	. سندات دين قابلة للتداول
3 141 169		. اقتراضات سنديّة
55 788	45 529	. إصدارات أخرى من سندات الدين
1 847 822	1 995 008	خصوم أخرى
104 583	107 121	مؤن للمخاطر والتحملات
1 373	1 602	مؤن مقننة
		دعم وصناديق عمومية مرصودة وصناديق ضمان خاصة
60 613	58 091	ديون ثانوية
		فوارق إعادة التقييم
1 148 725	1 100 748	احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال
820 609	805 209	الرأسمال
		(-) مساهمون. رأسمال غير مدفوع
539 284	415 682	(-/+ ) مرحل من جديد
		(-/+ ) نتائج صافية في انتظار التوزيع
290 034	383 015	(-/+ ) النتيجة الصافية للسنة المالية
42 512 392	41 583 188	مجموع الأصول

## الملحق 11

البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري  
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2012

(بآلاف الدراهم)

31/12/12	31/12/11	
1 685	10 209	+ فوائد وعائدات مماثلة
1 750 148	1 635 578	- فوائد وتكاليف مماثلة
<b>-1 748 463</b>	<b>-1 625 369</b>	<b>هامش الفائدة</b>
14 524 067	14 049 751	+ عائدات برسم المستعقرات في إطار القروض الإيجارية والكرء
11 676 811	11 333 036	- تكاليف متعلقة بالمستعقرات في إطار القروض الإيجارية والكرء
<b>2 847 256</b>	<b>2 716 715</b>	<b>نتيجة عمليات القرض الإيجاري والكرء</b>
6 748	5 669	+ عمولات محصلة
12 489	10 160	- عمولات مدفوعة
<b>-5 741</b>	<b>-4 491</b>	<b>الهامش برسم العمولات</b>
		± نتيجة العمليات المتعلقة بسندات التداول
		± نتيجة العمليات المتعلقة بسندات التوظيف
16	-47	± نتيجة عمليات الصرف
		± نتيجة العمليات المتعلقة بالمنتجات المشتقة
<b>16</b>	<b>-47</b>	<b>نتيجة عمليات السوق</b>
2 794	1 614	+ عائدات بنكية أخرى مختلفة
198	1 092	- تكاليف بنكية أخرى مختلفة
<b>1 095 664</b>	<b>1 087 330</b>	<b>العائد الصافي البنكي</b>
		± نتيجة العمليات المتعلقة بالمستعقرات المالية
7 971	7 283	+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي
6 341	8 073	- تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي
294 181	277 928	- التكاليف العامة للاستغلال
<b>803 113</b>	<b>808 612</b>	<b>النتيجة الإجمالية للاستغلال</b>
-313 577	-188 581	± مخصصات صافية من استردادات المون للقروض والتعهدات بالتوقيع المعلقة الأداء
-7 462	-5 833	± مخصصات أخرى صافية من استردادات المون
<b>482 074</b>	<b>614 198</b>	<b>النتيجة الجارية</b>
<b>-5 827</b>	<b>2 802</b>	<b>النتيجة غير الجارية</b>
<b>186 213</b>	<b>233 985</b>	<b>- الضرائب على النتائج</b>
<b>290 034</b>	<b>383 015</b>	<b>النتيجة الصافية للسنة المالية</b>



## الملحق 12

### الحصيلة المجمعة للمجموعات البنكية الثمان إلى غاية 31 دجنبر 2012

(بآلاف الدراهم)

31/12/12	31/12/11	الأصول
36 415 593	38 052 620	قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
99 481 276	79 816 936	أصول مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
		منتجات مشتقة للتغطية
72 043 133	59 399 330	أصول مالية متوفرة للبيع
55 743 042	58 497 224	قروض وديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
759 839 250	707 636 079	قروض وديون على الزبناء
		فارق إعادة تقييم أصول المحافظ المغطاة ضد خطر سعر الفائدة
28 493 277	26 847 710	توظيفات محتفظ بها إلى أجل استحقاقها
2 258 184	2 123 775	أصول الضرائب الواجبة
2 152 232	1 526 451	أصول الضرائب المؤجلة
18 671 651	16 606 906	حسابات التسوية وأصول أخرى
27 698	150 209	أصول غير جارية موجهة للبيع
1 521 213	1 393 480	مساهمات في شركات ضمن موازنة المجموعة
2 389 185	2 244 247	عقارات للتوظيف
22 584 220	21 348 511	مستعقرات مجسدة
3 187 558	3 011 016	مستعقرات غير مجسدة
8 919 624	8 414 837	فوارق الشراء
1 113 727 136	1 027 069 330	مجموع الأصول

(بآلاف الدراهم)

31/12/12	31/12/11	الخصوم
534 282	231 971	البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
1 024 499	2 728 196	خصوم مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة منتجات مشتقة للتغطية
122 989 537	92 974 145	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
724 915 518	691 293 336	ديون تجاه الزبناء
71 293 899	65 177 665	سندات دين صادرة
		فارق إعادة تقييم خصوم المحافظ ضد خطر سعر الفائدة
2 291 573	2 803 308	خصوم ضريبية مستحقة الدفع
4 397 170	3 976 674	خصوم الضرائب مؤجلة الدفع
29 735 456	25 123 151	حسابات التسوية وخصوم أخرى
		ديون متعلقة بأصول غير جارية موجهة للبيع
19 172 216	18 804 327	مخصصات تقنية لعقود التأمين
4 240 159	3 864 813	مؤن
2 969 475	3 230 274	دعم وصناديق مماثلة
21 681 164	20 587 837	ديون ثانوية وصناديق ضمان خاصة
108 482 188	96 273 633	رساميل ذاتية
97 224 352	86 365 999	رساميل ذاتية - حصة المجموعة
54 807 803	46 182 684	رأسمال واحتياطيات ذات الصلة
30 160 724	28 248 416	احتياطيات مجمعة
1 034 957	954 599	ربح أو خسارة غير محققة أو مؤجلة
11 220 868	10 980 301	نتيجة السنة المالية
11 257 836	9 907 634	حصة الأقلية
1 113 727 136	1 027 069 330	مجموع الخصوم

## الملحق 13

### حساب النتائج المجمعة للمجموعات البنكية الثمان إلى غاية 31 دجنبر 2012

(بآلاف الدراهم)

31/12/12	31/12/11	
53 253 475	49 309 491	+ فوائد وعائدات مماثلة
19 363 746	17 711 950	- فوائد وتكاليف مماثلة
<b>33 889 729</b>	<b>31 597 541</b>	هامش الفائدة
9 342 734	8 317 912	+ العمولات (العائدات)
1 047 867	958 069	- العمولات (التكاليف)
<b>8 294 867</b>	<b>7 359 843</b>	الهامش على العمولات
3 864 301	2 918 233	± الربح أو الخسارة الصافية على المنتجات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
1 153 869	1 592 703	± الربح أو الخسارة الصافية على الأصول المالية المتوفرة للبيع
7 543 602	7 197 010	+ عائدات الأنشطة الأخرى
5 835 719	5 800 535	- تكاليف الأنشطة الأخرى
<b>48 910 649</b>	<b>44 864 795</b>	العائد الصافي البنكي
21 319 190	19 748 760	- التكاليف العامة للاستغلال
2 437 297	2 292 623	- مخصصات للاستخدامات ولانخفاض قيمة المستعقرات المجسدة وغير المجسدة
<b>25 154 162</b>	<b>22 823 413</b>	النتيجة الإجمالية للاستغلال
-5 581 488	-3 709 451	- تكلفة المخاطر
<b>19 572 674</b>	<b>19 113 961</b>	نتيجة الاستغلال
186 273	153 815	± حصة النتيجة الصافية للشركات ضمن موازنة المجموعة
-209 695	122 708	± ربح أو خسارة صافية على أصول أخرى
-298	-416	± تغيرات قيمة فوارق الشراء
<b>19 548 954</b>	<b>19 390 068</b>	النتيجة دون احتساب الضريبة
6 617 804	6 686 761	- الضريبة على النتائج
		± النتيجة الصافية من الضريبة على الأنشطة الموقوفة أو التي بصدد التفويت
<b>12 931 150</b>	<b>12 703 307</b>	النتيجة الصافية
<b>1 710 282</b>	<b>1 723 006</b>	حصة الأقلية
<b>11 220 868</b>	<b>10 980 301</b>	النتيجة الصافية - حصة المجموعة

## الملحق 14

**حصيلة الصندوق الجماعي لضمان الودائع  
إلى غاية 31 دجنبر 2012**

الأصول	المبالغ بالدرهم	الخصوم	المبالغ بالدرهم
سندات التوظيف	12 646 006 421,79	مساهمات مؤسسات الائتمان	10 714 341 331,26
سندات التوظيف المضمونة من طرف الدولة	63 940 000,00	الاحتياطيات	2 003 456 756,15
قيم مستلمة للاستحفاظ	17 993 855,64	النتائج الصافية للسنة المالية	332 347 600,82
حساب جاري بنك المغرب	3 804 411,40	حسابات التسوية "الخصوم"	9 624 957,38
ضريبة على القيمة المضافة قابلة للاسترداد	159 761,66		
الدولة - دائنية الضريبة على القيمة المضافة	2 740 210,02		
حساب تسوية الأصول	325 125 985,10		
<b>مجموع الأصول</b>	<b>13 059 770 645,61</b>	<b>مجموع الخصوم</b>	<b>13 059 770 645,61</b>

بنك المغرب  
بنك المغرب

## المحتويات

بنك المغرب  
بنك المغرب  
بنك المغرب

بنك المغرب  
بنك المغرب

2	كلمة السيد الوالي
7	أبرز أحداث سنة 2012
9	أرقام رئيسية متعلقة بالنظام البنكي
13	الجزء الأول : المحيط القانوني والتنظيمي وأنشطة الإشراف البنكي
15	I - المحيط القانوني والتنظيمي
15	1 - إصلاح القانون البنكي
15	1.1 - نطاق الإشراف البنكي
16	2.1 - البنوك التشاركية
16	3.1 - قواعد خاصة بالحكمة البنكية
16	4.1 - منظومة الاستقرار الماكرو احترازي
17	5.1 - حماية الزبناء
17	6.1 - العمل على تطابق القانون البنكي مع النصوص التشريعية الأخرى
17	2 - إصلاح بازل III
18	1.2 - الأموال الذاتية
19	1.2 - معامل السيولة لأجل قصير
21	3 - المنشور الخاص بتقسيم المخاطر
22	II - أنشطة الإشراف البنكي والاستقرار المالي
22	1 - أنشطة الإشراف البنكي
22	1.1 - الاعتمادات والتراخيص
23	2.1 - أنشطة المراقبة
25	2 - إرساء آلية لرفع تقارير محاسبية واحترازية
25	3 - تشجيع الإدماج المالي
26	1.3 - تطوير الولوج إلى الخدمات المالية
26	2.3 - حماية زبناء مؤسسات الائتمان
28	3.3 - وضع استراتيجيات للتربية المالية
29	4.3 - العلاقات مع التحالف من أجل الإدماج المالي
31	4 - معالجة شكايات الزبناء
32	5 - أنشطة الاستقرار المالي
32	1.5 - الإطار الماكرو احترازي
35	2.5 - نظام ضمان الودائع
35	3.5 - أشغال المجموعة الجهوية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابعة لمجلس الاستقرار المالي
36	6 - التشاور مع الجمعيات المهنية
37	7 - التعاون الدولي
38	8 - الموارد البشرية



39	<b>الجزء الثاني : بنية النظام البنكي وأنشطته ونتائجه</b>
41	<b>I - بنية النظام البنكي</b>
41	1 - تعزز القطاع البنكي بشركة لتدبير وسائل الأداء
24	2 - تواصل توسع الشبكة البنكية
44	3 - تعزز حضور البنوك بالخارج مجددا
44	4 - ارتفع عدد مستخدمي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها مجددا
45	5 - تمركز نشاط البنوك
46	1.5 - تمركز نشاط البنوك على أساس فردي
47	2.5 - تمركز نشاط شركات التمويل
48	3.5 - تمركز نشاط الائتمان على أساس مجمع
50	<b>II - نشاط البنوك ونتائجها</b>
50	1 - سجل النشاط البنكي تراجعاً في النمو مقارنة بسنة 2011
50	1.1 - تميز تطور استخدامات البنوك بتباطؤ القروض
57	2.1 - تواصل تطور موارد السوق
62	3.1 - تطورت التعهدات خارج الحصيلة بشكل متباين
63	2 - تمكنت البنوك من تحقيق نتائج مرضية بالرغم من صعوبة الظرفية
63	1.2 - سجل العائد الصافي البنكي ارتفاعاً مطرداً
65	2.2 - أدى التحكم في النفقات العامة للاستغلال إلى ارتفاع النتيجة الإجمالية للاستغلال
65	3.2 - أدى الارتفاع الملحوظ في تكلفة المخاطر إلى تباطؤ نمو النتيجة الصافية للبنوك
66	4.2 - انخفاض الهامش الإجمالي للوساطة
68	<b>III - نشاط شركات التمويل ونتائجها</b>
68	1 - تطور نشاط شركات التمويل في ظرفية أقل ملاءمة
68	1.1 - يشمل نمو استخدامات شركات التمويل تطورات متباينة حسب مختلف المهن
72	2.1 - انخفاض اقتراضات شركات التمويل من البنوك لصالح سندات الاقتراض
74	2 - تطورت الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات التمويل بشكل متباين
78	<b>IV - نشاط البنوك الحرة ونتائجها</b>
80	<b>V - نشاط جمعيات القروض الصغرى ونتائجها</b>
81	<b>VI - نشاط البنوك ونتائجها على أساس مجمع</b>
81	1 - أدى التوسع على الصعيد الدولي إلى تعزيز نشاط المجموعات البنكية الكبرى
83	1.1 - تطورت استخدامات المجموعات البنكية الثماني بفضل الأداء الجيد لأنشطة القروض والسندات
84	2.1 - تعزز نمو الودائع بفضل تطور الموارد المحصلة من طرف الفروع البنكية المتواجدة بالخارج
85	2 - ارتفعت مؤشرات المردودية بفضل مساهمة النشاط على المستوى الدولي

89	<b>الجزء الثالث : تطور المخاطر البنكية</b>
91	<b>I - تطور تغطية المخاطر بالأموال الذاتية من المنظور الاحترازي</b>
92	1 - تطور الأصول المرجحة بالمخاطر
92	1.1 - مخاطر الائتمان
93	2.1 - مخاطر السوق
93	3.1 - مخاطر التشغيل
94	2 - تطور الأموال الذاتية
95	<b>II - المديونية البنكية للأسر</b>
96	1 - قروض السكن
99	2 - قروض الاستهلاك
100	3 - جودة المخاطر إزاء الأسر
100	<b>III - تطور المديونية البنكية للمقاولات غير المالية</b>
100	1 - تباطؤ نمو القروض الممنوحة للمقاولات غير المالية
102	2 - جودة المخاطر إزاء المقاولات غير المالية
105	<b>الملحقات</b>
107	الملحق 1 الهيكل التنظيمي لمديرية الإشراف البنكي
108	الملحق 2 لائحة مؤسسات الائتمان المعتمدة
111	الملحق 3 لائحة البنوك الحرة
112	الملحق 4 لائحة جمعيات القروض الصغرى
113	الملحق 5 لائحة شركات الوساطة في مجال تحويل الأموال
114	الملحق 6 الحصيلة التراكمية للبنوك - أنشطة خاصة بالمغرب
117	الملحق 7 البيان التراكمي لأرصدة التدبير التراكمية للبنوك - الأنشطة داخل المغرب
118	الملحق 8 الحصيلة التراكمية لشركات قروض الاستهلاك
120	الملحق 9 البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك
121	الملحق 10 الحصيلة التراكمية لشركات القرض الإيجاري
123	الملحق 11 البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري
124	الملحق 12 الحصيلة المجمعة للمجموعات البنكية الثمانية
126	الملحق 13 حساب النتائج المجمعة للمجموعات البنكية الثمانية
127	الملحق 14 حصيلة الصندوق الجماعي لضمان الودائع

بنك المغرب  
بنك المغرب

بنك المغرب  
بنك المغرب

بنك المغرب  
بنك المغرب